المرأة والأرض في العالم الإسلامي:

مبادئ توجيهية لزيادة الحصول على الأراضي لتحقيق السلام والتنمية وحقوق الإنسان

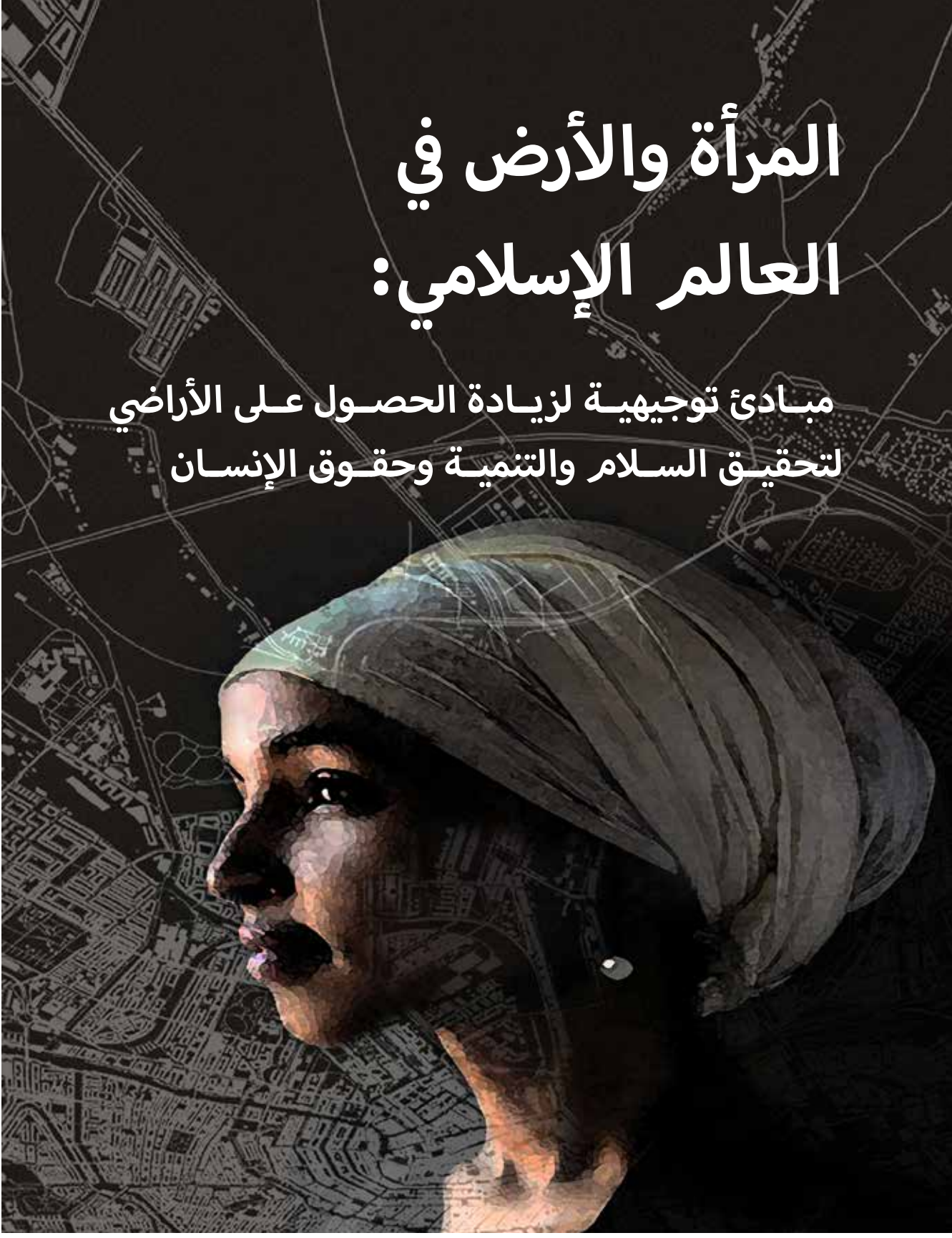

UN-HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

UEL
University of East London

GLTN
GLOBAL LAND TOOL NETWORK

المرأة والأرض في العالم الإسلامي:

مبادئ توجيهية لزيادة الحصول على الأراضي لتحقيق السلام والتنمية وحقوق الإنسان

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

GLTN
GLOBAL LAND TOOL NETWORK

المرأة والأرض في العالم الإسلامي
مبادئ توجيهية لزيادة الحصول على الأراضي لتحقيق السلام والتنمية وحقوق الإنسان
حقوق الطبع © برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ، ٢٠١٨
يمكن الحصول على نسخة إلكترونية من هذا المنشور من خلال موقع موئل الأمم المتحدة على الإنترنت
www.unhabitat.org
رقم :HS HS / ٠٤٣ / ١٨E
إخلاء مسؤولية
التسميات المستخدمة وعرض المواد في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أي رأي على الإطلاق من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي شخص و البلد أو الإقليم أو المدينة أو المنطقة أو سلطاتها أو فيما يتعلق بترسيم حدودها أو حدودها أو فيما يتعلق بنظامها الاقتصادي أو درجة تطورها.
تحليل واستنتاجات وتوصيات هذا المنشور لا تعكس بالضرورة وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، أو الدول الأعضاء فيها.
لا تشير الإشارات إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية إلى تأييدها من قبل الأمم المتحدة ، والفشل في ذكر شركة أو منتج أو عملية تجارية معينة ليست علامة على عدم الموافقة.
يمكن نسخ مقتطفات من النص دون تصريح ، بشرط أن يتم الإشارة إلى المصدر.
الغلاف: أومبريتا تمبرا
الرعاة: حكومة هولندا، التعاون الإنمائي الدولي السويدي (SIDA)، الحكومة النرويجية.
الطباعة:
UNON ، قسم خدمات النشر ، نيروبي ، شهادة الأيزو ١٤٠٠١: ٢٠٠٤.
D١ لا: ٢٥٠/٠٠١٥١ نسخ

جدول المحتويات

جدول المحتويات iii

شكر وتقدير viii

المؤلفون الرئيسيون viii

المساهمون الرئيسيون viii

مساهمون آخرون viii

ترجمه الى العربية viii

التحرير والتخطيط viii

الرعاة viii

مقدمة ix

ملخص تنفيذي x

المقدمة والأفكار الرئيسة x

ما الأمور التي تحمي وصول المرأة إلى الأرض xi

كيف يمكن للمرأة الوصول إلى الأرض xi

الميراث xi

الزواج xi

الإصلاحات القانونية والإدارية وإمكانية الحصول على الائتمان xii

التركيز على النساء نازحات داخليًا xii

ملخص التوصيات xii

المصطلحات xiii

مقدمة 1

وضع حقوق المرأة بالأرض وأمن الحيازة في العالم الإسلامي 1

الأهداف 2

الجمهور المستهدف 2

أُطر مفاهيمية 2

أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية 4

سلسلة حقوق الأراضي 4

إدارة الأراضي الملائمة للغرض 4

تنوع النساء 5
المنهجية 5
1 لماذا تحتاج المرأة إلى الأرض: طوِّرْ حُججَك الخاصة 9
الرسالة الأساسية 1: وصول المرأة إلى الأرض يضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي: 9
الرسالة الرئيسية 2: وصول المرأة إلى الأرض يساهم في تحقيق حقوق الإنسان: 9
الرسالة الرئيسية 3: وصول المرأة إلى الأرض يساهم في تمكين المرأة ومشاركتها 9
الرسالة الرئيسية 4: وصول المرأة إلى الأرض يساعد على حمايتها من العنف والمخاطر الصحية 10
الرسالة الرئيسية 5: الوصول إلى الأراضي يساعد المرأة على
لعب دور أكبر في استقرار المجتمعات في الأزمات والصراعات: 11
الرسالة الرئيسية 6: يقصد بالوصول إلى الأرض الأمن والاستقرار والاستقلالية والحرية للمرأة 11
التوصيات 11
2 ما الذي يحمي حصول المرأة على الأرض: عليك ببناء أطرك المرجعية: 13
2.1 **القانون الدولي وأدوات أخرى 13**
الإعلانات والأطر 13
المعاهدات الدولية 14
آليات التنفيذ والرصد 15
الاستفادة القصوى من الأطر الدولية 16
2.2 **الأطر الإقليمية 16**
إفريقيا 16
المنطقة العربية 17
آسيا 17
أوروبا 17
2.3 **قانون الدولة 18**
2.4 **أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية 21**
ما هي أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية 21
المرأة والأرض في أحكام الشريعة الإسلامية 21
كيفية زيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض من خلال قانون الأراضي في الشريعة الإسلامية 22
2.5 **قانون الأراضي العرفي 22**
ما هو القانون العرفي؟ 26
كيف يمكن زيادة وصول المرأة إلى الأراضي في سياق القانون العرفي؟ 27
2.6 **العمل مع الأنظمة القانونية المتعددة 27**
مستوى التغلغل 27
القبول والإنفاذ 30
الحجم والإطار الزمني والتكاليف 30

المنظمة المتدخلة 30
تنسيق المبادرات على مستوى البلد 30
توضيح العلاقة بين الأنظمة القانونية المختلفة 30
مواءمة وتنسيق الأحكام المختلفة في النظام نفسه 31
تجنب تقويض النظام القانوني التشريعي 31
تنمية القدرات 31
2.7 أهمية الوصول إلى العدالة وآليات حل النزاعات 31
مقارنة فوائد و سلبيات نظم حل النزاعات 31
الخيارات «المناسبة للعائلات» 32
تعزيز حصول المرأة على العدالة 32
تنمية القدرات من القضاة إلى الزعماء التقليديين والجمعيات النسائية 33
2.8 التوصيات 33
العمل مع النظم القانونية المتعددة: توصيات محددة 34
زيادة فرص لجوء المرأة إلى القضاء وآليات تسوية المنازعات: التوصيات المحددة 34
3 كيف يمكن للمرأة الحصول على الأرض: حَدِّدْ أفضل الخيارات للسياق الخاص بك 37
3.1 الملكية 37
الشراء 37
الهبات 37
المهر 38
الميراث 40
الملكية المشتركة وملكية المجموعة 41
3.2 حقوق الاستخدام 41
الوقف 43
حقوق المستخدم كتسوية الطلاق 45
الحصول على أو استخدام الأراضي المشتركة أو المشاعة 45
3.3 التوصيات 45
زيادة ملكية المرأة للأراضي: التوصيات المحددة 46
تعزيز حقوق الاستخدام: التوصيات المحددة 46
4 الميراث: مساعدة المرأة للحصول على نصيبها 49
4.1 أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية 49
4.2 تقليل التنازل عن الوراثة 52
4.3 مخطط الملكية التعويضية 53
الوصية 53
الهبة 57

4.4 الميراث في إطار الممارسات العرفية 57
4.5 التوصيات 57
مكافحة التنازل عن حقوق الميراث: التوصيات المحددة 57
5 الزواج والملكية الزوجية المشتركة: إعادة النظر في نظام الملكية للأسرة 59
5.1 حقوق الأراضي للنساء المتزوجات 59
5.2 أهمية الملكية الزوجية المشتركة 59
5.3 قوانين الملكية الزوجية المشتركة 60
5.4 اعتراف أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية بالملكية الزوجية المشتركة: 61
5.5 الممتلكات الزوجية المشتركة في الممارسة عبر العالم 62
5.6 العقد الزوجي 63
الزيجات المتعددة 64
5.7 التوصيات 64
الملكية الزوجية المشتركة: التوصيات المحددة 64
6 إتاحة فرص متساوية: إصلاح الأطر القانونية والإدارية وزيادة الوصول إلى الائتمان والائتمانات الصغيرة 69
6.1 تطوير الدستور والسياسة والقانون 69
6.2 إدارة الأراضي 71
الشروط العامة لإدارة الأراضي المراعية للمنظور الجنساني 71
إصلاح الأراضي 72
أدوات ونهج إدارة الأراضي المحددة 74
6.3 الوصول إلى الائتمان والتمويل متناهي الصغر 75
6.4 توصيات 79
7 النساء النازحات- التركيز على إمكانية وصولهن إلى الأرض 81
7.1 الحاجة إلى التركيز بصورة خاصة على النساء النازحات 81
7.2 ما يجب فعله 81
7.3 التوصيات 84
8 طرق زيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض في العالم الإسلامي: ملخص التوصيات 87
8.1 التوصيات 87
الدعوة والتوعية فيما يتعلق بالمرأة والأرض 87
تعلم العمل في سياقات ذات نظم قانونية متعددة 88
حماية حقوق المرأة بالأرض عند الزواج 88
حماية حقوق المرأة في الميراث 89

توفير الدعم العملي للمرأة ومجموعات المرأة 90
زيادة إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء وآليات تسوية النزاع 90
التركيز على الحلول فيما يتعلق بالنساء النازحات 90
تحسين إدارة الأراضي 91
إصلاح الدستور والسياسة والقانون 91

المراجع الرئيسية 93

شكر وتقدير

المؤلفون الرئيسيون

أومبريتا تمبرا، سراج سيت، رفيق خوري.

المساهمون الرئيسيون

دعـاء الشريـف، دلال النجـار، دينـا نجيـب، جيـان دو باليـس، زوكا كارزون.

مساهمون آخرون

أينـول جاريـا مايـدن، أمـال حسـن أبـو غـوش ، أنجيـلا مـواي ، عطـا السـنباطى ،شـيريهان جرجـس ، كلاريسـا اوغسـطينوس ،ديفيـد توماس ، إيهـاب عقبـة ، إليزابيتـا كانجلـوسي ،ايفرلـين نايروسـيا ، فاتـن طيـبي ، فاطمـة عبـد القـادر ، فرانسيسـكو كارانـزا ،هبـة عصـام خليـل ، جـو بـيرج ، جولـين سـانجاك ، جوزيـف شيشـلا ، كاتيـا اروجـو ، ليـلى حويـك ، مـروى عقيـل ، مـي جـرار ، محمـد ابراهيـم ، محجـة امبـابي ، نائلـة حـداد ، ريبـكا أوشـونج ، روشـان جهـان مـوني ، روث كـوك ، سركسـس فـادوس ، سـيما أحمـد اللنجـاوي ، سـها فـاروق ، تـالا كموريـة ، طـارق الخـوري ، فينـج نيرونجـو ، زينـب سـيلا سـونميز،صمويل كينيانجـوي، الحبيـب بنمختـار.

ترجمه الى العربية

ترازتك للترجمة

التحرير والتخطيط

جوديث مولانجي و فيكتور كينلان

الرعاة

حكومـة هولنـدا، التعـاون الإنمـائي الـدولي السـويدي (SIDA)، الحكومـة النرويجية.

مقدمة

التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل مجتمع تسير جنبا إلى جنب مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وتحقيق حقوق الانسان. الوصول إلى الأرض و الإسكان واستخدمهما يشكل حجر زاوية ضروري لهذا التغيير الإيجابي و يساهم في السلام والاستقرار في السياقات المتأثرة بالصراع وبالمجمل يعمل على تحسين ظروف المرأة.

مواجهة التحديات في الوصول المرأة إلى الأرض في العالم الإسلامي لا يختلف اختلافا كبيرا عن تلك التي تواجهها النساء في أجزاء أخرى من العالم. مختلف العوامل نعتبر بمثابة عائق أمام حقوق حيازة المرأة ، بما في ذلك أدوار الجنسين المحددة ضمن النطاق الاجتماعي ، ديناميكيات القوة غير متكافئة في الأسرة وعلى مستوى المجتمع ، الممارسات التمييزية الأسرية، وعدم المساواة في الوصول إلى العدالة والمؤسسات وعمليات إدارة الأراضي ، المعايير التقليدية وعلاقات الحيازة المحلية. ومع ذلك ، ٢٠يمثل المسلمون ٢٠٪ من نسبة سكان العالم وبعض الأنماط المتعلقة بالأراضي التي تعكسها الممارسات العرفية والدينية تظهر العناصر المشتركة التي تخلق سياق محدد يشكل فرص لمواجهة هذه التحديات.

في هذا التقرير ،تقوم الدولية لأداة الأراض العالمية شركاء في التحقيق في هذه العناصر المشتركة ، والأطر القانونية الدولية و القوانين الوطنية ومجموعة واسعة من الخبرات القطرية للعمل على تعزيز وصول المرأة إلى الأراضي في العالم الاسلامي. يقدم هذا التقرير التوجيه العملية و القائم على الأدلة حول كيفية القيام بتحسين وصول المرأة إلى الأراضي في المناطق في السياق المحدد للعالم الإسلامي.

وينصب التركيز على تحليل مختلف أنواع خيارات حيازة الأراضي المتاحة و كيفية تعزيزها في فترة قصيرة إلى متوسطة المدى ، في حين تسعى لفترة أطول عن طريق تغيير تحويلي في السياسة والقانون و مستويات التنفيذ. يقدم التقرير اهتمام خاص حول حماية حقوق المرأة في الأرض من خلال الميراث - لأن هذا يشكل الطريق الرئيسي الذي يمكن من خلاله للنساء في العالم الإسلامي الوصول إلى ملكية الأرض - وفي وقت الزواج ، عندما يتم إعادة تعريف نظام ملكية الأرض للعائلة. و يضم التقرير بالإضاقة الإصلاحات القانونية والإدارية ، والوصول إل الائتمان والتمويل الأصغر ، والوصول إلى العدالة كشروط مهمة للحصول على التغير المطلوب. علاوة على ذلك ، يكرس التقرير قسم قامل عن موضوع حماية حقوق الأرض والإسكان للنساء النازحات, ، وهي ملحة الأولوية للحكومات ، و المنظمات الإنسانية و الجهات الفاعلة في التنمية على حد سواء.

وأوصي بهذا التقرير لجميع أصحاب الشأن المشاركين في التنمية المستدامة والشاملة في تعزيز حقوق المرأة في الأرض في العالم الإسلامي وغيره. نجاح ضمان وصول المرأة إلى الأراضي واستخدامها وحرية التحكم بها أمر ضروري لخلق مجتمعات أكثر عدالة وإنتاجية وسلمية ، لصالح النساء والرجال والأجيال القادمة.

ميمونة محمد شريف
المدير التنفيذي

ملخص تنفيذي

المقدمة والأفكار الرئيسة

يعد وصول المرأة إلى الأرض أمرًا مهمًا لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي، كما يسهم في إعمال حقوق الإنسان وتمكين المرأة ومشاركتها؛ ويساعد على حماية المرأة من العنف والمخاطر الصحية، ويمكّنها من الاضطلاع بدور كبير في استقرار المجتمعات في الأزمات والصراعات. ويقصد بوصول المرأة إلى الأرض، الأمن والاستقرار والاستقلالية والحرية. ومن المؤسف أن الأدوار المنوطة بالجنسين من الناحية الاجتماعية وديناميات السلطة غير المتكافئة على صعيد الأسر المعيشية والمجتمع والممارسات الأسرية التمييزية وعدم المساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء والمؤسسات وعمليات إدارة الأراضي والأعراف التقليدية وعلاقات الحيازة المحلية تحرم المرأة في أحيان كثيرة من الوصول إلى الأرض لأغراض الزراعة والسكن وغيرها من الأغراض الاجتماعية والاقتصادية. تواجه المرأة هذه التحديات في العالم الإسلامي فضلًا عن أماكن أخرى في العالم. إلا أن ٢٠ بالمئة من سكان العالم مسلمون وعلى الرغم من الفوارق الكبيرة على الصعيد الوطني والأنماط ذات الصلة ببعض الأراضي المشتركة، تعكس الممارسات العرفية والدينية التي تظهر في العالم الإسلامي عناصرَ تحدد إمكانية وصول المرأة إلى الأرض واستخدامها والسيطرة عليها.

يتناول هذا التقرير الأعمال المعيارية العالمية والأطر الإقليمية والممارسات الجيدة على المستوى القطري كما يقدم تحليلًا لأهم الجوانب التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار لضمان نجاح وصول المرأة إلى الأرض في العالم الإسلامي ويقدم مجموعة من التوصيات القائمة على الأدلة ومحددة السياق لما ينبغي اتخاذه من إجراءات.

يستند التقرير إلى مفاهيم وأدوات ونهج أساسية وضعتها الشبكة الدولية لأدوات الأراضي في العقد الماضي، مثل سلسلة حقوق الأرض وإدارة الأراضي الوافية بالغرض وتقدير تنوع المرأة والمشاركة في جوانب قانون الأراضي في الشريعة الإسلامية لحماية حقوق المرأة والفئات الأكثر ضعفًا بالأرض.

يكون الغرض من الأفكار والتوصيات المقترحة استخدامها من قبل مجموعة كبيرة من واضعي السياسات والعاملين في مجال الأراضي والعاملين في المجالين الإنمائي والإنساني والمجتمع المدني وكبار رجال الدين والمنظمات النسائية والمجتمعات والجهات المانحة. وكانت المنهجية المستخدمة في تطوير المحتوى ووضع التوصيات عملية تفاعلية للتشاور والبحث واستعراض الأقران والتعلم عن طريق العمل الذي يضم مجموعة واسعة من العاملين في مجال الأرض من مختلف السياقات الجغرافية والخلفيات المهنية. إن الشركاء الرئيسيين لشبكة الدولية لأدوات الأراضي التي أسهمت

هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ جو سعد©

في هذا التقرير هي موئل الأمم المتحدة وجامعة شرق لندن والاتحاد العربي للمسَاحة ومعهد التدريب والدراسات الحضرية والجامعة الإسلامية الدولية في ماليزيا. كما أسهمت منظمات أخرى في خطوات مختلفة من العملية بما في ذلك مجلس اللاجئين النرويجي والتحالف الدولي للموئل وغيرها من منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية. حيث جعلت المساهمات المالية من هولندا والسويد والنرويج وضع هذا التقرير ونشره ممكنًا.

ما الأمور التي تحمي وصول المرأة إلى الأرض

توجد الأطر الدولية والتشريعات الوطنية والقوانين الدينية والعرفية لحماية حقوق المرأة في الأرض والمسكن والملكية وتنظيمها. ويبين التقرير الخصائص الرئيسة لهذه الأدوات ويقدم توصيات بشأن طريقة ضمان اضطلاعها بدورها في حماية حقوق المرأة في الأرض وتعزيزها. وتعد الدساتير المراعية للمنظور الجنساني والسياسات الوطنية وقوانين الدول وإنفاذها السبل الرئيسة التي يتحقق من خلالها وصول المرأة إلى الأرض. وتعد المواءمة بين القوانين الوطنية والصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان من الأولويات الرئيسة لإبطال التمييز الجنساني.

ومما له أهمية خاصةً الأحكام الإسلامية والقانونية التي تصف حقوق المرأة من حيث صلتها بحيازة الأرض ووراثتها واستخدامها، على الرغم من عدم إدماجها بصورة متجانسة في القوانين الوطنية وعدم تفسيرها وتنفيذها بصورة صحيحة دائمًا والتي يتم إبطالها أحيانًا من خلال الممارسات التمييزية العرفية.

يتناول التقرير الطريقة التي يمكن أن تتواجد فيها مختلف الأنظمة القانونية في ما يعرف عمومًا باسم «التعددية القانونية» ويقدم توصيات بشأن كيفية التدخل في هذه السياقات. وتقدم توصيات بشأن مواءمة الأحكام المتعلقة بالأرض عبر مختلف الأنظمة وتعريف واضح لمجموعة القوانين التي يمكن العمل بها.

ومن الإجراءات المهمة التي يتعين اتخاذها تنقيح القوانين القائمة وتعديلها وتحويلها على نحو يراعي الاعتبارات الجنسية ويطور قدرات مختلف الجهات الفاعلة التي تضطلع بدور في وضع القانون وتعديله وتطبيقه ونشر المعلومات المتعلقة بالحقوق والقوانين واللوائح وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء وخدمات إدارة الأرض للنساء.

كيف يمكن للمرأة الوصول إلى الأرض

ثمة العديد من الطرق التي يمكن للمرأة من خلالها الوصول إلى الأرض (ملكية فردية أو مشتركة والاستئجار وحقوق الاستخدام وما إلى ذلك) حيث يقدم كل منها درجة مختلفة من أمن الحيازة ومنفذًا للتدخل.

تماشيًا مع سلسلة النهج المتعلقة بحقوق الأرض، قد لا يكون أفضل خيار في سياق ما الأفضل في سياق آخر، أو قد لا يصل خيار الحيازة الأكثر أمنًا لعدد كاف من النساء خلال فترة زمنية معقولة. ويتطلب تحديد أفضل خيارات الحيازة التي يتعين تعزيزها وتطويرها في سياق معين دراسة متأنية. وينبغي النظر في جميع الاحتمالات بمساعدة معلومات وبيانات جيدة تتعلق بطبيعة الخيارات المتوفرة واحتياجات المرأة وطموحاتها والظروف السائدة (على سبيل المثال تحرير المرأة من العنف وتلقيها التعليم وما إلى ذلك). ولا بد من إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز حقوق المرأة في الاستخدام من خلال مجموعة من التدخلات الملائمة للحالة فهذا في كثير من الأحيان يمكّن المرأة من الوصول إلى الأرض والمسكن في البلدان الإسلامية.

الميراث

أظهرت البحوث أن الميراث هو السبيل الرئيسي الذي تحصل المرأة المسلمة من خلاله على ملكية مستقلة للأرض والمسكن. ويعد الميراث أحد أكثر المجالات القانونية تنظيمًا؛ لذا من المهم التوعية الكافية لأحكام الميراث وتطوير قدرات من يشاركون في تنظيم المسألة. ويحتاج كبار رجال الدين والقضاة والمجتمعات المحلية والمرأة نفسها لأن يكونوا على اطلاع ووعي بهذه المسألة.

كما يوصي التقرير بتشجيع اتباع نهج شامل لتخطيط الممتلكات وإدارتها من قبل الأسر. ويتم اقتراح آليات تكميلية لزيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض والمسكن لموازنة حقوق المرأة الأقل في الميراث، وتتضمن هذه الآليات استخدام الوصايا والهبات والمهر وما إلى ذلك. علاوة على ذلك ينبغي مكافحة ومنع التنازل عن حقوق الميراث واستبعاد الإناث في الأسرة من أجزاء من إرث المتوفى. فقد يكون للمعالجة الكافية لهذه القضايا القدرة على إحداث تغيير فعلي في حياة المرأة في العالم الإسلامي ولا سيما إن اقترنت بالوعي وتطوير القدرات.

الزواج

يضطلع الزواج بدور مهم للغاية في تحديد فرص وصول المرأة إلى الأرض ويعد المدخل الرئيسي لإعادة موازنة العلاقة بين الزوجين ووصولهما إلى المسكن والملكية والأرض. إن حجرَيَ الزاوية في هذا النهج هما التوعية الأسرية للزوجين والفهم الأفضل لآليات تحديد نظم ملكية الزوجين وقت الزواج. وتعد الملكية الزوجية المشتركة أمرًا مهمًا والوسيلة التي ما زالت غير مستغلة إلى حد كبير لزيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض والملكية والمسكن في العالم الإسلامي. كما أن لنوع عقد الزواج والقوانين الوطنية التي تحكم الزواج ومستوى فهم مختلف الجهات المشاركة في إبرام عقد الزواج تأثيرًا مهمًا على كيفية وصول المرأة إلى الأرض ليس فقط في أثناء زواجهن بل أيضًا عند وفاة أزواجهن أو طلاقهن.

ويمكن للنظام القانوني والمجموعات والمنظمات الداعمة أن تسهم إلى حد كبير في تحسين حقوق المرأة بالأرض في هذا المجال.

الإصلاحات القانونية والإدارية وإمكانية الحصول على الائتمان

على الرغم من أنها لا تقتصر على السياقات الإسلامية، يسلط التقرير الضوء على الحاجة للإصلاحات القانونية والإدارية في قطاع الأرض. إذ تحرم ممارسات إدارة الأراضي المكلفة والبيروقراطية وغير المراعية للاعتبارات الجنسية المرأة فعليًا من الاستفادة من خدمات إدارة الأراضي وتحول دون وصولها واستخدامها وسيطرتها على الأرض.

تستدعي التدخلات الرامية إلى زيادة فرص وصول المرأة إلى الائتمان والتمويل متناهي الصغر تحقيق المساواة وجعل إمكانية وصول المرأة إلى الأرض منصفًا وأقل صعوبة. يقدم التقرير مجموعة من التوصيات المحددة في هذا الصدد.

التركيز على النساء نازحات داخليًا

تحتاج النساء نازحات داخليًا إلى دعم خاص نظرًا للظروف بالغة الصعوبة التي تعيش فيها والعديد من العقبات والمخاطر التي تواجهها. إذ يخفف الوصول إلى الأرض والمسكن إلى حد كبير من محنتهن. ويمكن تعزيز ذلك من خلال اتباع نهج شاملة تنظر في الطبيعة الحضرية وطويلة الأمد المتزايدة لحالة النزوح وتحقق التوازن بين احتياجات المشردين والمجتمعات التي تستضيفهم والتي تقدر قيمة الحلول قصيرة الأمد المتعلقة باستدامتها وفعاليتها في المدين المتوسط والطويل.

ينبغي إعطاء الأسبقية لدعم خيارات الحيازة التي تقدم حلولًا قصيرة الأمد لعدد أكبر من النساء والأسر وجعلها أكثر فعالية. ولا بد من وضع نهج شاملة لعدة قطاعات لضمان دمج تدخلات الأرض وأمن الحيازة في أولويات ملحة أخرى وقت النزاع، والتي تستدعي زيادة التنسيق بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي.

ملخص التوصيات

يُختتم التقرير بقسم يوجز التوصيات الناشئة، بما في ذلك التوصيات التي تتجاوز أهميتها العالم الإسلامي أو التي تعود بالنفع على الرجال أيضًا وأسرهم والمجتمع برمته.

وتكون الإجراءات الموصى بها من نطاق وحجم وعمق ومدة متوقعة مختلفة ويمكن الجمع بينها وترتيبها بطريقة مختلفة في سياقات مختلفة.

المصطلحات

الوصـول إلى الأرض - يشـير التقريـر إلى «الوصـول إلى الأرض» كصياغـة مختـصرة للوصـول إلى الأرض واسـتخدامها والسـيطرة عليهـا. كمـا يسـتتبع «الوصـول إلى الأرض» «الوصـول إلى أمـن الحيـازة» ويشـمل الوصـول إلى المسـكن نظـرًا لارتباطـه بحقـوق حمايـة المسـكن وحقـوق الأرض وحقـوق الملكيـة.

العالـم الإسـلامي - يُشـير التقريـر إلى «العالـم الإسـلامي» للدلالـة عـلى السـياقات الـتي يكـون فيهـا للقوانـين والممارسـات الإسـلامية نفـوذ كبـير. ويشـمل ذلـك البلـدان ذات الأغلبيـة المسـلمة والبلـدان ذات الأقليـات المسـلمة الكبـيرة ولكـن يمكـن أن ينطبـق أيضًـا عـلى المجتمعـات الإسـلامية الصغـيرة نسـبيًا الـتي تعيـش في سـياقات غـير مسـلمة . ويحـدث أيضًـا أن يكـون لممارسـات المجتمعـات الإسـلامية بعـض التأثـير عـلى المجتمعـات غـير الإسـلامية الـتي تعيـش في بيئـات يغلـب فيهـا المسـلمون لـذا يمكـن للمفاهيـم المعروضـة في هـذا التقريـر أن تكـون مفيـدة للتدخـل في هـذه المجتمعـات أيضًـا.

المـرأة الـتي تعيـش في السـياقات الإسـلامية - ينطبـق محتـوى التقريـر بصفـة خاصـة عـلى النسـاء المسـلمات والنسـاء غـير المسـلمات المتزوجـات مـن رجـال مسـلمين. إلا أنـه يمكـن لبعـض الممارسـات في المجتمعـات الإسـلامية أن تؤثـر عـلى تفـاوت درجـات ممارسـات المجتمعـات غـير المسـلمة الـتي تعيـش بجوارهـا. وينبغـي التركـيز عـلى المحتـوى المعـروض في هـذا التقريـر في ضـوء ذلـك.

قانـون الأراضي في الشريعـة الإسـلامية - يعـد القانـون (الشريعـة) الإسـلامية مدونـة مـن القوانـين الدينيـة وضعهـا البـشر اسـتنادًا إلى التسلسـل الهرمـي لمصـادر التشريـع الـتي يعـد القـرآن والسـنة- بهـذا الترتيـب- أهمهـا. يصـف القسـم ٢-٤ في هـذا التقريـر قانـون الأراضي في الشريعـة الإسـلامية بصـورة أكـثر تفصيـلًا.

© برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ أومبرطا تمبرا

مقدمة

يعـد الوصـول إلى الأرض عنـصرًا أساسـيًا يتيـح للنسـاء وللرجـال الاضطـلاع بدورهـم الكامـل في بنـاء مجتمعـات سـلمية ومسـتقرة ومزدهـرة والتمتـع بكامـل حقـوق الإنسـان. وفي واقـع الأمـر، لا يمكـن أن تحـدث التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة للمجتمعـات والمجتمعـات المحليـة بصـورة مسـتدامة دون المشـاركة الكاملـة للمـرأة. ويقـدم هـذا التقريـر إرشـادات عمليـة وقائمـة عـلى الأدلـة لكيفيـة تحسـين فـرص وصـول المـرأة إلى الأرض في السـياق المحـدد في العالـم الإسـلامي.

وضـع حقـوق المـرأة بـالأرض وأمـن الحيـازة في العالـم الإسـلامي

لا تختلـف التحديـات الـتي تواجههـا المـرأة في الوصـول إلى الأرض في العالـم الإسـلامي اختلافًـا كبـيرًا عـن التحديـات الـتي تواجههـا المـرأة في أنحـاء أخـرى مـن العالـم. فـالأدوار الجنسـانية المحـددة اجتماعيًـا وديناميـات السـلطة غـير المتكافئـة والممارسـات الأسريـة التمييزيـة وعـدم تكافـؤ فـرص الوصـول إلى المؤسسـات وعمليـات إدارة الأراضي والأعـراف التقليديـة وعلاقـات الحيـازة المحليـة تحـرم المـرأة في كثـير مـن الأحيـان مـن فرصـة الوصـول الـكافي إلى الأرض. والإحصائيـات خـير دليـل: تتحمـل النسـاء مسـؤولية إنتـاج مـن ٦٠ إلى ٨٠٪ مـن الأغذيـة في البلـدان الناميـة، إلا أنـه قلمـا يمتلكـن الأرض الـتي يعملـن فيهـا، ويتمتعـن بالقليـل مـن أمـن الحيـازة وسـلطة محـدودة لاتخـاذ القـرارات والقليـل مـن السـيطرة عـلى كيفيـة اسـتخدام الأرض ومحاصيلهـا. ومـا زالـت القوانـين أو الممارسـات العرفيـة في ١٠٢ بلـد تحـرم المـرأة مـن حقـوق الوصـول إلى الأرض الـتي يتمتـع بهـا الرجـال.١ويرتبـط عـدم المسـاواة بـين الجنسـين فيمـا يتعلـق بـالأرض وغيرهـا مـن المـوارد الإنتاجيـة ارتباطًـا وثيقًـا بفقـر المـرأة واسـتبعادها، وهـي بالتأكيـد مشـكلة لا تقتـصر عـلى العالـم الإسـلامي لكنهـا موجـودة فيـه.

وعـلى الرغـم مـن عـدم وجـود بيانـات موحـدة ومفصلـة جنسـانيًا تتعلـق بوصـول المـرأة إلى الأرض والمـوارد في العالـم الإسـلامي- وفي جميـع أنحـاء العالـم- تشـير الأدلـة الخاصـة بدراسـات الحالـة الإفراديـة إلى أن ملكيـة المـرأة لـلأرض ووصولهـا وسـيطرتها الكاملـة عليهـا متـدنٍ جـدًا. وفي بلـدان الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا ترتبـط اللامسـاواة في حقـوق المـيراث بوصـول المـرأة غـير الـكافي لـلأرض والممتلـكات: ويمتلـك ٤ بالمئـة فقـط مـن النسـاء سـندات ملكيـة أراضي. ٢وفي جنـوب آسـيا يتـاح للمـرأة فرصًـا محـدودة للوصـول إلى الأرض أو المـوارد الإنتاجيـة الأخـرى وامتلاكهـا باسـمها الخـاص. وتشـير الدراسـات في أفغانسـتان إلى أن ٢ بالمئـة فقـط مـن النسـاء يمتلكـن أرضًـا. ومـن بـين الخطـوات الإيجابيـة المتخـذة في سـبيل المسـاواة بـين الجنسـين في هـذا المجـال تشـمل القانـون الباكسـتاني المعـني بمكافحـة الممارسـات المعاديـة للمـرأة عـام ٢٠١١، الـذي يسـعى لحمايـة حقـوق المـرأة في الميـراث. وقـد سـنت بلـدان أخرى(مثـل أفغانسـتان) تشريعـات بشـأن ملكيـة الأراضي إلا أن انتشـار القوانـين العرفيـة والدينيـة يواصـل اعـتراض أشـكال حمايـة القانـون المـدني هـذه. ٣ففـي شرق آسـيا والمحيـط الهـادئ تفتقـر المـرأة لحقـوق امتـلاك الأرض والأصـول غـير الأرض والسـيطرة عليهـا والوصـول إلى الائتمـان. ٤حيـث تؤثـر هـذه العوامـل سـلبًا عـلى جوانـب أخـرى مهمـة في التنميـة الاجتماعيـة الشـاملة للمـرأة وتقلـل مـن فـرص إدرار الدخـل بالنسـبة للنسـاء، وسـلطة المـرأة المتدنيـة في اتخـاذ القـرار في الأسر المعيشـية وازديـاد حالـة انعـدام الأمـن الغـذائي بالنسـبة للنسـاء وأسرهـم وتجعـل النسـاء وأسرهـم أكـثر عرضـة للفقـر. ٥

وعـلى الرغـم مـن كـون أحـكام القوانـين الوطنيـة وقانـون الأراضي في الشريعـة الإسـلامية، في بعـض الأحيـان، متقدمـة نسـبيًا فيمـا يتعلـق بحقـوق المـرأة، مـن الناحيـة العمليـة، يمكـن ملاحظـة أشـكال مختلفـة مـن التميـيز الجنسـاني في بعـض السـياقات ذات الأغلبيـة المسـلمة. وحـتى في حـال حمايـة الأحـكام القانونيـة والدينيـة والمؤسسـية، جزئيًـا عـلى الأقـل، لحقـوق المـرأة في الميـراث، يمكـن أن يهـدد في كثـير مـن الأحيـان تمتعهـن بهـذه الحقـوق مـن الناحيـة العمليـة.

إن ٢٠ بالمئـة مـن سـكان العالـم مسـلمون. وثمـة مجموعـة كبـيرة مـن الفـروق بـين البلـدان ذات الأغلبيـة المسـلمة ولا تشـكل النسـاء أنفسـهن فئـة متجانسـة، إلا أنـه مـن الممكـن رؤيـة أنمـاط محـددة تتعلـق بـالأراضي تعكـس القوانـين والممارسـات الدينيـة والعرفيـة في

1 SIGI 2014 التقرير التجميعي ، مركز تنمية منظمة التعاون الاقتصادي
2 SIGI 2014
3 SIGI 2014
4 SIGI 2014
5 SIGI 2014

العالـم الإسـلامي. وهـذا يشـكل مدخـلًا مهمًـا ٦للتدخـلات المراعيـة للمنظـور الجنسـاني والمقبولـة ثقافيًـا الـتي تزيـد مـن فـرص وصـول المـرأة إلى الأرض.

في هـذا التقريـر، تتنـاول أنمـاط الشـبكة الدوليـة لأدوات الأراضي العنـاصر المشـتركة هـذه- مـع الأطـر القانونيـة الدوليـة والقوانـين الوطنيـة ومجموعـة كبـيرة مـن التجـارب القطريـة لتقديـم إرشـادات عمليـة وقائمـة عـلى الأدلـة بشـأن تحسـين فـرص وصـول المـرأة إلى الأرض في السـياق المحـدد في العالـم الإسـلامي.

الأهداف

الهـدف مـن هـذا المنشـور هـو تقديـم إرشـادات عمليـة تسـتند إلى الأدلـة حـول كيفيـة تحسـين الحصـول عـلى الأرض للنسـاء في العالـم الإسـلامي. وللقيـام بذلـك، فـإن هـذا المنشـور لا يقـدم فقـط معلومـات عـن الأطـر والطـرق الأساسـية ذات الصلـة الـتي يمكـن للمـرأة مـن خلالهـا الحصـول عـلى ملكيـة الأرض واسـتخدامها والتحكـم فيهـا، ولكنهـا تعكـس أيضًـا التدخـلات الناجحـة والعنـاصر الرئيسـية للتغيـير الـتي أظهـرت مجتمعـةً قدرتهـا عـلى تحقيـق نتائـج إيجابيـة. وتتشـابك القضايـا الجنسـانية والحيـازة مـع ديناميكيـات السـلطة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسـية، وبالتـالي يجـب أن تقـترن النُهـج الفنيـة باعتبـارات واضحـة بشـأن ديناميكيـات التغيـير الـتي أثبتـت فاعليتهـا في إحـداث تغيـيرٍ إيجـابي للمـرأة. وتنظـر هـذه المنشـورات في هـذه الجوانـب مجتمعـة.

ويتطـرق هـذا المنشـور أيضـا الى العنـاصر المختلفـة الـتي تؤثـر عـلى وصـول المـرأة إلى الأرض في سـياق التعدديـة القانونيـة ، حيـث تتشـابك الأطـر الدوليـة لحقـوق الإنسـان والأطـر القانونيـة والقوانـين الوطنيـة والأعـراف والممارسـات ويمكـن النظـر إليهـا مـن أجـل تعزيـز وصـول المـرأة إلى الأراضي بطريقـة عمليـة ، والتعلـم مـن المناهـج والخـبرات الـتي ثبـت أنهـا فعالـة في إجـراء تغيـيرات للمـرأة في العالـم الإسـلامي.

كمـا يقـدم اسـتنتاجاتٍ وتوصيـات لتوجيـه إنشـاء وتنفيـذ تدخـلات مسـتدامة وفعالـة لزيـادة فـرص حصـول المـرأة عـلى الأرض مـع الاقتنـاع بـأن هـذا الأمـر هـو بمثابـة شرطٍ مسـبق وهـام لتحقيـق السـلام والاسـتقرار والازدهـار الاقتصـادي في العالـم الإسـلامي.

وتتوخـى الشـبكة العالميـة لأدوات الأراضي اسـتخدام نتائـج هـذا العمـل لتحسـين الفهـم وتطويـر القـدرات فيمـا يتعلـق بقضايـا حصـول المـرأة عـلى الأراضي والممتلـكات والدعـوة إلى تدخـلات ملموسـة لصالـح حصـول المـرأة عـلى الأراضي في العالـم الإسـلامي.

ومـن المأمـول أيضـاً أن يمتـد المحتـوى التقـني للمنشـور حـول حصـول المـرأة عـلى الأراضي ليشـمل مجموعـةً كاملـة مـن خيـارات الحيـازة المتاحـة للنسـاء – وليـس ملكيـة الأرض فقـط – وإعـادة تعريفهـا لتشـجيع المشـاركة الإيجابيـة والعمليـة في أحـكام الأراضي في الشريعـة الإسـلامية باعتبارهـا وسـيلةً فعالـة لتعزيـز وصـول المـرأة إلى المسـكن والأرض في العالـم الإسـلامي.

وعـلى الرغـم مـن أن محـور المنشـور يركـز عـلى موضـوع إمكانيـة حصـول المـرأة عـلى الأرض والمحتـوى المقـدم في ضـوء ذلـك ، فـإن الأدوات والنهـوج المقترحـة تفيـد كلا مـن النسـاء والرجـال ، لأنهـا تدعـم التوزيـع الشـامل والعـادل لمـوارد الأرض عـبر قطاعـات مختلفـة مـن المجتمـع. ومـن المرجـح أيضـا أن تكـون السـياقات الـتي تتـاح للنسـاء فيهـا إمكانيـة الوصـول إلى الأراضي والممتلـكات أكـثر إنصافـا لفئـات مختلفـة مـن الرجـال والأقليـات والنـاس الضعفـاء.

عـلاوة عـلى ذلـك ، ليسـت كل النسـاء الـلاتي يعشـن في سـياقات مسـلمة مسـلمات ، حيـث أن مجتمعـات مـن خلفيـات دينيـة مختلفـة قـد تعايشـت لعـدة قـرون في معظـم البلـدان. قـد تكـون بعـض الحجـج والمواضيـع المطروحـة أكـثر ملاءمـة للنسـاء المسـلمات مـن النسـاء في الديانـات الأخـرى الـتي تعيـش في سـياقات إسـلامية ، ولكـن المنشـور ينـوي تقديـم معلومـات مفيـدة حـول كيفيـة زيـادة فـرص حصـول جميـع النسـاء اللـواتي يعشـن في العالـم الإسـلامي عـلى الأرض ، بغـض النظـر عـن دينهـم.

الجمهور المستهدف

يسـتهدف هـذا التقريـر مجموعـة واسـعة مـن صانعـي السياسـات والعاملـين في مجـال الأراضي والتنميـة والمجتمـع المـدني والمنظمـات النسـائية والمانحـين المعنيـين بالتنميـة والعمـل الإنسـاني عـلى مسـتوى الأسرة والمجتمـع المحـلي والـدولي. وحيـث يمكـن اسـتخدام أقسـام محـددة مبـاشرةً مـن قبـل الجمعيـات النسـائية المحليـة والزعمـاء التقليديـين والدينيـين، فمـن المتصـور أن مختـوى المنشـور يتكيـف مـع سـياقاتٍ محـددة لدعـم تدخـلاتٍ عـلى المسـتوى الوطـني والمحـلي.

أُطر مفاهيمية

يعتمـد هـذا المنشـور عـلى المعرفـة والخـبرة الـتي طورهـا شركاء الشـبكة العالميـة لأدوات الأراضي خـلال العقـد المـاضي. وتشـكِّل الأُطـر المفاهيميـة الـواردة فيمـا يـلي الأسـاس المعـرفي لتطويـر هـذا المنشـور وتشـكل جـزءًا مـن التوصيـات المتعلقـة بتنفيـذ التدخـلات الراميـة إلى تحسـين فـرص حصـول المـرأة في العالـم الإسـلامي عـلى الأراضي.

6 «المبادئ الإسلامية والأرض: فرص المشاركة» (2011) ، الأمم المتحدة الموئل ، جامعة شرق لندن والشبكة الدولية لأدوات الأراضي.

عدد السكان المسلمين في الأرقام

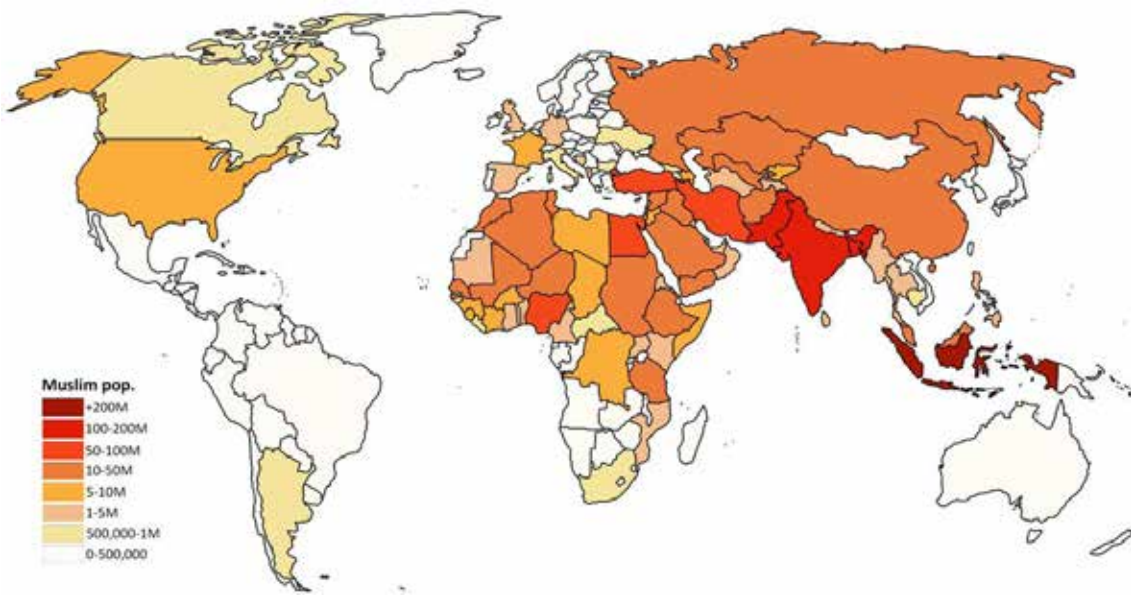

المصدر: مركز بيو للأبحاث يونيو ٢٠١٤

السكان المسلمين في النسب المئوية

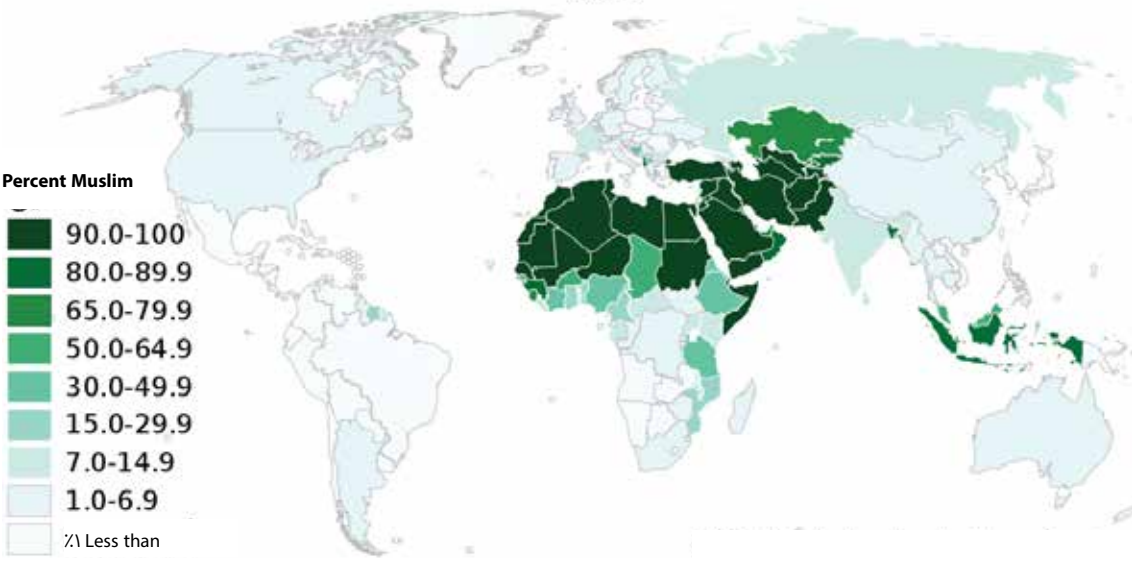

المصدر: مركز بيو للأبحاث يونيو ٢٠١٤

أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية

إن مجموعة المعارف التي طورتها جامعةُ شرق لندن وموئل الأمم المتحدة هي واحدة من أهم المصادر المستخدمة في إعداد هذا المنشور وذلك فيما يتعلق بتحديد أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية والتي توفر فرصًا لتعزيز حقوق الأراضي والممتلكات للنساء والفئات الضعيفة. ويعتبر كتاب «سايت، ليم – قانون الأرض والإسلام: الملكية وحقوق الإنسان في العالم الإسلامي» المرجع الرئيسي إلى جانب الدليل التدريبي بعنوان «حقوق الأرض والملكية والمسكن في الشريعة الإسلامية والعالم الإسلامي» وكتاب «المبادئ الإسلامية والأرض: فرص المشاركة»

سلسلة حقوق الأراضي

تمثل سلسلة حقوق الأراضي حجر الزاوية لفلسفة الشبكة الدولية لأدوات الأراضي وهذا المنشور، فهو مفهوم شامل يعترف بوجود مجموعة من أنواع حقوق الأراضي وصلاحيتها (حقوق الاستخدام والإشغال والإيجار والملكية وما إلى ذلك) وخصائص الحقوق (رسمية أو غير رسمية أو عرفية أو قصيرة أو طويلة الأجل وما إلى ذلك) وأصحاب الحقوق (الأفراد والجماعات والقبائل والمجتمعات وما إلى ذلك) والدعوة للتعزيز التدريجي لمجموعة من الترتيبات المناسبة والمشروعة لحيازة الأراضي الموجودة في كل سياقٍ محدد باعتبارها الطريقة الأفضل من حيث الفاعلية وقابلية التطوير والفاعلية الزمنية لتحسين الحصول على الأراضي للجميع.

وكثيرًا ما تُوصف حيازة الأراضي بعباراتٍ متعارضة: رسمية / غير رسمية، قانونية / غير قانونية، آمنة / غير آمنة، بحكم الواقع / بحكم القانون. ولكن من الناحية العملية، هناك مجموعة واسعة ومعقدة من ترتيبات الحيازة بين هذه المصطلحات المتطرفة في «سلسلةٍ متصلة». ويمكن أن تكون الحقوق على طول هذه السلسلة موثقة وكذلك غير موثقة ورسمية وكذلك غير رسمية للأفراد والجماعات بما في ذلك الرعاة وسكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات الأخرى، وقد تكون قانونية أو غير قانونية وقد تتداخل. ويُنظر إلى الملكية الفردية المسجلة على أنها أحد الأشكال المناسبة والمشروعة، ولكلٍ منها مزاياه وعيوبه. ويعتمد الشكل / الأشكال الأكثر ملاءمة على السياق وعلى أفضل ما يناسب الاحتياجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية واحتياجات السلطات المسؤولة عن إدارة الأراضي في وقتٍ معين.

وتنص سلسلة مفاهيم حقوق الأراضي على الاعتراف وزيادة ضمان الحيازة عبر نطاق حقوق الأراضي مع إتاحة الفرصة للتحرك والتعزيز التدريجي لأشكال الحيازة المتعددة تلك. وقد تبنت المؤسسات والمنظمات العالمية والإقليمية والوطنية على نطاقٍ واسع الحقوق المتصلة بالأرض حتى وإن قُدمت في بعض الأحيان بصيغٍ مختلفة7. وقد وضعت الشبكة العالمية لأدوات الأراضي8 الموارد الرئيسية الخاصة بسلسلة حقوق الأراضي.

يعتبر نهج سلسلة حقوق الأراضي أمرًا بالغ الأهمية في العالم الإسلامي لأن مجموعة واسعة من أنواع الحيازة هي ممارسة شائعة. علاوة على ذلك ، يدعم هذا الإطار المفاهيمي فهمًا أعمق لحقوق المرأة المسلمة في الأرض ، لأن هذه الحقوق غالباً ما تكون متداخلة بقوة في حقوق الأسرة.

إدارة الأراضي الملائمة للغرض

برز نهج الإدارة الملائمة للغرض في السنوات الأخيرة كمغيرٍ للعبة في توفير حلولٍ سريعةٍ وميسورة التكلفة وعمليةٍ لإدارة الأراضي خاصةً بالنسبة للبلدان النامية. وسيتم الاسترشاد في هذا الصدد بالوثيقتين «إدارة الأراضي الملائمة للغرض» (البنك الدولي والاتحاد الدولي للمسّاحين، 2014) و»إدارة الأراضي الملائمة للغرض: المبادئ التوجيهية للتنفيذ القطري» (موئل الأمم المتحدة، الشبكة الدولية لأدوات الأراضي، الوكالة الهولندية لتسجيل وتخطيط الاراضي، 2016).

إن ثلاثة أرباع سكان العالم حاليًا –الفقراء والأكثر ضعفًا على وجه الخصوص– والأغلبية الساحقة من النساء9 لا يحصلن على نظمٍ رسميةٍ لتسجيل وحماية حقوقهن في الأرض. لذلك، أعادت منظمات الأراضي الإقليمية و الدولية تركيز المناقشة حول تصميم نظم لإدارة الأراضي تسمح بإدارة قضايا الأراضي الحالية في بلدٍ أو إقليمٍ

7 تبنّى مجلسُ إدارة موئل الأمم المتحدة سلسلة حقوق الأراضي في 2011 وذلك بموجب القرار رقم GC23-17. وينعكس ذلك في الإطار والمبادئ التوجيهية لسياسة الأراضي في أفريقيا التي تدعم الإعلان بشأن قضايا وتحديات الأراضي في أفريقيا والذي وقعه جميع رؤساء الدول الأفريقية في عام 2009. ويعتمد تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في المسكن المناسب المقدم لمجلس حقوق الإنسان في كانون الأول / ديسمبر 2013 (A/HR/C/22/46) عليها. كما تظهر السلسلة في الأجندة الحضرية الجديدة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2016 وتشكل أساس هدف أمن حيازة الأراضي ضمن أهداف التنمية المستدامة والذي يقيس كلاً من البيانات الإدارية والمعرفية بالمؤشر 1.4.2.

8 الموارد المتعلقة بسلسلة حقوق الأراضي: (1) التعامل مع الأراضي: أدوات مبتكرة لإدارة الأراضي وضمان الحيازة، موئل الأمم المتحدة، الشبكة العالمية لأدوات الأراضي، المعهد الدولي لإعادة إعمار الأرياف، 2012. (2) نظرية الملكية، الاستعارات وسلسلة حقوق الأرض، موئل الأمم المتحدة، الشبكة العالمية لأدوات الأراضي، 2015. (3) إطار لتقييم سلسلة سيناريوهات حقوق الأرض، موئل الأمم المتحدة / الشبكة العالمية لحقوق الأراضي.

9 تقدر الشبكة العالمية لأدوات الأراضي أن حوالي 2 في المائة فقط من نساء العالم يمتلكن أراضيَ بالفعل في النظام الرسمي. ويقدر المركز الدولي لأبحاث المرأة أن 1٪ فقط من النساء في العالم يمتلكن أراضٍ – «القضية» أصول النساء وممتلكاتهن».

معين في غضون فترةٍ زمنية قصيرة نسبيًا وتكاليفٍ منخفضةٍ نسبيًا وبأسعار معقولةٍ بطريقةٍ تشاركية وشاملة.

وتتمثل الخصائص الرئيسية لنهج إدارة الأراضي الملائم للغرض في أن يكون مرنًا وأن يركز على احتياجات الناس (مثل توفير ضمان الحيازة والتحكم في استخدام الأراضي) والمشاركة في جمع واستخدام البيانات بدعمٍ من المجتمع وأن يكون بتكاليف مقبولة بالنسبة للحكومة في وضعه وإدارته وأن يكون سهلًا بالنسبة للمجتمع في استخدامه وأن يكون موثوقًا به ويمكن تنفيذه في إطارٍ زمنيٍ قصير وفي حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة وأن يكون قابلًا للتحديث التدريجي.

ويقترح النهج الملائم للغرض استخدام الحدود العامة (بدلًا من الحدود الثابتة الأكثر دقة) واستخدام التصوير الجوي أو صور الأقمار الصناعية عالية الدقة بدلًا من المسوحات الميدانية واستخدام مجموعة متنوعة من مستويات الدقة اعتمادًا على الغرض بدلًا من الاعتماد على المعايير الفنية.

وتعتقد الشبكة العالمية لأدوات الأراضي أنه من خلال تبني وتنفيذ مناهج إدارة الأراضي الملائمة للغرض، ستُزيلُ الحكومات وأخصائيو الأراضي أجزاءً كبيرةً من القيود التي تمنع النساء والفقراء والأقليات من الحصول على الأرض. ويمكن لمثل هذه التدخلات أن تتخذ أشكالًا عديدة مثل تحسين وخفض تكاليف ممارسات تسجيل الأراضي وتبسيط معاملات الأراضي واستخدام المعلومات والبيانات التي طورتها المجتمعات بدلًا من الاعتماد فقط على المعلومات المكانية التي ينتجها أخصائيو الأراضي وما إلى ذلك.

تنوع النساء

النساء لسن مجموعةً جنسانية وحسب فهم لديهم احتياجات وتجارب وطموحات مختلفة ويعشن في سياقاتٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ واقتصاديةٍ وثقافيةٍ متنوعةٍ للغاية مما يؤثر على علاقتهن بالأراضي والحيازة. وبعض هذه الاختلافات معترفٌ بها أكثر من غيرها (النساء اللواتي يعشن في البيئات الريفية أو الحضرية والحالة الزوجية المختلفة والنازحات وما إلى ذلك)، حيث تقدم المؤلفات الحالية مجموعة غنية من التحديات المتعلقة بالأراضي والممتلكات التي تواجه مختلف عوالم المرأة وحياتها. ومع ذلك، لا تزال التوصيات المتعلقة بالسياسات والبرامج تستند في كثيرٍ من الأحيان إلى الانقسام المتجانس بين الجنسين (المرأة – الرجل) والذي لا يقدم المستوى الكافي من الفهم لتشكيل قاعدة صلبة للتغيير. وتوجد مقالات ذات صلة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة10 ومنظمة الأغذية11 والزراعة وغيرها من المنظمات حول هذا الموضوع، كما تصدر الشبكة العالمية لأدوات الأراضي وموئل الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ورقةً سياسة بعنوان «طرق تحقيق حيازة أراضٍ متساوية ومضمونة للمرأة12» تتناول تعقيد هذا التنوع بشكلٍ أكبر وكيفية أخذ ذلك في الاعتبار على نحوٍ أفضل لإحداث تغيير في حياة المرأة. ويركز هذا المنشور على الحالة المعقدة الخاصة بعالم المرأة حيث أمكن ذلك، ولكن يجب إيلاء المزيد من العناية والاهتمام لهذا البعد عند تكييف وتطبيق هذه المبادئ التوجيهية في سياقاتٍ محددة.

المنهجية

طوَّرَ هذا المنشورَ شركاءُ الشبكة العالمية لأدوات الأراضي من خلال عملية تفاعلية تشمل الاستشارات والأبحاث ومراجعة النظراء والتعلم العملي. كما قد شاركت مجموعة كبيرة من العاملين في مجال الأراضي من مختلف السياقات الجغرافية والخلفيات المهنية بما في ذلك الأكاديميين وممثلي المجتمع المدني والمهندسين المعماريين والمخططين الحضريين والمحامين وممثلي الحكومات وكتاب العدل والقضاة وغيرهم من المهنيين. وبناءً على العمل الذي سبق أن قامت به الشبكة العالمية لأدوات الأراضي بشأن الاستخدام المشترك لأحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية والأطر الدولية لتعزيز الحصول على الأراضي للجميع، حدد شركاء الشبكة العالمية لأدوات الأراضي الحاجة إلى التركيز بشكلٍ أكبر على القضايا الجنسانية وتطوير طريقة أكثر عملية لوضع هذه المعرفة موضع التنفيذ لمعالجة قضية ذات أولوية تتمثل في زيادة حصول المرأة على الأراضي في العالم الإسلامي.

وفي فاعلية أقيمت في القاهرة في مايو 2013، عكف المشاركون على كيفية تحسين وضع المرأة عمليا في الحصول على حقوق المسكن والأرض والتملك. وقد تم تحديد مجموعةٍ أصغر من الممارسين من ذوي الخبرة في هذا المجال في الفاعلية للمضي قدما في العمل وتطوير مجموعة من المبادئ التوجيهية التي من شأنها أن تبني على الخبرة العملية وعمليات التقييم الحقيقية التي تتم على أرض الواقع. وتقتضي طبيعة الموضوع نهجًا مبتكرًا واستخدام التعلم العملي13 الذي يسمح للمجموعة بالتأمل في المعرفة والخبرات

10 «تحقيق حقوق المرأة في الأرض والموارد الإنتاجية الأخرى»، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2013.

11 «الأراضي الحاكمة للنساء والرجال: دليل تقني لدعم تحقيق إدارة مسؤولة قائمة عن المساواة بين الجنسين لحيازة الأراضي»، منظمة الأغذية والزراعة، 2013.

12 القادم: «طرق حيازة الأراضي على نحوٍ متساوٍ وآمن للمرأة: معالجة التنوع – التقدم التدريجي»، الشبكة العالمية لأدوات الأراضي، موئل الأمم المتحدة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

13 «التعلم العملي هو عمليةٌ صارمة لاستكشاف موضوعٍ ما مع مجموعة صغيرة من الأقران بالإضافة إلى المنسق. ويصف مقدم العرض التحدي أو يحدد سؤالًا يرغب

بطريقـةٍ مختلفـة بـدلاً مـن الاقـتراب مـن الموضـوع مـن وجهـة نظـر أكاديميـة أو تنمويـة بحتـة.

وقـد عملـت المجموعـة الصغـيرة بصـورةٍ جماعيّـةٍ عـلى صياغـة هـذه المبـادئ التوجيهيـة وتـم جمعهـا فعليًـا لعـددٍ مـن الأشـهر لتطويـر الوثيقـة مـن خـلال مراجعـة النظـراء والعـرض التقديمـي وعـددٍ مـن جلسـات تعلـم العمـل الميـسر. وقـد تـم عـرض العمـل الجـاري وتحسـينه عـدة مـرات وإثـراؤه بمزيـدٍ مـن المدخـلات والتحقـق مـن صحتـه14. كمـا أُثْـرِيَ العمـلُ مـن خـلال المراجعـة المكتبيـة للمنشـورات الهامـة حـول الموضوعـات ذات الصلـة الـتي أنتجهـا شركاء الشـبكة العالميـة لأدوات الأراضي والـتي يشـار إليهـا باسـتمرار في هـذه الوثيقـة وأُدْرِجـتْ ضمـن المراجـع.

في العمل عليه وتوجه المجموعة أسئلة لاستكشافها والتحقق منها. ويتحرك مقدم العرض في نهاية المطاف لتحديد خطوات العمل ويتلقى ردود فعلٍ من أقرانه»، تقول روث كوك، مديرة شركاء التعلم التفاعليين، www.actionlearningassoci-ates.co.uk.

14 عُقد اجتماعٌ لفريق الممارسي في الأردن في تسرين الأول / أكتوبر 2014، وقُدمت ورقة في مؤتمر الأرض والفقر التابع للبنك الدولي عام 2015، كما تم عرض العمل في مؤتمر المسح والتنمية في أكتوبر 2015 في مصر.

الشبكة الدولية لأدوات الأراضي

تعـد الحقـوق المضمونـة لحيـازة الأراضي والممتلـكات أمـرًا أساسـيًا للنـاس لإمكانيـة الحصـول عـلى مسـكن لائـق وتحقيـق الأمـن الغـذائي وأسـباب المعيشـة. ويعـد أمـن حيـازة الأراضي أمـرًا لا غـنى عنـه لإعمـال حقـوق الإنسـان والحـد مـن الفقـر وتحقيـق الرخـاء الاقتصـادي والتنميـة المسـتدامة الـتي تفـضي إلى تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة.

تعـد الشـبكة الدوليـة لأدوات الأراضي[01] اتحـادًا مـن الـشركاء الدوليـين يسـهم في زيـادة فـرص الوصـول إلى الأرض وأمـن الحيـازة للجميـع. ويعـد شركاء الشـبكة الدوليـة لأدوات الأراضي منظمـات مسـتخلصة مـن المجتمعـات المدنيـة الريفيـة والحضريـة والمؤسسـات الدوليـة للبحـث والتدريـب والمنظمـات ثنائيـة ومتعـددة الأطـراف والهيئـات الدوليـة المتخصصـة.

تضـع الشـبكة الدوليـة لأدوات الأراضي وتعمـم وتنفـذ وسـائل اسـتغلال الأراضي المراعيـة للمنظـور الجنسـاني والمنـاصرة للفقـراء. حيـث تسـهم هـذه الوسـائل والنهـج في إصـلاح الأراضي والحوكمـة الجيـدة لـلأراضي والإدارة الشـاملة لـلأراضي والإدارة المسـتدامة لـلأراضي وتنسـيق قطـاع الأراضي الوظيفـي.

تتسـم القيـم الرئيسـة للشـبكة العالميـة لوسـائل اسـتغلال الأراضي بأنهـا: منـاصرة للفقـراء ومنصفـة ومراعيـة للمنظـور الجنسـاني وميسـورة التكلفـة ومسـتدامة وواسـعة النطـاق وقابلـة للقيـاس بصـورة منهجيـة. وفلسـفة العنـاصر الرئيسـة للشـبكة العالميـة لوسـائل اسـتغلال الأراضي هـي: وسـائل اسـتغلال الأراضي كمدخـل في قطـاع الأراضي والشراكـة والتعـاون وسلسـلة النهـج المتعلقـة بحقـوق الأراضي وإدارة الأراضي الملائمـة للغـرض. نطـاق عمـل الشـبكة العالميـة لوسـائل اسـتغلال الأراضي: تطويـر وسـائل اسـتغلال الأراضي وأنشـطة المنـاصرة وإدارة المعـارف وتنميـة القـدرات وتطبيـق وسـائل اسـتغلال الأراضي عـلى الصعيديـن الإقليمـي والقطـري.

© ألان ميران

٠١ يمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول شبكة أداة الأرض العالمية من الموقع *www.gltn.net*

© منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (حكون اللات)

1 لماذا تحتاج المرأة إلى الأرض: طوِّرْ حُججَك الخاصة

تلخص هذه الوحدة بعض الحجج الأكثر إلحاحًا التي يجب أن تدور حولها عملية تطوير المسارد الوطنية والمحلية للدفاع عن حصول المرأة على الأرض. وقد انبثقت الدعوة من المشاورات ومراجعة المؤلفات كعنصرٍ مُهمٍ للغاية ومطلوب على المستويين الوطني والمحلي لإحداث تغيير إيجابي في حياة المرأة ومجتمعاتها.

الرسالة الأساسية ١: وصول المرأة إلى الأرض يضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي:

لا يمكن أن تتم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات بصورةٍ مستدامةٍ دون المساهمة الكاملة من النساء والرجال. ويمكن الحصول على الأرض١٥، فالمرأة كان لها دورٌ بشكلٍ كامل، ساهم بشكلٍ أفضل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتها.

وقد أظهرت دراسات عديدة أن ضمان حقوق المرأة في الأراضي والممتلكات يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية والإنتاج١٦ على وجه العموم مما يجعل هذا حجر الأساس في الكفاح من أجل القضاء على الفقر. وتعتبر المرأة مسؤولة عن إنتاج ما بين ٦٠ و٨٠ في المائة من الأغذية في البلدان النامية١٧، ومع ذلك فإنها نادراً ما تمتلك الأرض التي تعمل فيها ولديها ضمانٌ ضعيف فيما يتعلق بالحيازة وقوة محدودة في اتخاذ القرار والتحكم في كيفية استخدام الأرض أو نواتجها. ففي بنجلاديش – على سبيل المثال – تشكل النساء ٦٨ في المائة من القوى العاملة الزراعية، ولكن يمتلك ٥ في المائة فقط من النساء سلطة اتخاذ القرار والسيطرة الإدارية على حيازات الأراضي الزراعية. وفي مالي، فإن هذه الأرقام هي ٦٨ و٣ في المائة١٨. وتؤدي سلطة صنع القرار المقيدة لدى الجزء الأعظم من القوى العاملة الزراعية إلى انخفاض الاستثمار وخسارة الإنتاجية مما يؤثر سلبًا على الأسر والأطفال.

وقد تبين أن حصول المرأة وسيطرتها على الموارد الإنتاجية بما في ذلك الأراضي والدخل المستقل يعزز استقلالية المرأة ويحقق فوائد طويلة الأجل للمجتمع مثل زيادة الاستثمار في تعليم الأطفال والصحة والتغذية وتخفيض معدلات الخصوبة وزيادة في رفاهية الأجيال القادمة١٩. ويُعتبر الحصول على الأراضي وضمان الحيازة أصلًا مجتمعيًا لكلٍّ من الرجال والنساء كمصدرٍ لدعم كبار السن ومكانتهم.

الرسالة الرئيسية ٢: وصول المرأة إلى الأرض يساهم في تحقيق حقوق الإنسان:

للعلاقة الإيجابية بين كفالة حقوق المرأة في الأرض والموارد الإنتاجية الأخرى وتحسين رفاهية الأسر المعيشية تداعيات على تعزيز التمتع بمجموعة واسعة من حقوق المرأة. إن ضمان الحيازة – بما في ذلك الحماية من الإخلاء القسري – أمرٌ أساسيٌ لتحقيق إعمال العيش في مستوى معيشي لائق و الحق في المسكن الملائم، ويرتبط ارتباطًا مباشرًا بالكرامة. وهذا حقٌ أساسيٌ لكل فرد، ولكنه مهمٌ بشكلٍ خاص بالنسبة للفئات الأكثر ضعفًا والفقراء والمجتمعات الأصلية والمحلية التي غالبًا ما يكون حصولها على الأرض هو الشكل الوحيد للأمن. وغالبًا ما ينطبق ذلك على النساء أيضًا، مما يسمح لهن بتوفير احتياجاتهن اليومية واحتياجات أسرهن والتغلب على بعض أصعب تحديات الحياة. وبغض النظر عمّا إذا كانت المرأة تعيش في بيئةٍ ريفيةٍ أو حضريةٍ، فإن حقوق الأراضي لها أيضًا آثارٌ كبيرة على تحقيق حقوق الإنسان الأخرى والتمتع بها مثل الحق في المساواة والغذاء والصحة والعمل والتعليم.

الرسالة الرئيسية ٣: وصول المرأة إلى الأرض يساهم في تمكين المرأة ومشاركتها

إن الوصول إلى الأراضي هو أمر مُهم بالنسبة لتمكين المرأة وإعادة توازن السلطة داخل الأسرة والمجتمع وزيادة المشاركة المدنية والمشاركة العامة. ويرتبط فقر المرأة ارتباطًا مباشرًا بغياب الفرص الاقتصادية وعدم الحصول على الموارد الاقتصادية بما في ذلك

15 تشمل الأرض المسكن والمساحات التي تستخدم في الأنشطة الإنتاجية وتوليد الدخل والأراضي الزراعية والأراضي الرطبة والمراعي والغابات وما إلى ذلك.

16 «حقوق المرأة وحقوق الملكية وجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015»، مايرا جوميز وهيرن تران، 2012.

17 «وصول المرأة إلى الأرض – مبادئ الإدماج العادل بني الجنسني في إدارة الأراضي»، منشور الاتحاد الدولي للمساحين رقم 24.

18 «إحصاءات النوع الاجتماعي والأراضي: آخر التطورات في قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق الأراضي»، منظمة الأغذية والزراعة، 2015.

19 جويال و ناجراجان)2010(إصلاح قانون الميراث ووصول المرأة إلىرأس المال: أدلة من خلافة الهند.

ملكيـة الأرض والوراثـة وعـدم الحصـول عـلى التعليـم وخدمـات الائتمـان والدعـم ومشـاركتها في عمليـة اتخـاذ القـرار. ويعـزز تناقـص التهديـد بالإخـلاء القـسري وضمـان الحـق في الأرض شـعور المـرأة بالثقـة والأمـن ممـا يزيـد مـن قدرتهـا عـلى المسـاومة ضمـن المـنزل والخـارج.

وتعتـبر إمكانيـة حصـول المـرأة عـلى الأرض والمسـكن عامـلًا حاسـمًا في تحديـد الضمـان الاجتماعـي والوضـع والهويـة، وهـي عنـاصر ترتبـط ارتباطًـا مبـاشرًا بالمشـاركة في عمليـات صنـع القـرار عـلى المسـتوى المحـلي والسـلطة السياسـية. «وتتمتـع الأرض أيضًـا بأهميـةٍ ثقافيـةٍ ودينيـةٍ وقانونيـةٍ كبـيرة. وهنـاك ترابـطٌ قـويٌ في العديـد مـن المجتمعـات بـين سـلطات صنـع القـرار وحجـم وطبيعـة حقـوق الأراضي الـتي يملكهـا المـرء. ففـي المناطـق الريفيـة، غالبًـا مـا يعتمـد الاندمـاج الاجتماعـي أو الاسـتبعاد فقـط عـلى وضعيـة امتـلاك الفـرد لـلأرض. وحـتى في المناطـق الحضريـة، يمكـن أن يعتمـد الحـق في المشـاركة في قـرارات التخطيـط الحـضري عـلى مسـتوى البلديـة والقـرارات المجتمعيـة وفي بعـض الأحيـان الانتخابـات عـلى وضـع الفـرد كمقيـم أو مالـك للمـنزل»[20].

كمـا أن الأخـذ بنظـام الحصـص الجنسـانية للمشـاركة في عمليـات صنـع القـرار المتعلقـة بـالأرض هـو خيـارٌ صالـح. ويدعـي منتقـدو هـذا النهـج أنـه يـؤدي إلى التمثيـل الاسـمي وليـس إلى المسـاهمات القيمـة مـن النسـاء في عمليـات صنـع القـرار. وفي حـال بـطء عمليـة تمكـين المـرأة ، تسـمح العمليـة التدريجيـة والحصـص الجنسـانية للمـرأة بـأن تصبـح أكـثر حزمًـا ومعرفـةً بشـكلٍ تدريجـي، ممـا يجلـب مدخـلاتٍ قيمـة في عمليـة صنـع القـرار.

ويشـمل الحصـول عـلى الأرض الوصـول إلى الأماكـن العامـة وقـدرة النسـاء والفتيـات عـلى المشـاركة في الحيـاة العامـة والاجتماعيـة، فمـا زالـت حريـة المـرأة في الوصـول إلى الأماكـن العامـة مقيـدةً بموجـب القانـون في عـددٍ مـن البلـدان عـلى الرغـم مـن تـلاشي هـذه القيـود تدريجيًـا.

الرسـالة الرئيسـية 4: وصـول المـرأة إلى الأرض يسـاعد عـلى حمايتهـا مـن العنـف والمخاطـر الصحيـة

تعتـبر العلاقـة بـين حقـوق المـرأة في المسـكن والأرض والممتلـكات منجهـة والعنـف الجنسـاني مـن جهـة أخـرى واضحـة ومتعـددة الأوجـه. تبـين الأدلـة أن امتـلاك المـرأة للبيـت والممتلـكات يرتبـط بمسـتويات أقـل مـن العنـف المـنزلي[21] الجسـدي والنفـسي عـلى السـواء. وللنسـاء اللـواتي يمتلكـن الأرض والمسـكن قـدرة أكـبر عـلى الخـروج مـن العلاقـات العنيفـة ولديهـن الأمـن المـالي الـلازم لإعالـة أنفسـهن ومُعاليهـن. الوصـول إلى أمـن الحيـازة والمـوارد الإنتاجيـة هـي أيضـا عامـل مهـم في الحـد مـن ضعـف النسـاء حـول العنـف وفـيروس نقـص المناعـة المكتسـبة ، لأن هـذا الوصـول يضـع المـرأة في وضـع أفضـل للابتعـاد عـن علاقـات عنيفـة وتجنـب الانخـراط فيهاالسـلوك الجنـسي المحفوفـة بالمخاطـر[22] كمـا تمكـن المـرأة للتعامـل مـع التأثـير الاجتماعـي والاقتصـادي للوبـاء نقـص المناعـة المكتسـبة عـلى مسـتوى الأسرة[23].

ويمكـن أن تتعـرض المـرأة نتيجـة مطالبتهـا بحقـوق الأرض والممتلـكات مـن أفـراد العائلـة الذكـور للعنـف النفـسي والجسـدي والوفـاة في الحـالات القصـوى وكذلـك إلى نبذهـا مـن أسرتهـا والتخـلي عنهـا. ويعتـبر هـذا أحـد الأسـباب الـتي تجعـل المـرأة وخاصـة في المجتمعات المحافظـة الـتي تتسـم بضعـف سـيادة القانـون تـتردد في المطالبـة بإنفـاذ حقوقهـا أو تختـار الحلـول الوسـط حيـث تتخـلى عـن بعـض حقوقهـا مقابـل السـلم والحفـاظ عـلى الانسـجام العائـلي[24]. ينبغـي فهـم قضايـا السـلوك البـشري وعـدم الاسـتهانة بهـا أو رفضهـا عـلى أنهـا «غـير عقلانيـة». بعـض فئـات أو أقسـام المجتمـع تـرى بعـض السـلوكيات أكـثر عفـوًا مـن غيرهـا مـن حيـث القبـول الاجتماعـي والمكاسـب الاجتماعيـة. عـلى الرغـم مـن أن الجهـات الفاعلـة في مجـال التنميـة قـد تجـد صعوبـة في قيـاس ومعالجـة معادلاتهـا التنمويـة مثـل هـذه الاعتبـارات ، فمـن المهـم ملاحظـة أن بعـض هـذه القيـم تسـتحق الاحـترام ، عـلى الرغـم مـن أنهـا قـد لا تفضـل بالـضرورة النسـاء[25]. ومـع ذلـك ، حيثمـا تكـون الانتهـاكات الجسـيمة لحقـوق المـرأة ، هنـاك حاجـة إلى إدراك أوجـه القصـور هـذه ومعالجـة المشـكلة. ولتخفيـف هـذه المخاطـر ، يجـب وضـع مجموعـة مـن التدابـير لدعـم النسـاء في قضايـا مختلفـة (الدعـم النفـسي والاجتماعـي ، والسـكن البديـل والآمـن ، والاسـتقلال الاقتصـادي ، ومـا إلى ذلـك).

20 منشور الاتحاد الدولي للمساحين رقم 24: حصول المرأة على الأرض – المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للمساحين.

21 «حالة العنف الزوجي والتنمية البسرّية وملكية المرأة في الهند»، براديب باندا وبينا أجاروال، التنمية العالمية، المجلد 33، صفحة رقم 5، 2005.

22 أدوات للتغيير: تطبيق الأمم المتحدة معايير لتأمين مساكن النساء الأراضي وحقوق الملكية في سياق فيروس نقص المناعة المكتسبة «. (2012). مركز حقوق الإسكان وعمليات الإخلاء (2012.(

23 «أصوات ورؤى: محكمة آسيا والمحيط الهادئ لانساء على فيروس نقص المناعة المكتسبة ، الميراث وحقوق الملكية «.(2008). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

24 «تعزيز حقوق المرأة النازحة في المسكن والأرض والممتلكات في أفغانستان»، المجلس النرويجي للنازحين، 2014.

25 «تقرير عن التنمية في العالم 2015: العقل والمجتمع والسلوك» (2015). واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

الرسالة الرئيسية ٥: الوصول إلى الأراضي يساعد المرأة على لعب دور أكبر في استقرار المجتمعات في الأزمات والصراعات:

ويبرز تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام٢٦ دور المرأة الحاسم في بناء السلام ويلفت الانتباه إلى مساهمات المرأة في ضمان الأمن الغذائي للأسرة والمجتمع والعلاقة بين انعدام الأمن الغذائي والصراع. وتعتبر مشاركة المرأة في هياكل الوساطة بعد الصراع وهيئات إدارة الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية في غاية الأهمية في المجتمعات الخارجة من الأزمات أو الصراعات٢٧. وبالمثل، يؤكد قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ على أهمية دور المرأة في منع النزاعات وتسويتها ومفاوضات السلام وبناء السلام وحفظ السلام والاستجابة الإنسانية والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع، ويدعو جميع أطراف الصراع إلى اتخاذ تدابيرٍ خاصة - بما في ذلك الحصول على الأراضي والمساكن - لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على النوع ولا سيما الاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي في حالات النزاع المسلح. علاوة على ذلك ، يدعو قرار مجلس الأمن الدولي ١٨٨٩ إلى زيادة تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام.

وقد ثبت أن حصول المرأة على الأرض يؤدي إلى قدرٍ أكبر من المرونة في المجتمعات التي تمر بأزماتٍ أو صراعاتٍ لأن ذلك يمكنها من التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية والقيام على نحوٍ أفضل بدورها كمُعيلة ورئيسة للأسرة وراعية للمحتاجين. وفي الوقت نفسه، يوفر الحصول على الأراضي والمساكن دعمًا كبيرًا للنساء اللواتي يعشن في حالة النزوح، لأنه يضمن الاستقلال الاقتصادي اللازم في السياقات المتأثرة بالصراع في غياب شبكة أمان دعم الأسرة وتواجد العزلة الاجتماعية التي يمكن أن تشكل تحدياً قوياً بالنسبة للنساء٢٨.

علاوةً على ذلك، هناك إدراكٌ متزايد بأن منع شرائح واسعة من المجتمع من الحصول العادل على الأرض يفرض تكاليف عالية وغير متوقعة، حيث يمكن أن يكون عاملاً رئيسًا في الفقر المدقع والاعتماد على المساعدات وعدم الاستقرار الاجتماعي والصراعات والاضطرابات المدنية والهجرة. ومن ثم، فإن الوصول على نحوٍ أكثر إنصافاً إلى ضمان الحيازة للجميع بما في ذلك النساء والشباب هو حجر الزاوية لبناء مجتمعٍ أكثر شمولاً وإنصافاً وسلماً.

وأخيرًا، هناك اعترافٌ متزايد بأن انتهاكات حقوق المسكن والأرض والممتلكات تُستخدم كأداةٍ للحرب والتطهير العرقي وتغيير الديموغرافيا للمناطق المتأثرة بالصراع وكطريقةٍ لتأمين الموارد والدعم من قبل مقاتلي المليشيات. وتدعم الأدلة الناشئة من النزاعات القائمة في العراق وليبيا هذا الجانب من القضية٢٩ وتوضح كيف أن كفالة الحق في الأرض للنساء والرجال في السياقات المتأثرة بالصراع أمرٌ بالغ الأهمية لبناء السلام وتحقيق الاستقرار.

الرسالة الرئيسية ٦: يقصد بالوصول إلى الأرض الأمن والاستقرار والاستقلالية والحرية للمرأة

ولئن كانت الرسالة الرئيسية المبينة أعلاه مستقاة من مختلف المراجع المستعرضة، يشار بقوة إلى جميع المشاورات المجرية خلال إعداد المبادئ التوجيهية هذه في القليل من العناصر الرئيسة التي تربط النساء بالوصول إلى الأرض. وهي : الأمن والاستقرار والاستقلالية والحرية. وفي ضوء ذلك يمثل الوصول إلى الأرض جانبًا مهمًا من جوانب كسب العيش والكرامة والأمان بالنسبة للمرأة بصرف النظر عن أصلها العرقي ودينها وحالتها الاجتماعية وعمرها ودخلها.

التوصيات

من الضروري زيادة مستوى الوعي على الصعيد الوطني والدولي بأهمية زيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية واسعة النطاق في المجتمع وإعمال حقوق الإنسان وزيادة تمكين المرأة ومشاركتها والحماية من العنف القائم على نوع الجنس والمخاطر الصحية واستقرار المجتمعات المتأثرة بالنزاعات. ولدعم التوعية وبذل الجهود التثقيفية والإعلامية وإثبات فوائد وصول المرأة إلى الأرض تستدعي الحاجة لتوليدها من خلال إجراء بحوث هادفة وجمع البيانات المصنفة جنسيًا.

26 تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام ((2010/466 / A / 65/354-S symbol=A/65/354؟،2010 www.un.org/ga/search/view_doc.asp تم الاطلاع عليه في كانون الثاني / يناير 2018

27 إدارة الموارد الطبيعية في إعدادات الانتقال، مذكرة توجيهية خاصة بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، 2013.

28 «تعزيز حقوق النساء المسرّدات في المسكن والأرض والممتلكات في أفغانستان»، المجلس النرويجي للاجئين، 2014.

29 المصدر: محمد إبراهيم، عرض حول «تحديات حقوق الأراضي والملكية في وضع النزاع وما بعد النزاع» في ورشة العمل التي عقدت في سبتمبر 2016 بشأن إدارة الأراضي في الدول العربية.

جان دو بليس/© برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

2 ما الذي يحمي حصول المرأة على الأرض: عليك ببناء أطرك المرجعية:

تبحث هذه الوحدة في كيفية حماية – في السياق السائد للتعددية القانونية – الحصول على حقوق الأرض والمسكن وحقوق الملكية الخاصة بالمرأة بموجب الأطر الدولية والإقليمية وأحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية والأنظمة القانونية الوطنية والممارسات العرفية. ويعتبر الفهم الأفضل لهذه الأحكام وكيفية ارتباطها ببعضها ببعض وكيفية العمل معهم في السياق السائد للتعددية القانونية مُهمًا في توضيح التدخلات التي تهدف إلى زيادة فرص حصول المرأة على الأرض في العالم الاسلامي.

وعلى الرغم من وجود اختلافاتٍ وطنيةٍ كبيرة، فقد صادقت معظم الدول الإسلامية على المعاهدات والأطر الدولية التي تحمي حقوق المرأة في السكن والأرض والممتلكات رغم وجود تحفظات على بعض المواد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وبالمثل، فإن التشريعات الوطنية في البلدان الإسلامية تحمي بوجهٍ عام حصول المرأة على الأرض على الرغم من أن المساواة التامة غير مضمونة ولا سيما في بعض مجالات قانون الأسرة المرتبط بالأراضي. كما يوفر قانون الأراضي الإسلامي والقوانين العرفية نقاط دخول وفرص هامة لحماية وتشجيع وصول المرأة إلى الأراضي.

وعلى الرغم من ذلك، الممارسات في معظم البلدان الإسلامية تميز بشدة ضد المرأة. ويسهم غياب الوعي والفهم لمختلف الأطر القانونية في التلاعب والثغرات والتداخلات والتناقضات بين مختلف القوانين في خلق فجوة بين القوانين والتنفيذ، وهي فجوةٌ تهدف هذه الوحدة إلى سدها.

2.1 القانون الدولي وأدوات أخرى

القانون الدولي والأطر الدولية هي حجر الزاوية العالمي الرئيسي في حماية حقوق الأرض للمرأة عبر المناطق الجغرافية والاختلافات الثقافية والدينية. وترتبط إمكانية وصول المرأة إلى الأرض ارتباطا وثيقا بالقضايا الأوسع نطاقا المتعلقة بحقوق المرأة وحقوق الإنسان ، التي تتمتع شرعيتها بالاعتراف العالمي على نطاق واسع ، بما في ذلك في العالم الإسلامي. يمكن تصنيف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان إلى فئتين : البيانات ، التي تعتمدها هيئات مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهي غير ملزمة قانونًا على الرغم من أنها قد تكون سياسياً ، مثل القانون غير الملزم ، والاتفاقيات ، وهي صكوك ملزمة قانونًا يتم إبرامها بموجب القانون الدولي.

الإعلانات والأطر

ويؤكد **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ على ما يلي: «يحق لكل شخص التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا البيان دون أي تمييزٍ من أي نوع مثل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضعٍ آخر». وتشمل الحقوق المنصوص عليها في البيان والتي تتعلق بالأرض والممتلكات الحق في المساواة أمام القانون والمساواة في الحماية والحق في امتلاك الممتلكات والحق في السكن الملائم.

كما يتناول عددٌ من صكوك حقوق الإنسان حقوق المرأة بصفةٍ خاصة بما في ذلك حقوقها في الملكية والميراث. وينص **الإعلان المتعلق بالقضاء على التمييز ضد المرأة** والذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٦٧ على ما يلي: «تُتخذ جميع التدابير المناسبة ولا سيما التدابير التشريعية لضمان حقوق متساوية للمرأة سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة مع الرجل في ميدان القانون المدني ولا سيما الحق في الحصول على الممتلكات وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها ووراثتها بما في ذلك الممتلكات المكتسبة أثناء الزواج». فتح هذا الإعلان الباب لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، كما هو موضح في القسم أدناه.

وهناك أطر دولية أخرى غير ملزمة وحديثة تشدد على أهمية الحصول على الأرض للجميع وللمرأة، وأهمها هي **المبادئ التوجيهية[30] الطوعية بشأن الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني** وأهداف التنمية المستدامة والأجندة الحضرية الجديدة. وعلى الرغم من عدم كونها ملزمة دوليًا، فإن أهمية المبادئ التوجيهية

30 الخطوط التوجيهية الطوعية للمسؤولية إدارة حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني «، الغذاء والأغذية منظمة الزراعة للأمم المتحدة ولجنة الأمن الغذائي ، روما ، 2012

الطوعية هي في الواقع ما تم التفاوض عليه دولياً وإقراره أخيرًا في عام ٢٠١٢. وهي أول توجيه دولي بشأن إدارة الأراضي وتؤكد بقوة مسؤولية الدول عن «ضمان تساوي حقوق النساء والفتيات في الحيازة والحصول على الأراضي ومصائد الأسماك والغابات بغض النظر عن حالتهن المدنية والزوجية». وعلاوة على ذلك، تنص المبادئ التوجيهية الطوعية على أنه «يتعين على الدول أن تنظر في العقبات الخاصة التي تواجهها النساء والفتيات فيما يتعلق بحقوق الملكية والحقوق المرتبطة بها وأن تتخذ التدابير اللازمة لضمان توفير الأطر القانونية والسياسية للحماية الكافية للنساء وتطبيق ونفاذ القوانين التي تعترف بحق حيازة المرأة (...). ويجب على الدول أن تضع سياسات وقوانين وإجراءات ذات صلة من خلال عمليات تشاركية تشمل جميع الأطراف المتضررة مع ضمان إدراج كلٍ من الرجل والمرأة منذ البداية». وتعكس **أهداف التنمية المستدامة (SDGs)** الواردة في الفقرة ٥٤ من قرار الأمم المتحدة رقم (١/٧٠/A/RES) لعام ٢٠١٥ القبول الدولي المتزايد لمركزية ضمان الحصول الآمن على الأرض من قبل جميع الناس والحاجة إلى المساواة بين الجنسين في الحيازة. ويبرز حصول المرأة على الموارد الإنتاجية والسيطرة عليها وتملكها – ولا سيما الأراضي –بشكلٍ واضح في أربعة أهدافٍ للتنمية المستدامة: الهدف الأول هو إنهاء الفقر[٣١] والهدف الثاني هو تحقيق الأمن الغذائي والهدف الخامس هو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[٣٢] والهدف الحادي عشر هو جعل المدن والمناطق شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.

وقد تم اعتماد **جدول الأعمال الحضري الجديد** من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في أكتوبر ٢٠١٦ وتم إقراره في الدورة ٧١ للجمعية العامة في أوائل عام ٢٠١٧. ويتوخى جدول الأعمال المدن والمستوطنات البشرية التي «تفي بوظائفها الاجتماعية بما في ذلك الوظيفة الاجتماعية والبيئية للأرض بغية تحقيق الإعمال التدريجي للحق في السكن اللائق كعنصرٍ من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق دون تمييز». وتلزم المادة ٣٥ الدول «بتعزيز (...) زيادة ضمان الحيازة للجميع والاعتراف بتعددية أنواع الحيازة وتطوير الحلول الملائمة للغرض والعمر والنوع والبيئة ضمن سلسلة حقوق الأرض والملكية مع إيلاء اهتمامٍ خاص لضمان حيازة الأراضي للنساء كمفتاحٍ لتمكينهن بما في ذلك من خلال أنظمةٍ إداريةٍ فعالة». وعلاوة على ذلك، تنص المادة ١٠٧ على أن الحكومات «ستشجع وضع السياسات والأدوات والآليات ونماذج التمويل التي تعزز الوصول إلى مجموعةٍ واسعة من خيارات الإسكان المستدامة والتي يمكن تحمل تكاليفها بما في ذلك خيارات الإيجار والحيازة الأخرى فضلًا عن الحلول التعاونية مثل المشاركة ومؤسسات ائتمان الأراضي المجتمعية وغيرها من أشكال الحيازة الجماعية التي من شأنها تلبية الاحتياجات المتطورة للأشخاص والمجتمعات من أجل تحسين توافر المسكن (خاصةً للفئات ذات الدخل المنخفض) والحيلولة دون الفصل والإخلاء القسري التعسفي والتشريد وتوفير إعادة تخصيص كريمة وكافية. وسيشمل ذلك دعم مخططات الإسكان الإضافي والبناء الذاتي مع إيلاء اهتمامٍ خاص لبرامج ترقية الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية» بما يتماشى تمامًا مع الأطر المفاهيمية المحددة في بداية هذا المنشور. وفيما يتعلق بحق المسكن والأرض والملكية للنساء اللواتي يعشن في سياقٍ متأثر بالصراع، يمكن الاسترشاد في هذا الصدد **بالمبادئ المتعلقة بالإسكان واستعادة الأملاك للاجئين والمشردين** (المعروفة أيضًا باسم مبادئ بينهيرو) والصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الفرعية لحقوق الإنسان (٢٠٠٥). وتؤكد مبادئ بينهيرو على الحق في استرداد المساكن والأراضي والممتلكات للرجال والنساء كعلاجٍ قانوني للتشرد وشرطٍ مسبق للحلول الدائمة بما في ذلك العودة إلى الوطن الأصلي. وعلى الرغم من أنها تشكل أساسًا مهمًا لحماية حقوق المسكن والأرض والملكية، إلا أنها قد أدت على أغلب الظن إلى تشويهٍ غير مقصود فيما يتعلق بتعزيز العودة كخيارٍ وحيد لمعالجة احتياجات السكان المشردين، بينما تم تجاهل نهوج أخرى مهمة ومتكاملة. ومع ذلك، يظل هذا الإطار بمثابة حجر الزاوية في حماية حق النساء النازحات في الحصول على الأرض.

المعاهدات الدولية

يتم حماية وصول المرأة إلى الأرض والملكية في القانون الدولي باتجاهين مشتركين من التشريعات القانونية: يحمي أحدهما حقوق المسكن اللائق ويحمي من الإخلاء ويعترف الآخر بحقوق المساواة بين الرجال والنساء. كما يدعم القانون الدولي المساواة بين الرجل والمرأة وقد أيد حقوق المرأة في الأرض والملكية منذ الأربعينيات؛ كما يؤكد عدد من الصكوك القانونية هذه الحقوق.[٣٣] وقد وقّعت معظم البلدان الإسلامية وصدّقت على هذه المعاهدات وبذلك وقع عليها التزام احترام حقوق الإنسان وحقوق المسكن والأرض والملكية. كما طلبت بعض البلدان أحكامًا تتعلق بالتحفظ وعدم القبول بخصوص بعض الجوانب من حقوق المرأة والتي، رغم عدم ارتباطها في بعض الأحيان مباشرة بالأرض، تؤثر سلبًا على طريقة وصول المرأة إلى الأرض والمسكن والملكية. ولا مجال للتشكيك في أهمية هذه المعاهدات عمومًا ومن الضروري الاستناد

31 الهدف 1.4: بحلول عام 2030 ، تأكد من أن جميع الرجال والنساء ، لا سيما الفقراء والضعفاء ،لديهم حقوق متساوية في الموارد الاقتصادية ، وكذلك الوصول إلى الخدمات الأساسية والملكية والسيطرة علي الأرض وغيرها من أشكال الملكية والميراث والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة المناسبة والخدمات المالية ، بما في ذلك التمويل الأصغر.

32 الهدف 5 أ: القيام بإصلاحات لإعطاء المرأة حقوق متساوية في الموارد الاقتصادية ، وكذلك الوصول إلى الملكية والسيطرة على الأراضي وغيرها من الأشكال الممتلكات والخدمات المالية والوراثة والموارد الطبيعية ، وفقا للقوانين الوطنية.

33 الحالة الحالية للتصديق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان من قبل الدول يمكن العثور عليها في www.ohchr.org

إلى أكثرها أهمية عند حماية وتعزيز وصول المرأة إلى الأرض في السياقات الإسلامية. تجدون أدناه أكثر المعاهدات أهمية.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) جرى اعتمادهما عام ١٩٦٦، حيث يعملان على صياغة وتقنين الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أنهما يعترفان بالحق في المساواة بين الرجل والمرأة والحق في عدم التمييز حيث إن لديهما تأثيرات مباشرة على وصول المرأة للملكية والإرث والمخصصات الحكومية للأرض والملكية. كما يتطلب التعليق العام رقم ٢٨ للجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بشأن المادة رقم ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي جرى اعتماده عام ٢٠٠٠ ما يلي: « وينبغي أن تكون أسباب الطلاق وفسخ الزواج هي نفسها للرجل والمرأة، وكذلك فيما يتصل بجميع القرارات ذات الصلة بتقاسم الممتلكات والنفقة والوصاية على الأولاد. وينبغي أن تتمتع المرأة أيضا بحقوق مساوية للرجل فيما يتعلق بالميراث إذا انحل الزواج هو نتيجة لوفاة أحد الزوجين.»

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) منذ عام ١٩٧٩ بالحقوق المتساوية في امتلاك وإدارة الممتلكات دون تمييز و «المعاملة المتساوية في إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي». كما تحظر التمييز ضد المرأة في التمتع «بظروفٍ معيشيةٍ ملائمة لا سيما فيما يتعلق بالمسكن». ويتسع نهج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إزاء حصول المرأة على الملكية ليشمل عدم التمييز والمساواة في حقوق المرأة في الحصول على الائتمان وحصول النساء الريفيات على الممتلكات. وتنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أنه في إطار الأسرة، يتمتع كلا الزوجين بحقوقٍ متساوية في «ملكية الممتلكات واقتنائها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها». تجدر الإشارة إلى أن العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة لديها تحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، لا سيما على أحكام الميراث الخاصة بها ، على الرغم من أن بعض الدول قد استعرضت موقفها من هذا في السنوات الأخيرة. وتنبثق هذه الجهود المبذولة في وضع المعايير من مصادر أخرى مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المرأة الريفية[34] ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[35] ولجنة الأمم المتحدة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان[36].

34 القرارات 48/109 (1994)، 50/165 (1996)، 52/93 (1998).

35 القرارات 2000/13، 2001/34، 2002/49، 2003/22 المتعلقة بمساواة المرأة في تملك الأراضي والحصول عليها والسيطرة عليها وكذلك مساواتها في حقوق الملكية الخاصة والمسكن الكافي.

36 القراران 1997/19 و1998/15 بشأن «المرأة والحق في الأرض والممتلكات والسكن اللائق».

وتشمل الصكوك الدولية الأخرى التي تضمن الحقوق المتعلقة بالأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية ما يلي: **الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية حقوق الطفل.**

وينص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على حق الشعوب الأصلية في الأرض والمناطق والموارد التي كانت تمتلكها أو تشغلها أو تستخدمها أو تملكها بطريقةٍ تقليدية ويجب أن تمنح الدول الاعتراف والحماية القانوني لهذه الأراضي والأقاليم والموارد (...). وينص الإعلان أيضًا على حماية نساء الشعوب الأصلية من التمييز وأن يتم إيلاء اهتمام خاص لحقوقهن واحتياجاتهن الخاصة». كما تكفل **الاتفاقية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة لمنظمة العمل الدولية** حقوق الملكية على الأراضي المشغولة تقليديًا و»الحق في إعطاء أو حجب الموافقة على أي مشروعاتٍ مقترحة قد تؤثر على الأراضي التي يستخدمونها أو يملكونها أو يشغلونها بصورةٍ تقليدية». وتتمتع حقوق النساء والرجال الذين يعيشون كلاجئين بالحماية بموجب **اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين** (اتفاقية اللاجئين) التي تفرض التزامات على الدول المضيفة لضمان مجموعة من الحقوق المتعلقة بالممتلكات غير المنقولة على الأقل بنفس الشروط الخاصة بغير المواطنين الآخرين في الدولة المضيفة.

آليات التنفيذ والرصد

لا مجال للتشكيك في أهمية القانون والأطر الدولية. ولكن ذكر بصورة متكررة كيف يقلل ضعف الأدوات في مراقبة أداء البلدان للمعاهدات من فعاليتها ويتجلى الكفاح للإحساس بالأثر الإيجابي لهذه الأدوات على المستوى القطري. ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه تتوفر مجموعة من آليات التنفيذ أيضًا. ويتجاوز الوصف المفصل لهذه الآليات نطاق هذا العمل ولكن من المهم إدراج الآليات الرئيسة نظرًا لأنها قد تكون مهمة في النهوض بحقوق المرأة في الأرض على المستوى القطري.

تعد **هيئات رصد معاهدات الأمم المتحدة** آلية مهمة وترشح اللجان المكونة من خبراء مستقلين مشهود بخبرتهم في مجال حقوق الإنسان من قبل الدول التي أنشئت فيها لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات آنفة الذكر مثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالعهود الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ولجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وما إلى ذلك. ومن بين الهيئات القائمة على

أساس الميثاق، هناك مجلس حقوق الإنسان وإجراءات الشكاوى في مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، مثل المقررات الخاصة (على سبيل المثال المقررين الخاصين بشأن الحق في مسكن لائق والأشخاص المشردين داخليًا وما إلى ذلك) والخبراء المستقلين والأفرقة العاملة. وتعتبر مهام الإجراءات الخاصة النداءات العاجلة وزيارات البلدان والتقارير السنوية المقدمة للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان وما إلى ذلك. كما يعتبر الاستعراض الدوري الشامل الذي أنشئ عام ٢٠٠٥ آلية مهمة كذلك تكمل هيئات رصد معاهدات الأمم المتحدة بالفحص الدوري لأداء حقوق الإنسان لدى ١٩٣من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة[٣٧]. وتؤدي **قرارات الأمم المتحدة والوكالات التابعة للأمم المتحدة**- مع ولاياتها وبرامجها- دورًا مهمًا في تنفيذ القانون والأطر الدولية. ويتسم **مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان** بأهمية خاصة، ويكلف بتعزيز وحماية إعمال حقوق الإنسان، وتعزيز الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان وتنسيقها ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة على المستوى الدولي وتقديم المساعدة- بما في ذلك المالية والفنية- في مجال حقوق الإنسان بناءً على طلب إحدى الدول على المستوى القطري.

الاستفادة القصوى من الأطر الدولية

تصدق البلدان ذات الأغلبية المسلمة بصورة متزايدة على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتقر بالتزاماتها القانونية تجاه احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المرأة وحقوق الأرض على وجه التحديد. كما تدرج الدساتير والقوانين الوطنية رسميًا حقوق الإنسان والمعايير الدولية و، في حين ما زال لبعض البلدان تحفظات على بعض المواد في المعاهدات، تعمل بلدان أخرى على رفعها تدريجيًا. كما يلزم بذل جهود متضافرة من جميع الأطراف لضمان إيصال الأطر الدولية بنواياها للناس على أرض الواقع. وعلى الرغم من ضعفها، إلا أن هذه الأطر تؤدي دورًا مهمًا في تقديم إلهام وإرشاد عام للإصلاحات في الدساتير والسياسات والقوانين على الصعيد الوطني. ويمتلك المدافعون عن حقوق الإنسان ومؤيدو المساواة بين الرجل والمرأة القدرة على بناء حججهم وتحديد إجراءاتهم على هذه الأسس التي توفر عنصرًا مهمًا من عناصر الحوار السياسي على المستوى الوطني- المستوى الأكثر أهمية الذي يلزم فيه اعتماد هذه الأفكار المعيارية العالمية. علاوة على ذلك استوحيت الأطر العالمية وألهمت القوانين المعاهدات والقوانين الإقليمية والوطنية، يعرض بعضها أدناه. ويعد هذا الحوار الثابت والتفاعل العضوي مهمًا لضمان تكييف الأطر العالمية هذه ومواءمتها على المستوى الإقليمي والقطري، حيث تكون أكثر أهمية.

37 www.ohchr.org

2.2 الأطر الإقليمية

ينظم عددٌ من المعاهدات الإقليمية عملية الحصول على الأراضي. وتقدم هذه الوثيقة لمحةً عامةً عن الأطر القانونية الإقليمية التي تحمي حق المرأة في الحصول على الأرض. وينصبُّ التركيز على إفريقيا وآسيا والمنطقة العربية وأوروبا، حيث تستضيف هذه المنطقة عددًا كبيرًا من المسلمين. كما توجد أطر مماثلة لمناطق أخرى.

إفريقيا

يعتبر تأثير الإسلام وأحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية في إفريقيا ظاهرةً موثقةً بصورةٍ جيدة، وقد أثرت على القارة الإفريقية على مر القرون. ويمثل المسلمون ٤٥٪ من السكان الأفارقة[٣٨] ويقدر عددهم بأكثر من ٣٨٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠٣٩. فهناك مجتمعاتٌ مسلمةٌ في كل بلدٍ إفريقي، وتتأثر القارة بدرجاتٍ متفاوتة بأحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية وتطبيقها اليومي من خلال تخطي أطر السياسة التنظيمية لاعتماد المعايير الإسلامية في الممارسات المجتمعية[٤٠]. وتنظم البلدان الإفريقية، على أرفع مستوى وطني، حصول النساء على الأرض عن طريق الانضمام إلى المعاهدات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالحصول على الأرض والمساواة. ومع ذلك، طورتْ إفريقيا أيضًا المفاهيم الدولية واستئناسها إلى واقعها الخاص بشأن إمكانية حصول المرأة على الأرض.

وقد دخل **الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب** حيز النفاذ في عام ١٩٨٦ ودعا إلى إنشاء لجنةٍ لضمان حماية حقوق الناس في جميع أنحاء القارة. ويؤكد **البروتوكول الملحق بميثاق حقوق المرأة في إفريقيا** المعتمد في عام ٢٠٠٣ على الحق في السكن اللائق: «للمرأة الحق في المساواة في الحصول على سكنٍ وظروفٍ معيشيةٍ مقبولة في بيئةٍ صحية. ولضمان هذا الحق، تمنح الدول الأطراف النساء بغض النظر عن حالتهن الزوجية إمكانية الحصول على السكن الملائم». وبالإضافة إلى ذلك، يعترف البروتوكول بحق المرأة في الميراث وينص على ما يلي: «يحق للأرملة / الأرمل أن يرث ممتلكات كل منهما الآخر. وفي حالة الوفاة، يحق للزوج الباقي على قيد الحياة بغض النظر عن نظام الزواج الاستمرار في العيش في منزل الزوجية». علاوةً على ذلك، يُكفل للمرأة والفتاة الحق في وراثة ممتلكات والديها على قدم المساواة مع الأولاد. وتعتبر هذه المواد التي تتناول الميراث هامةً في إفريقيا لأنها تحدد بوضوح حق المرأة في الإرث بما يتجاوز النطاق الإجرائي للمساواة وعدم التمييز.

38 موسوعة بريتانيكا 2002، صفحة 306.
39 مسرّوع بيو للأبحاث والحياة العامة، 2011.
40 إس. سيت «لا تقليد آخر: التأثيرات الإسلامية على قوانين الأراضي الأفريقية»، مقالات عن قوانين الأراضي في إفريقيا.

ريان براون/ ©هيئة الأمم المتحدة للمرأة

وفي عـام ٢٠٠٦، أطلقـت اللجنـة الاقتصاديـة لإفريقيـا التابعـة للأمـم المتحـدة وبنـك التنميـة الإفريقـي مبـادرة سياسـة الأراضي، وهـي برنامجٌ مشـترك ذو مقيـاسٍ فريـد وطمـوحٍ يهـدف إلى جعـل الأرض تـؤدّي دورهـا الصحيـح في التنميـة الإفريقيـة وتحقيـق التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسـلام والأمـن والاسـتدامة البيئيـة. وبـين عامـي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ ومـن خـلال عمليـةٍ تشـاركيةٍ وشـاملة، وضعـت مبـادرة سياسـة الأراضي الإطـار والمبـادئ التوجيهيـة لسياسـة الأراضي في إفريقيـا. وفي عـام ٢٠١٠ في الـدورة العاديـة الثالثـة عـشرة للجمعيـة العامـة، وقـع رؤسـاء الـدول الإفريقيـة عـلى **إعـلان قضايـا وتحديـات الأراضي في إفريقيـا**، داعـين إلى الاسـتخدام الفعـال للإطـار والمبـادئ التوجيهيـة عـلى المسـتويين الوطـني والإقليمـي. ومنـذ ذلـك الحـين، دعمـت معاهـدة سياسـة الأراضي عمليـات سياسـات الأراضي الوطنيـة والإقليمية ووضـع وتنفيـذ اسـتراتيجيات وخطـط عمـل لتنفيـذ الإطـار الـذي يعـترف بمجموعـةٍ واسـعة مـن حقـوق الحيـازة للأفـراد والمجتمعـات. ويشـير الإطـار والمبـادئ التوجيهيـة إلى الميثـاق الإفريقـي لحقـوق الإنسـان والشـعوب وإلى **الإعـلان الرسـمي لعـام ٢٠٠٤ بشـأن المسـاواة بـين الجنسـين في إفريقيـا** اللذيـن يعترفـان بمركزيـة حصـول النسـاء عـلى الأرض، خاصـة وأنهـن لا يزلـن المسـتخدمات الرئيسـيات للأراضي الزراعيـة في معظـم المجتمعـات الإفريقيـة. كمـا **توفـر خطـة عمـل نـيروبي المتعلقـة بالاسـتثمارات الأرضيـة واسـعة النطـاق في إفريقيـا** والـتي اعتمدهـا المنتـدى رفيـع المسـتوى المعـني بالاسـتثمار الأجنـبي المبـاشر في الأراضي في إفريقيـا في عـام ٢٠١١ فرصـةً لدعـم حصـول المـرأة عـلى الأراضي مـن خـلال إيـلاء اهتمـامٍ خـاص لحمايـة حقـوق الإنسـان وحقـوق صغـار المزارعـين، وهـي فئـةٌ تتكـون إلى حـدٍ كبـير مـن النسـاء.

المنطقة العربية

اعتمـد المؤتمـر الإسـلامي التاسـع عـشر لـوزراء الخارجيـة (دورة السـلام والترابـط والتنميـة) الـذي عُقـد في مـصر عـام ١٩٩٠ إعـلان القاهـرة حـول حقـوق الإنسـان في الإسـلام. وتنـص المـادة ١٥ عـلى أنـه «لـكل فـردٍ الحـق في تملـك الممتلـكات المكتسـبة بطريقـةٍ مشروعـة، ويحـق لـه التمتـع بحقـوق الملكيـة دون المسـاس بالنفـس أو الآخريـن أو المجتمـع بشـكلٍ عـام. ولا يجـوز نـزع الملكيـة إلا لمتطلبـات المصلحـة العامـة وعنـد دفـع تعويـض فـوري وعـادل». كمـا يكفـل **الإعـلان الإسـلامي العالمـي لحقـوق الإنسـان** الـذي اعتمـده المجلـس الإسـلامي الأوروبي في عـام ١٩٨١ و**الميثـاق العـربي لحقـوق الإنسـان** الـذي اعتُمـد في الاجتمـاع السـادس عـشر لجامعـة الـدول العربيـة في عـام ٢٠٠٤ وصدقـت عليـه دولٌ مختلفـة في العالـم العـربي وينـص هـذا الميثـاق عـلى حمايـة حقـوق الأرض والمسـكن للجميـع. وفيمـا يتعلـق بالحصـول عـلى الأراضي وحقـوق الملكيـة والمسـكن عـلى وجـه العمـوم، فـإن الوثائـق الثـلاث لا تختلـف كثـيراً عـن الحقـوق العالميـة في الأرض والملكيـة والمسـكن. عـلاوةً عـلى ذلـك، وافقـت جامعـة الـدول العربيـة في عـام ١٩٦٥ عـلى نظـامٍ حقـوقٍ إقليمـي يطبـق عـلى الفلسـطينيين وتـم تضمينـه في **بروتوكـول معاملـة الفلسـطينيين في الـدول العربيـة**. ويهـدف هـذا المعـروف أيضًـا باسـم بروتوكـول الـدار البيضـاء إلى حمايـة حقـوق اللاجئـين الفلسـطينيين في غيـاب الحمايـة القانونيـة الدوليـة المنهجيـة. وفي عـام ١٩٩٠، أضعفـت التعديـلات عـلى البروتوكـول التزامـات الـدول العربيـة وسـمحت للـدول الأعضـاء بتحويـل سياسـاتها الخاصـة باللاجئـين إلى أولويـاتٍ وطنيـة ممـا سـاهم في تمديـد واحـدةٍ مـن أكـبر الأزمـات الإنسـانية واسـعة النطـاق.

آسيا

ليـس هنـاك، في عمـوم آسـيا، منظمـات أو اتفاقيـات تعـزز حقـوق الإنسـان أو تحميهـا. ولكـن وفي عـام ٢٠١٥، اعتمـدت رابطـة أمـم جنـوب شرق آسـيا بمـا في ذلـك ١٠ بلـدان في جنـوب شرق آسـيا إعـلان حقـوق الإنسـان لرابطـة أمـم جنـوب شرق آسـيا الـذي يقـر بحـق المسـكن اللائـق وميسـور التكلفـة وإعـلان النهـوض بالمـرأة في منطقـة رابطـة أمـم جنـوب شرق آسـيا والإعـلان المعـني بالقضـاء عـلى العنـف ضـد المـرأة في منطقـة رابطـة أمـم جنـوب شرق آسـيا.

أوروبا

تعيـش الجاليـات المسـلمة الكبـيرة في أوروبـا حيـث تـم اعتمـاد **الاتفاقيـة الأوروبيـة لحقـوق الإنسـان** مـن قبـل المجلـس الأوروبي عـام ١٩٥٠ مـن أجـل ضمـان الحقـوق المدنيـة والسياسـية بمـا في ذلـك الحـق في عـدم التعـرض للتميـيز وحمايـة الملكيـة. وتشـمل آليـات التنفيـذ **المحكمـة الأوروبيـة لحقـوق الإنسـان** حيـث يتـم الإشـارة إلى الانتهـاكات المزعومـة للحقـوق والحريـات الـتي تكفلهـا الاتفاقيـة

وبروتوكولاتها. بغض النظر عن الشكاوى بين الدول يجوز أن تتلقى المحكمة طلبات من أي شخص أو منظمة غير حكومية أو مجموعة من الأشخاص الذين يدّعون أنهم ضحية الانتهاك إذا ما استنفذت سبل الإنصاف الوطنية. ويسعى **الميثاق الاجتماعي الأوروبي** الذي دخل حيز النفاذ عام ١٩٦٥، لتأمين العديد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية- بما في ذلك حق المسكن- ويوفر إجراء إبلاغ وإجراء تقديم شكاوى جماعية يتيح لمجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة تقديم شكاواهم بشأن تطبيق الميثاق تطبيقًا مرضيًا.

2.3 قانون الدولة

دون الانتقاص من أهمية الأطر العالمية والإقليمية، لا شك أن الدساتير والسياسات والقوانين واللوائح الوطنية - في جميع البلدان- تضطلع بالدور الأكبر في ضمان الوصول الشامل إلى الأرض والمسكن للجميع، بما في ذلك النساء. ولا تمتلك جميع الدول دساتير أو دساتير مدونة أو سياسات تعنى بالمسائل المتعلقة بوصول المرأة إلى الأرض، إلا أنه، وعند العمل بها أو وضعها- عادة ما تنطوي هذه الأطر على إمكانية إحداث تغيير. تبين دساتير الدول المبادئ الأساسية التي تقوم على أساسها الدولة وغالبًا ما تحدد المبادئ المهمة بأنه قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على وصول المرأة إلى الأرض والمسكن. وغالبًا ما يكون صياغة دستور جديد مرحلة مهمة للحوار وإعادة إنشاء المواثيق الاجتماعية بين المجموعات المختلفة على مستوى البلد والذي يمكن أن يمثل مناسبة مهمة لإعادة بسط التفاوض بشأن ظروف حقوق المرأة بما في ذلك حقوق الأراضي. كما تقدم سياسات الدول توجيهًا استراتيجيًا بشأن الإجراءات التي من المرجح أن تحقق النتائج المنشودة في مجال أو قطاع معين. ومن الضروري جدًا إدراج المبادئ الأساسية للوصول إلى الأرض[41] المراعي للاعتبارات الجنسية والمنصف والشامل في هذه الأطر.

ولكن وعلى صعيد **القوانين واللوائح الوطنية** التي تنظم وصول المرأة إلى الأرض بشكل أكثر تفصيلًا. ينظم وصول المرأة إلى الأرض بصورة عامة بموجب القوانين في مجال قانون الأحوال الشخصية وقوانين الزواج والطلاق وقوانين حقوق الميراث وحيازة الأرض. وفي معظم البلدان ذات الأغلبية المسلمة والبلدان ذات الأقلية المسلمة الكبيرة- مع بعض الاستثناءات الملحوظة- لا تميز القوانين التشريعية عادة ضد المرأة فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بالأرض وغالبًا ما تكون أكثر تقدمًا من القانون العرفي أو الديني.

ولكن ثمة بعض الأنماط التمييزية التي يمكن العثور عليها في قوانين الدول في البلدان ذات الأغلبية المسلمة والبلدان ذات الأقلية المسلمة الكبيرة. ويعد قانون الميراث أحد المجالات القانونية الذي تؤثر فيه أحكام الأرض في الشريعة الإسلامية تأثيرًا كبيرًا على القانون التشريعي مؤديًا إلى تكرار الأخير لأنصبة الميراث المختلفة للذكر والأنثى. وتصبح القواعد المنطبقة على الميراث أكثر تعقيدًا وتمييزًا حينما يتعلق الأمر بوراثة الأطفال خارج الزواج الإسلامي (النكاح)[42] أو الأطفال من زواج بين امرأة مسلمة ورجل غير مسلم والذي له أيضًا تداعيات على النساء أنفسهن. تركز الوحدة ٤ على هذا الموضوع.

عززت معظم البلدان **حقوق المرأة في الطلاق** لضمان مساواة أكبر بين الجنسين. حيث تنص قوانين الطلاق في العديد من البلدان على أنه يحق للمرأة الاحتفاظ بممتلكاتها المنفصلة بالإضافة إلى نصف الملكية الزوجية المشتركة.

وتتمثل إحدى المجالات التي تطبق فيها العديد من البلدان، وبالأخص البلدان العربية، أحكام تمييزية جنسانية في **قانون الجنسية**، والتي تنص على اكتساب الجنسية عن طريق الأب ولا يمكن للمرأة أن تمنح جنسيتها لأطفالها أو زوجها عند الزواج. ونظرا لارتباط تسجيل الأرض وحقوق الملكية في كثير من الأحيان بالجنسية، يشكل هذا تمييزًا قائمًا على نوع الجنس فيما يتعلق بالمسكن والأرض وحقوق الملكية.

ومن العيوب الأخرى للقوانين الوطنية التميز ضد النساء والرجال الذين لا يحملون جنسية، على النحو الذي يمثله الحظر القانوني[43] من قبل حكومة لبنان عام ٢٠٠١ بشأن اكتساب حقوق في الملكية للأشخاص الذين لا يحملون جنسية دولة معترف بها، والذي أثر تأثيرًا كبيرًا على اللاجئين الفلسطينيين من حيث حقوقهم في المسكن والأرض والملكية والقضايا المرتبطة بها. كما يمتلك عدد من البلدان قوانين وصاية تستدعي النساء لالتماس إذن صريح من الوصي لمغادرة المنزل والمشاركة في العمليات الاجتماعية والإدارية بما في ذلك معاملات وإدارة الأرض والمسكن. وتشكل هذه القوانين بعض العقبات المباشرة أمام وصول المرأة إلى الأرض واستخدامها والسيطرة عليها ولكنها تسهم أيضًا في بيئة عامة من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الرجل والمرأة والذي يؤثر على تمكين المرأة ومشاركتها. خلاصة القول، ينبغي متابعة الدساتير المراعية للاعتبارات الجنسية والسياسات الوطنية وقوانين الدولة وإنفاذها التي تعد السبيل الرئيسي الذي تزيد من خلاله فرص وصول المرأة إلى الأرض. وتعد المواءمة مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان من الأولويات الرئيسة لضمان القضاء على التميز الجنسي

41 «كيفية تطوير سياسة الأراضي المؤيدة للفقراء: العملية، ودليل «(2007). موئل الأمم المتحدة و GLTN.

42 سيت، لم (2006)، الأرض والقانون والإسلام. لندن: كتب زيد.

43 المرسوم الرئاسي رقم 11614 لعام 1969 بصيغته المعدلة بالقانون رقم 296 لعام 2001.

كيف ازدادت حقوق الملكية الزوجية للمرأة من خلال الإصلاح القانوني العلماني

في تركيا، بدأت الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الملكية للنساء خلال الحكم الإسلامي العثماني، وخلال ذلك الوقت كانت حقوق الملكية للمتزوجات المسلمات متقدمةً على الممارسة الأوروبية. وقد وسعت إصلاحات التنظيمات (1839-1876) حقوق الملكية والأراضي للنساء من خلال الشريعة الإسلامية الكلاسيكية الذي تحكم فصل نظام الملكية. وبعد الإلغاء الرسمي للخلافة، تبنى الأتراك القانون المدني لعام 1926 الذي قام – ضمن جملة أمور – بمحاكاة النموذج السويسري لمكاسب الممتلكات المشتركة خلال الزواج على أساس النهج الألماني للشراكة في الأرباح (Zugewinngemeinschaft).

وكان التغيير الأكثر أهمية الذي أحدثه الإصلاح هو إدخال الزواج المدني الذي يلزم تسجيله وأن كلا الزوجين يستطيعان الشروع في الطلاق على أساس الأسباب المقررة. ومع ذلك، وبينما احتفظت الزوجة بالسيطرة على حقوقها الفردية في الملكية، فإن جميع أنواع الممتلكات التي تدخل وحدة الأسرة تخضع لسيطرة الزوج وإدارته وهو واجب الزوج العام في حماية مصالح زوجته. ومن الناحية العملية، فهذه خسارةٌ للنساء لأن معظم الممتلكات تميل إلى أن تُسجيل باسم الزوج، وبالتالي تُحرم المرأة من جزءٍ كبير من ممتلكات الزوجية عند الانفصال2. وقد كافح النظام الجديد لإحكام قبضته على البلدات والقرى التركية الصغيرة التي تقيم فيها الغالبية العظمى من السكان3.

وفي عام 2002، حل قانونٌ مدنيٌ جديد في نهاية المطاف محل القانون القديم وحقق مستواً أعلى من المساواة بين الجنسين في الزواج، ولم يعد الزوج قائدًا أو ممثلًا للأسرة. ويحق للزوجين أن يختارا تعاقديًا شكلًا من أشكال الملكية الزوجية وفقًا لما هو منصوصٌ عليه في القانون، حيث إنّ الملكية المشتركة من بين الأشكال المنصوص عليها في القانون الجديد. ومن الملفت للنظر أن نظام الملكية الجماعية الذي يساوى في الحصة بين الزوجين هو أصبح الأصل. فعندما تكون هناك ملكية مشتركة للممتلكات ويقدم الزوج أو الزوجة دليلًا على وجود مصلحة سائدة في هذه الممتلكات، يمكنه أو يمكنها إلى جانب التدابير القانونية المطالبة بتخصيص هذه الممتلكات له مقابل التعويض. ويحتفظ كل من الزوجين بحقوق ملكيةٍ فردية على ممتلكات كلٍ منهما الشخصية أو تلك التي اكتسبها قبل الزواج أو تلقاها كهدايا شخصية في أثناء الزواج. وبشكلٍ أكثر تحديدًا، يتمتع كلا الزوجين بحقوق متساوية في الملكية المكتسبة وبيت الزوجية. ويكمن نجاح تجربة تركيا مع القانون السويسري في موازنة التغييرات التقدمية «مع المحافظة فعليًا على الكثير من الشريعة الإسلامية والعرف الإسلامي»4.

2. شورل، نورهان "الإطار القانوني للمساواة بين الجنسين" في سد الفجوة بين الجنسين في تركيا: علامة بارزة على الطريق نحو تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية والحد من الفقر على نحوٍ أسرع (2003): 10.
3. ماجناريلا، بول جيه "استقبال مجموعة القوانين السويسرية في تركيا"، الأنثروبولوجيا الفصلية (1973): 100 – 116.
4. يلدريم، سيفال "ما بعد الثورة: دراسة حالة عن القانون التركي"، قانون الإجراءات الدولي، النسخة 17 (2005): 347، 357 – 359 و365.

كازاخستان

كيف زادت حقوق الملكية الزوجية للمرأة من خلال الإصلاح العلماني في القانون

يحدث اختلافٌ في موضوع التقديم العلماني لمبادئ الملكية الجماعية من خلال الأيديولوجية الشيوعية في جمهوريات آسيا الوسطى، ولا سيما كازاخستان. وقد كان السوفييت أول من أدخل نموذجًا محدودًا لنظام الملكية الجماعية في أوروبا عام 1926 والذي امتد إلى جزءٍ آخر من الاتحاد الأوروبي وأوروبا4.

ومنذ عصور ما قبل السوفييت وحتى الوقت الحاضر، اتبعت العائلات الكازاخية قواعد عرفية دينية فيما يتعلق بالممتلكات الزوجية5 التي وفرت أساسًا قويًا لممتلكات الزوجية. وأعلنت كازاخستان استقلالها في عام 1991، واعتمدت دستورًا علمانيًا واعترفت بنسخةٍ ليبرالية من الإسلام. وشرعت في اتجاه خصخصة الأراضي وإصلاحات الملكية وقانون الأسرة. ويؤكد دستور عام 1995 على عدم التمييز بما في ذلك على الأساس الجنساني. وليست هناك قيود على حق المرأة في امتلاك أو استخدام أو توريث الممتلكات.

ولا ينص القانون المدني لعام 1999 على أي تمييزٍ بين الجنسين فيما يتعلق بالميراث وحقوق الملكية على غرار الأحكام القانونية ذات الصلة قبل عام 1991. وبموجب قانون الزواج والأسرة الحالي، تم إنشاء مجتمع الملكية وفقًا للشروط القياسية للقانون المدني والتي تتعلق بالممتلكات الزوجية. ويمكن للأزواج تغيير العقد الزواجي القياسي من خلال ترتيبات الملكية الزوجية البديلة. فإن لم يتفق الطرفان على حصة كلٍ منهما، تعتبر الحصص متساوية. ويجوز تقسيم الملكية المشتركة من قبل المحكمة خلال الزواج وبعد الطلاق من قبل أي من الزوجين.

ومع ذلك، ليستْ هناك أحكام بشأن إدارة الممتلكات الزوجية. ولا ينص قانون الأراضي لعام 1995 على إقامة إدارة مشتركة للممتلكات الزوجية أو تسجيل تلك الممتلكات باسم المالكين. وبدون اتفاقيات محددة للملكية، يمكن اعتبار هذا القانون غير مكتمل نسبيًا6. ومع ذلك، يمكن اعتبار كازاخستان كبلد ذي أغلبيةٍ مسلمة،مثالًا إيجابيًا على تشريعٍ قانوني يكفل المساواة بين الجنسين – بما في ذلك الميراث.

5. ريستار، برانكا "الملكية الزوجية في أوروبا: الرابط بي نϐ علم الاجتماع وقانون ا أ لسرة"، المجلة ا إ للك ت £ونية للقانون المقارن .10 – 1 :)2008(
6. هانت ماكول، جانيت، ليزا جرانيك «الوضع القانوني للدول المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفيتي» (2004)، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واشنطن، ص 4.

وتحقيق المساواة والاستقلالية في الوصول إلى المسكن والأرض والملكية واستخدامها والسيطرة عليها وحيازتها ونقل ملكيتها. وتستدعي الحاجة للحماية من الإخلاء القسري (على مستوى المجتمع المحلي والأسر المعيشية أو الفرد) التي تضطلع بها الجهات الفاعلة العامة والخاصة لإنفاذها بقوة. ويتمثل السيناريو الأكثر نموذجية- في أوقات السلم-في إرغام المرأة على ترك أرضها ومنزلها بسبب العنف الجسدي أو الطلاق أو الترمل أو الميراث.

2.4 أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية

يعد قانون الأراضي في الشريعة الإسلامية إطارًا مهمًا يمكنه تأدية دور مهم في زيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض في العالم الإسلامي. وينبغي للجهات الفاعلة الرئيسة المحلية والوطنية والدولية أن تكون على دراية بالعناصر الرئيسة لهذا الإطار، وفهم طريقة تأديتها في سياقات التعددية القانونية مع القوانين الوطنية وغيرها من الأطر. والبناء عليها لتعزيز الحوار والتعاون بين مختلف المجتمعات والمجموعات. يقدم هذا القسم لمحة موجزة عن قانون الأراضي في الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بوصول المرأة إلى الأرض والموارد الأخرى التي تبين في وضع أفضل لتقدم لمحة شاملة عن الموضوع وأهميته عمومًا فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في السياقات الإسلامية[44].

ما هي أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية

الشريعة الإسلامية (الشريعة) هي عبارة عن قانونٍ من صنع الإنسان يستند إلى التسلسل الهرمي لمصادر القانون والذي يمثل فيه القرآن والسنة - بهذا الترتيب - أهم تلك المصادر. وهناك مصادر أخرى للقانون أو «وسائل إنتاج القانون» في الإسلام[45] وعدد من الاختلافات في التفسير بناءً على المدارس المختلفة للشريعة الإسلامية. وبالمثل، لا يوجد مجال مفرد موحد من «أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية»، ولكن يمكن تحديد السمات البارزة التي يمكن التعرف عليها من مختلف المجالات الإسلامية المتعلقة بالأرض في المجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم. ويشار إلى هذه السمات باسم «أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية» وهي عاملٌ مهمٌ يؤثر على أنظمة حيازة الأراضي والحصول على الأراضي للرجال والنساء في المجتمعات المسلمة، سواء أقرت دولهم رسميًا بالشريعة الإسلامية في تشريعاتها الوطنية أم لا. ومن المهم إدراك أن المبادئ الإسلامية ذات الصلة بالأرض يتم تطبيقها بتغيراتٍ محلية ملحوظة - حتى داخل البلدان والمجتمعات - في العالم الإسلامي وتتداخل بطرقٍ مختلفة مع القواعد العرفية والقوانين المحلية اعتمادًا على السياقات. وفي الشريعة الإسلامية، من يملك الأرض هو الله، بينما يمتلك الناس والدول حقوق ملكية الأراضي المرتبطة بالاستخدام الذي يستخدمونه للأرض[46]. وتضمن أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية نطاقًا واسعًا من حقوق الملكية، ويشمل ذلك الحق في الاستحواذ على الممتلكات وحيازتها واستخدامها وإدارتها ووراثتها وبيعها بما في ذلك الأرض. ولكلٍ من الرجال والنساء هويةٌ قانونية مستقلة وحقوقُ ملكيةٍ منفصلة.

وتتضمن أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية أربعة أنواعٍ رئيسية من حيازة الأراضي: (١) «الملك» - الملكية الكاملة للأرض و(٢) «الميري» - الأرض التي تملكها الدولة والتي بموجبها يمكن خلق مجموعة من حقوق الوصول وحقوق الانتفاع للأفراد و(٣) «الوقف» - الأرض الممنوحة والمخصصة بشكلٍ دائم للاستخدام الخيري لصالح المستفيدين أو الأغراض المحددة أو المخصصة للرعاية العامة و(٤) «الموات» - الأراضي غير المستخدمة أو الميتة التي يمكن تحويلها إلى أراضٍ خاصة من خلال الاستصلاح[47]. وتشمل التصنيفات الأخرى للأراضي الأرض «المتروك» (الأراضي المشتركة) و«المشاع» (الأراضي العامة) وغيرها من أشكال الملكية الجماعية. ويمكن للمرأة الحصول على جميع هذه الأنواع المختلفة من الأرض، وكما هو موضح بمزيد من التفصيل في الوحدة ٤ ، فإن قوانين الميراث الإسلامية بشأن انخفاض نصيب المرأة من الميراث تنطبق على الأراضي الملك فقط.

المرأة والأرض في أحكام الشريعة الإسلامية

في الإسلام، ليس على المرأة أية قيود في شراء الأراضي من ربحها الخاص على الرغم من انخفاض معدل توظيف النساء وارتفاع أسعار شراء الأراضي والممتلكات مما يجعل هذا الخيار غير منتشر إلى حدٍ ما. كما يُسمح باستلام الأراضي والممتلكات كهدايا أو كمهر[48] وإن لم يكن ذلك شائعا. وتحتفظ المرأة بحقوق الملكية الفردية عند الزواج ويمكن أن تحصل على أرضٍ باسمها من خلال الميراث رغم أن نصيب المرأة من الميراث أقل - بمقدار النصف على وجه العموم - من نصيب الرجل. ويمكن للمرأة أن تحصل على حقوق ثانوية في الأرض مثل حقوق الاستخدام للأراضي والممتلكات وإدارة الأوقاف (الأرض الممنوحة) أو الاستفادة منها. وعلاوةً على ذلك، تحتفظ المرأة بالسيطرة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية

44 المصادر الرئيس: -1»المبادئ الاسلامية وفرص الأرض للمشاركة» (2011) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، جامعة شرق لندن والشبكة العالمية لأدوات الأرض؛ -2كتاب الأرض والقانون في الإسلام لسراج سعيد وهيلاري ليم (2006). لندن: زيد بوكس؛ -3»دليل تدريبي على حقوق الأرض والملكية والسكن في العالم الإسلامي» (2010) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، جامعة شرق لندن والشبكة العالمية لأدوات الأرض.

45 بما في ذلك الإجماع والقياس (الاستدلال عن طريق القياس) والاستشهاد (التفضيل الفقهي) والضرورة (مبدأ الضرورة أو الحاجة) والاستدلال الشخصي المستقل (الاجتهاد) والدليل على السياسة والممارسة من خلال سجلات الأراضي وسجلات المحاكم والفتوى وما إلى ذلك. المصدر: دليل التدريب (LLI).

46 «لا يمكن بالتالي امتلاك الأرض التي لا تُستخدمُ. وعلى نفس المنطق، ينبغي للأرض المنتجة أن تخلق ثروة ». المبادئ الإسلامية والأرض. المصدر.

47 في حني أن «المهول» هي أرض الدولة غير المستغلة والتي هي عرضة للمصادرة.

48 المهر هو المبلغ الذي يقدمه أو يعد الزوجُ بتقديمه للزوجة في وقت الزواج.

على ممتلكات ما قبل الزواج والموارد المالية المكتسبة عن طريق الزواج وحيثما ينطبق ذلك إلى ما بعد الطلاق والترمل. ويجوز للمرأة حمل الملكية الفردية أو المشتركة. وهذا واضحٌ في جميع المواد الرئيسية الخاصة بالشريعة الإسلامية والتي تدعم بشكلٍ عام حق المرأة في الحصول على الممتلكات وحيازتها واستخدامها وإدارتها والتصرف فيها. ولقد تمتعت النساء المسلمات عبر التاريخ سواء كن متزوجات أم لا بهويةٍ قانونيةٍ مستقلة وحقوق ملكيةٍ منفصلة وهو ما يتناقض مع واقع المرأة في القانون الأنجلو أمريكي حيث لم يعترف القانون العام في إنكلترا حتى نهاية القرن التاسع عشر بالوجود القانوني للمرأة المتزوجة ودُمجتْ أو بالأحرى طُمِستْ هويتُها وحقوقها في الملكية في حقوق زوجها[49]. وبالمثل، لم تعترف فرنسا بحقوق الميراث للمرأة حتى عام ١٩٣٠.

كيفية زيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض من خلال قانون الأراضي في الشريعة الإسلامية

يطبق قانون الأراضي في الشريعة الإسلامية بصفة عامة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة من خلال إدراج الشريعة الإسلامية (على النحو المبين أعلاه) في الدساتير والسياسات والقوانين واللوائح الوطنية؛ حيث تجرى مختلف التفسيرات والتغييرات الوطنية في هذه العملية. علاوة على ذلك يمكن استدعاء مبادئ قانون الأراضي في الشريعة الإسلامية من قبل مديري العدالة مع القوانين الوطنية (المحاكم الرسمية وآليات تسوية النزاع الدينية والعرفية وما إلى ذلك على النحو المشار إليه فيما بعد في هذه الوحدة). وأخيرًا تطبق المجتمعات والأسر عناصر مختلفة لما يعتبرونه شريعة إسلامية، والذي يمكن أن يتجلى في العديد من التفسيرات والتغييرات المحلية المختلفة، في بعض الأحيان- غالبًا في حالة وصول المرأة إلى الأرض- تدون التناقضات ببساطة ويعترف بها في تفسيرات قانون الأراضي في الشريعة الإسلامية. إن أحد التحديات الرئيسية التي تفرضها حماية حصول المرأة على الأراضي من خلال أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية – إلى جانب تقليص حصة النساء في الميراث – هو أنه غالبًا ما يُساء تفسيرها أو لا يعرفها جيدًا من يديرها؛ هل القادة التقليديون أم القضاة. وفي سياقاتٍ دينية أو تقليدية خاصة وحيث تكون مؤسسات الدول ضعيفة كما هو الحال في الدول الهشة أو المتأثرة بالصراعات، فقد ثبت أن تطوير فهمٍ أفضل لأحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية من قبل أفراد المجتمع المحلي والقادة وموظفي العدالة وسيلةٌ هامة لتحسين حصول المرأة على الأراضي والممتلكات على الرغم من أن ذلك لا يخلو من التحديات. ويتضح ذلك بمزيد من التفصيل في الوحدة ٤ ، لا سيما في المثال عن النيجر ، وفي أقسام أخرى من هذا التقرير. يستقطب في كثير من الأحيان النقاش المتعلق بحقوق المرأة في الأرض إزاء أنصبة الميراث المخفضة للمرأة. ينشأ هذا الحكم من الافتراض الإسلامي بأن الذكور في الأسرة يوفرون الحاجات الاقتصادية للأسرة، وهو التزام تستبعد الإناث من خلاله. ولكن تشير الأدلة إلى أن النساء في كثير من الأحيان يحرمن حتى من حصصهن الأقل في الميراث بسبب مجموعة من العوامل بما في ذلك الجهل بأحكام الميراث في قانون الأراضي في الشريعة الإسلامية. ويبين هذا بالتفصيل في الوحدة ٤. وعلاوةً على ذلك، فإن هناك إمكانية لتحقيق المساواة في الحصول على الأراضي والممتلكات السكنية من خلال نظام الملكية المتكامل للنساء في الفقه الإسلامي. وهذا يدور حول المقاربة الشاملة لحقوق الملكية الخاصة بالنساء في أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية بهدف استكمال حقوق الميراث الأقل للمرأة على مدار الحياة عبر وسائل أخرى للحصول على الأراضي والممتلكات السكنية (مثل شراء الأراضي والأوقاف والهدايا والمهر والحيازة). ويبدو أن المعايير العرفية التمييزية بين الجنسين من خلال هياكل الأسرة والقرابة قد تغلبت على المبادئ الإسلامية بجعل المداخيل والمدخرات صعبة والمهر وحقوق الحيازة رمزية أو مشروطة أو غير ملزمة وحقوق الإرث نظرية فقط على أغلب الظن.

ومع ذلك، فإن المبادئ الإسلامية والممارسات المبكرة تثبت أنه ليس من الضروري أن تكون على هذا النحو وأن إعادة تقييم الشريعة الإسلامية يمكن أن تساعد المرأة المسلمة وأن تعزز ضمان الحيازة. ولا يتضمن نطاق هذا التقرير ما إذا كان يمكن تحقيق المساواة الكاملة على نطاقٍ واسع مع هذا النهج، ولكن ضمان تحقيق نهجًا شاملًا لزيادة حصول المرأة على الأرض والعمل بأحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية وأحكام وأنظمة إدارة الأراضي الرسمية ودعمها من خلال التدخلات القطاعية الشاملة الأوسع نطاقًا هو بالتأكيد طريقةٌ فعالةٌ للغاية لزيادة حصول المرأة على الأراضي في مجموعةٍ واسعةٍ من السياقات بدءًا من الأكثر استقرارا إلى الأكثر هشاشة سواء تأثرت بالصراعات أو الضعف المؤسسي. وسيؤدي ذلك إلى عكس الاتجاه الحالي حيث تميل الممتلكات إلى الابتعاد عن النساء بدلًا من الاتجاه نحوهن. توضح الحالات المختلفة الواردة في هذا التقرير كيف يمكن استخدام قانون الأراضي الإسلامي في سياق التعددية القانونية مع أطر معيارية أخرى لزيادة وصول المرأة إلى الأراضي.

2.5 قانون الأراضي العرفي

نظرًا لكون أكثر من ٤٧ بالمئة من الأراضي في البلدان النامية خارج نظام إدارة الأراضي الرسمي ولا سيما تسجيل الأراضي أو عناصر تسجيل الأراضي[50]، تؤدي قوانين الأراضي العرفية دورًا مهمًا جدًا

49 «الأرض والقانون والإسلام»، سيت وليم ، 2006.

50 «الأدوات المبتكرة للتعامل مع إدارة الأراضي وضمان الحيازة»، الشبكة العالمية لأدوات الأرض وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمعهد الدولي لتعمير الريف، 2012، صفحة رقم: 23.

كيف يمكن للإصلاح الإسلامي أن يزيد من حقوق المرأة في الأرض والملكية

لقد أدخلت مدونة (قانون) الأسرة لعام 2004 في المغرب تغييرات مُهمة في المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والوصاية والميراث وملكيات الأسرة، وقدمت نظام الملكية الزوجية المشتركة كخيار مما يشكل طفرةً في حقوق المرأة. ويقع نظام الملكية الزوجية الجديد ضمن إطارٍ أوسع للمساواة بين الجنسين حيث يمنح الأزواج والزوجات المسؤولية المشتركة عن الأسرة ويمنح المرأة البالغة الحق في ممارسة الوصاية الذاتية بحريةٍ واستقلال.

وتخول المادة 49 من المدونة للأزواج – فيما يتعلق بإدارة الممتلكات التي يتم الحصول عليها أثناء الزواج – الاتفاق على الطريقة التي تتم بها إدارة هذه الأمور وتقسيمها. وقد أدخل نظام الملكية المنفصل كقاعدة، ولكنه يسمح للزوجين بإبرام اتفاق مكتوب بشأن الاستثمار وتوزيع الأصول المكتسبة أثناء الزواج. وعلى النقيض من القوانين الحداثية لدولٍ إسلاميةٍ أخرى والمستمدة من القوانين العلمانية أو المدنية أو العرفية، فإن القانون المغربي مستمدٌ من الشريعة الإسلامية، وبالتحديد المذهب الفقهي المالكي، ويمثل نموذجاً للتفسيرات الحداثية للشريعة الإسلامية.

ويعتمد نجاح مخطط الملكية الزوجية المشتركة على مواقف الموثقين العموميين الذين هم مسجلي زواج بشخصيةٍ دينية («العدول») بالإضافة إلى المحاكم. ويشير الكثير من «العدولين» إلى التوقيت «غير المناسب» لمناقشة الملكية الزوجية مما يؤدي إلى انهيار الزواج. وفي كثيرٍ من الأحيان، أعرب «العدولون» عن عدم الثقة في قدرة الأزواج الصغار على اتخاذ قرارٍ بشأن المسائل المتعلقة بالملكية في المستقبل. وعلى الرغم من أن المدونة تنص صراحةً على أنه يجوز حاليًا للنساء البالغات التوقيع على عقد الزواج بأنفسهن، إلا أن العديد من «العدولين» يرفضون إبرام مثل هذه العقود أو مناقشة مسائل الملكية الزوجية دون وصي (الوالي)[7]. وفي غياب اتفاق ما قبل الزواج، كانت المحاكم غير متسقة في تحديد تقسيم الممتلكات عند الطلاق.

إن الوعي حول خيار الملكية الزوجية المشتركة لآخذٌ في الاتساع بين النساء المغربيات. وقد أفادت منظمة «جلوبال رايتس» أن عدد الزيجات التي تم توقيع عقود ملكية زوجية فيها ارتفع من 14٪ عام 2006 إلى 28٪ عام 2007[8] مما يشكل زيادةً ملحوظة[9]. وستُستمد الطريقة التي سيستجيب بها المجتمع المغربي للتحديات التي يطرحها التغيير السلوكي الذي أقر به القانون الجديد من مساهمته في تحقيق المزيد من المساواة والعدالة بين الجنسين. كما سيؤدي تغيير عقليات الشخصيات المهنية وقادة المجتمع فيما يتعلق بأدوار المرأة وكذلك فيما يتعلق بحصولها على الأراضي والممتلكات وحرية التحكم بهم إلى لعب دورٍ رئيسي إلى جانب إرادة المرأة وقدرتها على التقدم والمطالبة بحقوقها.

7. ستيفاني وليام بوردات، سوزان ستشيفر ديفيز، سايدا كوزي (2011) النساء كعوامل للتغيير الجذري: شرح التنمية المصغرة في المغرب 7: 1 مجلة الشرق الأوسط لدراسات المرأة 90 – 119.
8. الحقوق العالمية (2008)، الشروط وليس النزاع: تعزيز حقوق الإنسان للمرأة في المغرب العربي من خلال الاستخدام الاستراتيجي لعقد الزواج (الحقوق العالمية، 2008).
9. لم يتم العثور على بيانات أكثر حداثة. في عام 2014 ، قام Paul Pretitore في «أكثر من عشر سنوات بعد إصلاحات قانون الأسرة في المغرب: هل الفجوة بين الجنسين تنقضي؟

جزر المالديف

كيف توازن المالديف بين التقاليد الشرعية الإسلامية والامتثال للمعاهدات الدولية في مراعاة حقوق المرأة بما في ذلك الحصول على الأراضي والممتلكات

تقدم دولة جزر المالديف معلوماتٍ مثيرةً للاهتمام ومفاجئة عن حقوق الملكية الزوجية. وتحتل جزر المالديف المرتبة الثانية في جنوب آسيا في مؤشر التنمية البشرية (HDI) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومؤشر التنمية المرتبطة بالنوع (GDI) بعد سري لانكا. ولطالما احتفظت المرأة الملديفية باسمها الخاص بعد الزواج ووقّعت على اتفاقاتٍ قبل الزواج للتفاوض على شروط الملكية الزوجية والملكية الموروثة وتزوجت ثانيةً[10].

ويدعم دستور البلاد الشريعة الإسلامية على وجه التحديد، وقد قدمت جزر الملديف تحفظًا على المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة في جميع الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية. وفي الوقت نفسه، صادقت جزر الملديف على البروتوكول الاختياري في عام 2006 من بين أول الدول ذات الأغلبية المسلمة التي قامت بذلك. وعلى الرغم من التحفظ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، سنت جزر المالديف إصلاحاً لقانون الأسرة في عام 2001، وهو ما ينأ في جوانب عدة عن الجوانب التقليدية لمعايير الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالأسرة.

ومن أهم مميزات القانون المذكور الملكية الزوجية المشتركة. ويذكر تقريرٌ عن جز الملديف تم تقديمه في عام 1999 إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة[11] أنه «في حالة الطلاق، تُقسم أي ممتلكاتٍ لها سُجِّلتْ كملكيةٍ مشتركة بالتساوي. كما تُقسم أي ممتلكاتٍ ترى المحكمة أنها مكتسبة بواسطة الزوجين خلال شراكتهما المتمثلة في الزواج (على أن تؤخذ مساهمات المرأة المنزلية ورعايتها الأطفال بعين الاعتبار) أيضًا بين الزوجين[12]". وتقدم جزر الملديف نفسها كبلدٍ يوازن بين تقاليدها الشرعية الإسلامية والمعاهدات الدولية في متابعة وضع المرأة وحماية حقوق المرأة.

10. شالجان، أ. م. «السكان والنوع الاجتماعي والتنمية في جزر المالديف» الاقتصادية والاجتماعية الأسبوعية (2004): 1840-1835.
11. التقرير الأولي للدول الأطراف: الملديف – 1999 – CEDAW/C/MDV/1.
12. «أثر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: مسارات إلى المساواة» بيرنز، أندرو، مارشا فريمان، البنك الدولي، 2012.

الآيات القرآنية والأحاديث المختارة:

[البقرة ١٨٠]: كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ

[البقرة ٢٤٠]: وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ

[النساء ٤]: وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا

[النساء ٧]: لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا

[النساء ٨]: وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا

[النساء ١١]: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا

[النساء ١٢]: وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم مِّن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ

[النساء ٣٢]: وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا

[النساء ٣٣]: وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا

[النساء ٣٤]: الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ

[النساء ١٧٦]: يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ

حديث: عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي وَأَنَا بِمَكَّةَ وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا ،قَالَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءَ ،قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ ،قَالَ: لَا ،قُلْتُ: فَالشَّطْرُ؟ قَالَ: فَالثُّلُثُ ،وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ ،إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ ،وَإِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ حَتَّى اللُّقْمَةُ الَّتِي تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ ،وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَكَ فَيَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ» ،وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا ابْنَةٌ [صحيح البخاري ، ١٠٠٦ / ٣- ٢٥٩١] ، [صحيح مسلم ، ٣/١٢٥٠ - ١٦٢٨]

في تحديد العلاقة بين الإنسان والأرض. ولا تختلف البلدان ذات الأغلبية المسلمة والبلدان ذات الأقلية المسلمة الكبيرة في هذا الشأن، على الرغم من أن النظام الرسمي لإدارة الأراضي في بعض البلدان على درجة جيدة من التطور وفي بعض الأحيان ينظم نسبة كبيرة من الأراضي. يتناول هذا القسم دور القانون العرفي في تأمين وحماية وتعزيز وصول المرأة إلى الأرض.

ما هو القانون العرفي؟

ليس هناك أي تشريع مقبول عالمياً للقانون العرفي يمكن وصفه بتعريفٍ عملي و لكن لغرض هذا المنشور يمكن تعريف القانون العرفي كنظامٍ راسخ لقواعد وممارسات وعادات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وحيازة الأراضي هي العلاقة بين الناس – الأفراد أو الجماعات – والأرض. فهي تحدد كيفية منح الحق في استخدام الأراضي والتحكم فيها ونقل ملكيتها والمسؤوليات والقيود المرتبطة بها. وفي القانون العرفي، يمكن أن يتم الاحتفاظ بحقوق متعددة ومتداخلة من قبل أشخاص أو مجموعات مختلفة على نفس مساحة الأرض. وتقع على عاتق بعض الأشخاص – وهم عادةً شيوخ العشائر – مسؤولية إدارة الأرض لحماية مصالح جميع العشائر أو المجتمع. وتنتمي حقوقٌ مختلفة لنفس قطعة الأرض إلى أشخاصٍ مختلفين، مثل الحق في بيع الأرض والحق في استخدام الأرض من خلال عقد إيجار أو الحق العبور عبر الأرض. وفي القانون العرفي أيضًا، «امتلاك الأرض» يعني شيئًا مختلفًا بعض الشيء عنه في نظام إدارة الأراضي الرسمي وذلك لكلٍ من الرجال والنساء.

ويبدو أنه لا يوجد نمط عالمي واضح أو علاقة واضحة بين حصول المرأة على الأراضي بطرقٍ عرفية ونوعية وصول المرأة الى الأرض. ويختلف القانون العرفي اختلافًا كبيرًا بين المجتمعات في العالم الإسلامي، حيث إن الممارسات في إفريقيا تظهر اختلافاتٍ كبيرة عن الممارسات في جنوب شرق آسيا، وهناك اختلافاتٌ كبيرةٌ أيضًا بين المجتمعات الإسلامية الأمومية والمجتمعات الإسلامية الأبوية في نفس البلد. ومع ذلك، يبدو أن النساء في معظم المجتمعات التقليدية غير متساوياتٍ مع الرجال في الحصول على حقوق الأراضي والممتلكات؛ وفي المجتمعات الأبوية، تم التوسط في حصول المرأة إلى الأرض وأصبح ذلك ممكنًا على أغلب الظن من خلال علاقتها بالرجل. وفي بعض الحالات، قد تكون المجتمعات قد حافظت على حماية مصالح المرأة من خلال القانون العرفي في الماضي، ولكن تغير الظروف الاجتماعية الاقتصادية أدى في كثيرٍ من الأحيان إلى فشل القواعد القديمة في ضمان حصول النساء على الموارد اللازمة لتحسين ورعاية أنفسهن وأسرهن. ويمثل ذلك مشكلةً خاصةً للمناطق الريفية التي تتعرض لضغوطٍ اقتصاديةٍ متزايدة بسبب قربها من المناطق الحضرية المتوسعة أو بسبب وجودها في مساحات أرضٍ خصبة وبالتالي تتعرض لاستثماراتٍ أرضيةٍ واسعة النطاق وزراعة المحاصيل النقدية. إدارة الأراضي العرفية ليست قادرة على التعامل مع الضغط المتزايد على الأراضي في الاقتصادات المعاصرة مع النمو السكاني والعولمة والتحضر. وتتأثر المجتمعات المحلية والفقراء من الرجال والنساء على حدٍ سواء، لكن النساء على وجه الخصوص يخسرن بشكلٍ سيئٍ في مثل هذه الحالات.

ويبدو أن التقارب بين مختلف المصادر يوافق على أن النساء يخسرن من فرص حصولهن على الأراضي عندما يتم إدخال الملكية الفردية ونظم إدارة الأراضي الرسمية في الوضع العرفي ويحدث تحويل للأراضي المملوكة بناءً على العرف المعتاد إلى إدارة رسمية للأراضي. وقد أدت التغيرات في الروابط والتوازنات داخل المجتمعات التي تنتقل من النظم العرفية[51] إلى الاقتصادات الأكثر حداثة إلى تشويه وزيادة عدم المساواة في الحصول على الأراضي، وقد تعرضت المرأة لخسارةٍ غير عادلة في هذه العملية. وفي المجتمع الإندونيسي المسلم الأمومي في «باتو سونجان» على سبيل المثال، هناك مناهضة لتسجيل الأراضي حيث هناك مستوى مرتفع من ضمان الحيازة وأنظمة الوراثة التقليدية تحافظ على الوظائف والروابط الاجتماعية التي يشعر الناس بأنها ستُفقد مع الملكية الفردية للأسرة. وتنتمي رواسب الذهب والفضة الموجودة في باطن الأرض إلى العشيرة ككل ولا يمكن تملكها بشكلٍ فردي، وهذا يؤدي إلى تفاقم الصراعات والاحتكاكات في نظام الحيازة الفردي حيث إنه من المحتمل أن تكون المرأة الطرف الأضعف[52]. وكثيرًا ما يوجد القانون العرفي تمييزيًا ضد الأشخاص الذين ليسوا جزءًا من المجتمع الأصلي والذين لا يشاركونهم نفس الهوية والقيم الثقافية. ولهذا تأثيرٌ سلبي بشكلٍ خاص على النساء اللواتي يتزوجن في مجتمعاتٍ أو قبائلَ أو جماعاتٍ عرقية مختلفة عنهن ويجدن أنفسهن ضعيفاتٍ بشكلٍ خاص في حالة وفاة الزوج أو الطلاق أو الهجر.

تنطوي السياسات والقوانين على بعض الممارسات الملائمة بغية ضمان حماية حقوق المرأة في النظم العرفية والدينية؛ كما يمكن معالجة الاختلافات الموجودة في القوانين التشريعية (رسمية) والقوانين العرفية و/أو الدينية على أعلى مستوى، وبالتحديد أوجة الحماية الدستورية. ففي أوغندا، على سبيل المثال يحظر الدستور «القوانين أو الثقافات أو الأعراف أو التقاليد التي تمس بكرامة المرأة أو سلامتها أو مصالحها، أو التي تنال من مركزها» (المادة رقم ٣٢). كما تعهدت السياسة الوطنية الأوغندية في مجال

51 كريمة بنبيه، جني كاتز – للاطلاع.

52 «تأثير القوانين الدينية والعرفية في الممارسات المتعلقة بميراث المرأة في إندونيسيا»، ديفي أنجرايني، اللجنة القانونية الدولية ومجلة SAINS 2016.

الأراضي بإصلاح القانون العرفي وتعديل القوانين الخاصة بانتقال الحقوق المتعلقة بالأرض وذلك بموجب الحيازة العرفية للأراضي وضمان المساواة والإنصاف بين الجنسين بالإضافة إلى ضمان قيام القرارات الصادرة عن المؤوسسات التقليدية لإدارة الأراضي بدعم الحقوق والالتزامات الدستورية وذلك فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. في النهاية، في ماليزيا جرى تسوية التوترات القائمة بين القوانين العرفية والقوانين التشريعية بنجاح وذلك لصالح المرأة على النحو الموضح في دراسة الحالة الماليزية. فمن بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان[53] تنحاز بعض العادت لفئات محددة من النساء – الأرامل المسنات والفتيات غير المتزوجة – اللاتي يتمتعن ببعض المطالبات الأكثر أمنًا نسبيًا فيما يتعلق بمنازلهم عن المنصوص عليها في التشريعات.

كيف يمكن زيادة وصول المرأة إلى الأراضي في سياق القانون العرفي؟

وكما هو الحال في القوانين الأخرى، يمكن إخضاع القانون العرفي للتحول والاستعراضات والتعديلات وتقليل الممارسات التمييزية الجنسانية أو القضاء عليها. ويجب صياغة الحلول بعناية وتحليلها في السياقات الاجتماعية لمعالجة العوامل المحددة التي تضعف حقوق المرأة في الأرض. وقد يتطلب التغيير عمليات متكررة وتدريجية وتنمية القدرات والعمل التعاوني مع السلطات العرفية المسؤولة عن إدارة الأراضي وآليات العدالة العرفية. ومن بين التدخلات التي أثبتت نجاحها دعم المجموعات النسائية في الدعوة إلى المساواة بين الجنسين في إطار النظم العرفية ودعم عوامل التغيير مثل الزعماء الدينيين الذين يشككون في القواعد التمييزية وتشجيع مشاركة المرأة في الهيئات المسؤولة عن تفسير القانون العرفي. ويجب تعزيز العادات والممارسات المراعية للنوع الاجتماعي في حصول المرأة على الأراضي واستخدامها والسيطرة عليها، ويجب إشراك المجتمعات المحلية في المناقشات التي تراعي الفوارق بين الجنسين ضمن السياق القانون و العرف والدين [54]، والتي غالبا ما تكون متشابكة في سياقات الإسلام وكذلك في غيرها. يقدم القسم ٢،٦ أدناه إرشادات حول كيفية القيام بذلك.

2.6 العمل مع الأنظمة القانونية المتعددة

تعاني العديد من البلدان - بما في ذلك معظم الدول ذات الأغلبية المسلمة - من حالات أنظمة العدالة المزدوجة أو المتعددة، حيث تتشابك النظم القانونية و العرفية و الدينية فيما يُعرف بشكلٍ عام بـ «التعددية القانونية». وتُحدّدُ العلاقة بين القانون النظامي والعرفي والديني من خلال وضع القانون العرفي والديني ضمن النظام القانوني الرسمي. وهذا يختلف من بلدٍ إلى آخر ويتراوح من الاعتراف الكامل أو الجزئي إلى عدم الاعتراف بالقانون العرفي والديني.[55] ويعترف حاليًا نحو ٥٢ بلدًا بشكلٍ رسمي بالقوانين الدينية أو العرفية إلى جانب التشريعات[56]. وحتى في البلدان التي يفترض أن القانون التشريعي يفوق فيها القانون العرفي و/أو الديني، فإن الواقع هو أن العرف والدين لا يزال لهما دورٌ محوريٌّ في حياة النساء والرجال حتى وإن كانت القوانين الرسمية تسعى إلى تقييد صلاحياتهما. وتعاني معظم البلدان الإسلامية والبلدان ذات الأغلبية المسلمة من تعددية الأنظمة القانونية، وبالتالي يمكن العثور على نقاط الدخول والأسس القانونية لزيادة إمكانية الحصول على الأراضي والسكن وحقوق الملكية للنساء عبر هذه الأطر. ومع ذلك، فإن مثل هذه الشبكة المعقدة من القواعد واللوائح والممارسات المتداخلة يمكن أن تفيد المرأة أو تضر بها. للتدخل الناجح ، هناك حاجة إلى فهم الفرص و المخاطر في التعامل مع النظم القانونية المختلفة ، قبل اختيار نقاط الدخول الصحيحة. يمكن الأخذ بعين الاعتبار بعض الإرشادات حول التدخل المطلوب في السياقات التعددية القانونية المذكورة أدناه:

مستوى التغلغل

عند إعداد التدخلات التي تهدف إلى زيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض، ثمة حاجة لتقييم الفرص والمخاطر المختلفة في نظام قانوني معين مقارنة بنظام قانوني آخر. وفي البلدان التي توضع فيها سياسات وتشريعات، تؤدي المؤسسات دورها بصورة جيدة ويحل السلام والأمن فيها، وتكون القوانين التشريعية في كثير من الأحيان في وضع أفضل لحماية وصول المرأة إلى الأرض نظرًا لمراعاتها للاعتبارات الجنسانية في كثير من الأحيان وانسجامها وتماشيها مع الأطر الدولية. إلا أن القوانين والمؤسسات الوطنية في بعض البلدان ضعيفة، وغالبًا ما يحدث هذا في البلدان المتأثرة بالنزاع والدول الهشة. كما تستدعي الحاجة إلى تقييم مستوى ونمط تغلغل مختلف النظم القانونية في البلد، نظرًا لأن بعضها أقوى في بعض المجالات من الآخر (على سبيل المثال المناطق الريفية مقابل المناطق الحضرية). كما يكون بعض الاشخاص أو المجموعات أكثر دراية ويشعرون بارتياح أكثر في الوصول إلى

53 «لا مكان مثل المنزل: تقييم السكن الحقوق أو اللاجئات الفلسطينيات في المخيمات والتجمعات في لبنان ، المجلس النرويجي للاجئين، ، 2014

54 مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منظمة الأمم المتحدة للمرأة

55 في البلدان ذات العرقية أو الدينية المختلفة المجموعات أو الأنظمة القانونية العرفية أو الدينية تنص على مجموعة من القوانين الشخصية ، وبالتالي تغييرهاوضع المرأة القانوني وحقوقها تبعا لهاينتمي إلى مجتمعات محددة. قوانين الأسرة علىالزواج والطلاق والميراث من المرجح بشكل خاصلتكون خاضعة لأحكام قانونية متعددة.

56 عمل المرأة والقانون، البنك الدولي، 2011.

الجدال: المساواة والإنصاف بين الجنسين

يقصد بلفظ المساواة بين الجنسين الوصول المتساوي للبضائع والخدمات والموارد الاجتماعية بالإضافة إلى الفرص المتساوية في جميع نواحي الحياة للرجل والمرأة. تتطلب المساواة بين الجنسين إجراء بعض التغييرات على السياسة لارتباطها الوثيق بحقوق المرأة، حيث يعترض بعض صانعي السياسات على هذه الفكرة في البلدان المحافظة ذات الأغلبية المسلمة والتي تنطوي على تأثير غير مباشر، لكنه بالغ الأهمية، وسلبي على وصول المرأة للأرض.

كما يجرى تعريف مصطلح المساواة بين الجنسين من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان[14] على أنه «عملية معاملة الرجل والمرأة بطريقة منصفة» وفقًا لاحتياجاتهم الخاصة. كما أنه لضكن وجود عدالة يتعين إصدار استراتيجيات وإجراءات للتعويض عم العيوب التاريخية والاجتماعية التي تتعرض لها المرأة التي منعت الرجل والمرأة من العمل على قدم المساواة. لا يعني ذلك الأمر أنه يتعين على الرجل والمرأة الوصول إلى الفرض والموراد – على سبيل المثال الأرض – لكن أن يكون لديهم حق الوصول إلى وسائل الاستفادة من هذه الفرص والموارد. كما تتناسب هذه الوسائل مع احتياجات وتطلعات وظروف الفئات المحددة من الرجال والنساء.

تميل هذه المناقشة الخاص بالمساواة بين الجنسين إلى إيجاد أوجة التناقض بين المدافعين عن حقوق الإنسان ودعاة النهج الجنسانية الأكثر تحفظًا. تجدر الإشارة أن مفهوم المساواة بين الجنسين أقل إستقطاباً ويسمح بوجود المزيد من المناقشات السلمية حول الهدف المشترك المتمثل في تعزيز وصول المرأة للأرض بالإضافة إلى المزايا الناجمة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية بجانب المهضة الشاملة لظروف المرأة على أرض الواقع.

كما تطرقت بعض المناقشات الجماعية التي أجريت أثناء وضع هذه المبادئ التوجيهية مدى عدم اهتمام المرأة بتحقيق المساواة مع الرجل عن تلبية احتياجاتهم الأكثر أهمية: الأمن والاستقرار والاستقلال والحرية لصالحهم وصالح عائلاتهم وأطفالهم.

جان دو بليس/© برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

ماليزيا

كيف يمكن للقانون العرفي أن يتعايش مع عناصر أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية ويكون له تأثيرٌ إيجابيٌ على حصول المرأة على الأرض.

ماليزيا هي بلدٌ متعددُ الثقافات ويبلغ عدد سكانه ٢٨ مليون نسمة، ٧٠ في المئة منهم من المسلمين. وتتساوى الفتيات والفتيان في معدلات الالتحاق بالتعليم في المدارس الابتدائية والثانوية، وتزيد أعداد الشابات عن أعداد الشبان في المستوى الجامعي[15]، وتبلغ نسبة توظيف الإناث ٤٣ في المائة[16]. ويعتبر الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد دستوريًا مع حرية ممارسة الديانات الأخرى، وتُطبق الشريعة الإسلامية على المسلمين فقط وتستخدم لحل النزاعات المتعلقة بالشؤون الدينية والأسرية. ففي حالة الميراث على سبيل المثال، يتمتع النساء والرجال في ماليزيا بحقوقٍ متساوية في امتلاك الأرض ووراثتها بموجب تشريعات الدستور والأراضي، ولكن يُنظم حق المرأة المسلمة (والبنات / الطفلات) في تملك ووراثة الأرض بواسطة الشريعة الإسلامية وبالتالي يكون هذا الحق على وجه العموم مساويًا لنصف حق الرجل في نفس الدرجة من العلاقة. وتعتمد ملكية الأرض قانونيًا على قانون الملايو العرفي المسمى «آدات بيرباتيه» وهو نظامٌ أموميٌ يتم بموجبه تمرير الأرض والحقوق من الأمهات إلى البنات، فإن لم يكن لدى الزوجين أي بنات، تذهب الأرض الموروثة إلى بنات أختها أو بنات العمة أو أقرب امرأة من الأم بدلًا من الابن / الأبناء.

يعترف «آدات» الماليزي بالملكية الزوجية المشتركة أو (Harta Sepencarian) في لغة الملايو والتي تُعرف بأنها الملكية المشتركة التي اكتسبها الزوج والزوجة خلال فترة قيام الزواج. وتحدد المحاكم الشرعية نسبة ملكية الزوجين على أساس مساهمة كل زوج[17]، الأمر الذي يصبح أكثر أهميةً في حالة بيع الممتلكات أو تقسيمها في حالة الطلاق[18]. وفي حالة الطلاق أو وفاة الزوج، يمكن للزوجة المطالبة بثلث قيمة الأرض المكتسبة خلال الزواج والتي يمكن زيادتها تبعًا لطبيعة العمل الذي قامت به على الممتلكات[19]. وبشكلٍ عام – على سبيل المثال – إذا ساعدت المرأة في زراعة الأرض، يحق لها الحصول على نصف الملكية. ويبدو أن هذا التوليف بين الشريعة والعادات الإسلامية يقدم نقاط دخولٍ جيدة لحماية الوضع الاجتماعي والحماية الاقتصادية للمرأة بما في ذلك من خلال الحصول على الأرض. وفي المجمل، فإن تجربة إدارة الأراضي في ماليزيا مستوحاة من احترام كل من عادات أراضي الملايو – وهي حماية شديدة لحقوق المرأة في الأرض – والأحكام الإسلامية التي يبدو أنها خلقت بيئة إيجابية عامة لتيسير حصول المرأة على الأراضي والممتلكات. وقد نظر بعض المؤلفين إلى حكم «آدات» على أنه مثالٌ بارز للحلول الصراع والمصالحة بين الشريعة الإسلامية والعرف[20]، وهو ما يمثل الديناميكية الإجرائية للشريعة الإسلامية والتفرد وقابلية التطبيق الخاصة بقوانين الملايو العرفية[21].

وقد تجعل خصوصية قضية الملايو من الصعب تكرارها في السياقات التي لا تكون فيها القوانين العرفية مراعية للاعتبارات الجنسانية. غير أن هذه القضية توضح كيف أن الأعراف ليست دائمًا ضارة بحقوق المرأة في الأرض ويمكن أن تتعايش مع أطرٍ أخرى وأن تعززها في سياق التعددية القانونية مع نتائجٍ إيجابية ومبتكرة. وتبين الحالة كذلك كيف تم القبول بالملكية الزوجية المشتركة ودمجها في الأطر التشريعية وتعزيز حقوق المرأة المتزوجة في الأرض والممتلكات.

15. مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين في المنتدى الاقتصادي العالمي 2015.
16. وزارة المرأة في ماليزيا، برنامج تنمية الأسرة والمجتمع المحلي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة لدعم تطوير السياسات والبرامج الوطنية للزيادة والحفاظ على مشاركة المرأة في قوة العمل الماليزية: النتائج والتوصيات الرئيسية، بوتراجايا، 2014، ص 45.
17. http://www.kptg.gov.my/en/faq-page/547#t547n2887
18. «حقوق الملكية للنساء في ماليزيا: دراسة حالة عن هارت سيبينكاريان»، أنول جاريا مايدن.
19. ماليزيا، تقرير رسمي، المرجع نفسه، ص 113.
20. "الشريعة الإسلامية في ماليزيا"، أندرو هاردينج، الكتاب السنوي للقانون الإسلامي والشرق أوسطي 2، 1995.

نظـام بـدلًا مـن نظـام آخـر (عـلى سـبيل المثـال قـد يشـعر الأفـراد المتعلمـون بالارتيـاح في التعامـل مـع القوانـين التشريعيـة أكـثر مـن الأفـراد غـير المتعلمـين في المجتمـع، التميـيز الـذي غالبًـا مـا يكـون لـه بُعْـدٌ جنسـاني.

القبول والإنفاذ

لا تكفي القوانـين وحدهـا لضمـان وصـول المـرأة إلى الأرض. وتعتمـد فعاليـة القوانـين عـلى الوعـي بهـا، وإمكانيـة اللجـوء إليهـا، وقـدرة الدولـة عـلى إنفاذهـا. فعندمـا تكـون مجموعـة مـن القوانـين والقواعـد معروفـة ومفهومـة بشـكل أفضـل مـن قبـل الشـعوب وتكـون شـعبيتها المفترضـة أعـلى يكـون مسـتوى إنفاذهـا أعـلى. ويمكـن أن يكـون ذلـك عامـلًا أساسـيًا في اتخـاذ القـرار، عـلى سـبيل المثـال عنـد محـاولات زيـادة فـرص وصـول المـرأة إلى الأرض مـن خـلال المـيراث قـد يكـون ذلـك أكـثر نجاحًـا مـن خـلال قوانـين الأراضي في الشريعـة الإسـلامية بـدلًا مـن القوانـين التشريعيـة في السـياقات الـتي يكـون فيهـا إنفـاذ قوانـين الدولـة والمؤسسـات الرسـمية بمـا في ذلـك الجهـاز القضـائي ضعيفًـا.

الحجم والإطار الزمني والتكاليف

يعتمـد مدخـل المشـاركة مـع النظـام القانـوني المتعـدد عـلى حجـم وطموحـات التدخـل المقـررة والإطـار الزمـني المتـاح. فـإن كان الهـدف، عـلى سـبيل المثـال، التصـدي بشـكل عاجـل لمشـكلة مقيـدة مـن الناحيـة الجغرافيـة، حيـث تسـتبعد نسـاء قريـة أو مجتمـع معـين بصـورة منهجيـة مـن الوصـول إلى الأرض واسـتخدامها والسـيطرة عليهـا يمكـن اتبـاع نهـج كافٍ وفعـالٍ للعمـل مـع قانـون الأراضي العـرفي والإسـلامي لتعزيـز القـدرة عـلى مراعـاة الاعتبـارات الجنسـانية للجهـات الفاعلـة التقليديـة وكبـار رجـال الديـن (انظـر دراسـة النيجـر في هـذا التقريـر). وإن كانـت النيـة التصـدي للممارسـات التمييزيـة الجنسـانية عـلى الصعيـد الوطنـي الـتي تنشـأ جزئيًـا مـن مواطـن الضعـف في القوانـين والسياسـات الوطنيـة، فقـد يتمثـل أفضـل مدخـل في إصلاحـات القوانـين والدسـاتير والسياسـات، باسـتخدام الأطـر الدوليـة كمصـدر إرشـاد وإلهـام. وفيمـا يتعلـق بالمسـألة الأخـيرة يكـون الإطـار الزمـني للتدخـلات أطـول ويكـون مسـتوى التمويـل لاسـتدامة مشـاركة أصحـاب المصلحـة أعـلى.

المنظمة المتدخلة

يمكـن تحديـد المدخـل الصحيـح فيمـا يتعلـق بالنظـام القانـوني مـن خـلال طبيعـة المنظمـة المتدخلـة. عـلى سـبيل المثـال قـد يتيـسر وصـول منظمـات المجتمـع المـدني المحـلي الـتي تعمـل في المناطـق الريفيـة إلى مديـري الأراضي العرفيـة لحمايـة حقـوق المـرأة في الأرض بشـكل أسـهل مـن منظمـة دوليـة تتبـع نهـج عـلى مسـتوى البلـد. وقـد يكـون كليهمـا فعـالًا بطريقتـه الخاصـة، الأول مـن حيـث فعاليـة اسـتخدام الوقـت والتأثـير الكبـير عـلى المجتمـع والثـاني مـن حيـث الاسـتدامة طويلـة الأمـد. وقـد يكـون للجهـود المتضافـرة والمتناسـقة للاثنـين نتائـج أفضـل في المديـين القصـير والمتوسـط.

تنسيق المبادرات على مستوى البلد

عـادة مـا تجـرى مختلـف العمليـات الـتي تؤثـر عـلى وصـول المـرأة إلى الأرض في الوقـت نفسـه. عـلى سـبيل المثـال يمكـن أن يكـون إصـلاح سياسـة الأرض قيـد المناقشـة عندمـا يجـري العمـل في مجموعـة مـن المشـاريع المحليـة ويجـري تعزيـز قـدرة الجهـاز القضـائي بمـا في ذلـك مـا يتعلـق بالتعامـل مـع النزاعـات المتعلقـة بـالأرض. ولضمـان تحسـين إمكانيـة وصـول المـرأة إلى الأرض بأقـصى حـد ينبغـي أن تدعـم التدخـلات المختلفـة بعضهـا بعضًـا لتحقيـق الأهـداف المشـتركة بصـورة منسـقة. ويضمـن هـذا مراعـاة العمليـات قصـيرة وطويلـة الأمـد وتعزيـز وتسـخير المبـادرات قصـيرة الأمـد، الـتي تسـاعد أيضًـا في بنـاء زخـم وتوافـق في الآراء فيمـا يتعلـق بالمبـادرات طويلـة الأمـد الـتي يمكـن أن توجـد بخـلاف ذلـك حالـة اسـتياء وعـدم اهتمـام مـن السـكان المحليـين. ومـن ناحيـة أخـرى، يمكـن أن تسـتفيد العمليـات قصـيرة الأمـد والمقيـدة جغرافيًـا مـن الاسـتمرارية الـتي توفرهـا المبـادرات الأوسـع نطاقًـا. وبالمثـل، ينبغـي تخطيـط المبـادرات الإنمائيـة والإنسـانية مـع العنـاصر المتعلقـة بـالأرض معًـا بالرغـم مـن أن تنفيـذ العنـاصر المختلفـة قـد يكـون لـه أطـر زمنيـة، وطرائـق تنفيـذ مختلفـة تمامًـا وشركاء مختلفـين.

توضيح العلاقة بين الأنظمة القانونية المختلفة

لتوفـير حمايـة حقـوق المـرأة في المسـكن والأرض والملكيـة في سـياقات ذات تعدديـة قانونيـة، ينبغـي مواءمـة وتنسـيق مختلـف النظـم قـدر الإمـكان. وينبغـي الحصـول عـلى التوضيـح في الظـروف الـتي يمكـن فيهـا تطبيـق الآليـات التشريعيـة والدينيـة والعرفيـة والعلاقـة بـين بعضهـا بعضًـا لتجنـب التداخـل في الولايـات والمفاضلـة بـين المحاكـم فيمـا يتعلـق بتسـوية النـزاع وتطبيـق القانـون وإنفـاذه. ورغـم وجـود بعـض الحـالات الـتي تسـتفيد فيهـا المـرأة مـن المرونـة العامـة في التطبيـق التقديـري لمختلـف مصـادر القانـون اسـتنادًا إلى الحاجـة، إلا أنـه لوحـظ أن المـرأة عمومًـا تفقـد حقوقهـا في الأرض في السـياقات الـتي يتواجـد فيهـا توضيـح أقـل للقوانـين واللوائـح القائمـة وتطبيقهـا. وغالبًـا مـا تسـتوعب أوجـه الغمـوض الـتي تنشـأ عـن التعدديـة القانونيـة فئـات أقـوى في المجتمـع سـواء النخبـة أو الجماعـات العرقيـة أو الدينيـة المهيمنـة أو مناصرو النمـوذج الأبـوي في المجتمـع. [٥٧]

57 قوانين الميراث الإسلامية وأثرها على المرأة الريفية ، التحالف الدولي للأراضي ، 2016.

مواءمة وتنسيق الأحكام المختلفة في النظام نفسه

علاوة على ذلك، ينبغي تحديد الثغرات والتناقضات في النظم القانونية الرسمية ومعالجتها لضمان عدم التمييز ضد المرأة أو سلبها حقوقها. ففي أفغانستان على سبيل المثال تفيد تقارير مجلس اللاجئين النرويجي إلى أن «الحماية الدستورية لحقوق الإنسان ضعيفة نوعًا ما نتيجة لعدد من التناقضات المتأصلة بين الأحكام ذات الصلة والافتقار إلى آليات واضحة وفعالة لمعالجة التناقضات. وعلى البلدان تعديل وإزالة[58] «الأحكام المحتوية في مجالات قانونية وسياسة أخرى (مثل القوانين المدنية وقانون الزواج والأسرة وقانون الملكية وقانون الأراضي والسياسة) التي تتناقض مع أي قانون أو سياسة جديدة لضمان إطار متسق يعزز حقوق المرأة الإنسانية والمساواة بين الجنسين[59].

تجنب تقويض النظام القانوني التشريعي

ثمة نقاش يدور منذ أمد طويل بشأن ما إن كان العمل مع مختلف الأطر القانونية يقوض الأطر التشريعية. ويقدم القسم الآتي تفاصيل أكثر عن هذه المناقشة فيما يتعلق بآلية تسوية النزاع والسؤال المهم: تحديد ما إن كان هنالك حاجة للعمل مع مجموعة متعددة من الأطر القانونية على أساس الاعتبارات التي تقيم طريقة موازنة الأولويات قصيرة الأمد واحتياجات بناء دول سيادة القانون طويلة الأمد. ويمكن للتقييم الكافي للفرص والمخاطر الاستفادة من نقاش مفتوح بما في ذلك تمثيل أصحاب المصلحة الرئيسيين في مختلف جوانب ومهام الأطر القانونية المتعايشة.

تنمية القدرات

تحتاج مختلف الجهات الفاعلة على المستويين الدولي والوطني المشاركة في تعزيز حقوق المرأة في الأرض في السياقات ذات التعددية القانونية إلى فهم الطابع المعقد لمختلف الأنظمة وكيفية تفاعلها. ولا يتضمن التثقيف وتنمية قدرات مختلف الجهات الفاعلة سوى جوانب محددة من الأطر القانونية، باستثناء المجموعة الكاملة للقواعد والمعايير الموجودة في التعددية القانونية.

2.7 أهمية الوصول إلى العدالة وآليات حل النزاعات

وكما يقال في كثيرٍ من الأحيان، فإن «القانون جيدٌ بقدر تنفيذه» أو «الحقوق تعني القليل إذا لم يكن من الممكن المطالبة بها وتطبيقها»[60]. إن الوصول إلى العدالة وآليات حل النزاعات أمران حاسمان لكليهما. وكما هو الحال بالنسبة للأطر القانونية، فإن معظم البلدان الإسلامية تقدم مجموعة متعددة من آليات حل النزاعات التي يمكن تصنيفها بشكلٍ عام في النظام القانوني والعرفي والديني. غير أن مصدر القانون الذي تستخدمه آليات حل النزاع هو في الغالب مزيجٌ من المصادر المختلفة للقانون القائم، وفي بعض الأحيان يتبين أنه ليس هناك اختلافٌ كبيرٌ بينهما من حيث القدرة والنتائج[61].

مقارنة فوائد و سلبيات نظم حل النزاعات

في حين تُستخدم المحاكم على نطاقٍ واسع في الدول ذات المؤسسات القوية، غالبًا ما تتم إدارة العدالة وسيادة القانون في الدول الهشة والسياقات المتأثرة بالصراعات والنزوح من خلال الآليات العرفية، وخاصةً الأمور المتعلقة بقانون الأسرة بما في ذلك الحصول على الأراضي والممتلكات. وفي العديد من البلدان الإسلامية، لا تزال الآليات العرفية لفض المنازعات على وجه الخصوص في وضعٍ أفضل من أنظمة المحاكم الرسمية من حيث الاستجابة لاحتياجات المرأة لمجموعةٍ متنوعةٍ من الأسباب. غير أن المساواة بين الجنسين أمام القانون ليست السبب الرئيسي في كثيرٍ من الأحيان. وفي غزة، وبين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٠، كانت هناك زيادةٌ بنسبةٍ تتراوح بين ٢٠ و٢٥ في المائة في القضايا التي استُمع إليها أمام آليات تسوية المنازعات العرفية وليس في المحاكم الرسمية[62] كما هو موضحٌ في دراسة الحالة التفصيلية. وأظهر مسحٌ أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اندونيسيا، أنه في مرحلة ما بعد تسونامي اتشيه، اعتُبر نظام المحاكم الإسلامية أكثر موثوقية وشفافية بدرجةٍ كبيرة فيما يتعلق بمسائل الأراضي من المحاكم العامة[63]. وفي أفغانستان، يتجلى ارتفاع مستوى عدم الرضا عن قرار المحكمة الرسمية من خلال نسبةٍ عاليةٍ للغاية من قرارات المحاكم التي تم الطعن فيها (٨٠ في المائة من المحاكم الابتدائية و٧٠ في المائة من قرارات محاكم الاستئناف). علاوة على ذلك، فمن المرجح أن الآليات التي تتمتع بمزيدٍ من الشرعية هي التي يتم فرضها من قبل المجتمع، وهو جانبٌ هامٌ على وجه الخصوص في السياقات التي تكون فيها إنفاذ القانون من قبل مؤسسات الدولة منخفضًا أو غير موجود. وفي باكستان على سبيل المثال، يُنظر إلى الأحكام المتعلقة بقضايا الميراث على أنها مسألةٌ داخليةٌ للأسرة ومسألةٌ خاصة متروكةٌ للأطراف لتنفيذها[64]. غير أنه لم تثبت بعد فاعلية هذا الترابط لا سيما فيما يتعلق بفرص حصول

58 تقرير المجلس النرويجي للاجئين عن أفغانستان
59 مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة
60 مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة.
61 تقرير المجلس النرويجي للاجئين عن أفغانستان.
62 المجلس النرويجي للاجئين، 2013.
63 فيتزباتريك 2008.
64 منشور صادر عن اللجنة القانونية الدولية.

© ايلينا أوسبينا

المرأة على الأرض. وفي ولاية «بونتلاند» الصومالية، تُظهر الدراسات المقارنة تفضيلًا لنظام تسوية المنازعات العرفي والديني للأراضي والذي يتميز بسرعة الفصل خلال مدة شهلا أو أقل مقارنة بجلسات المحاكم الرسمية التي تستمر لسنواتٍ طويلة وتعتبر مُكلفة[65]. وفي جنوب وسط الصومال، أصبحت المحاكم الإسلامية شعبية لأنها كانت مرنة من الناحية الإجرائية وجلبت إليها مكوناتٍ مختلفة واعتمدت المبادئ التوجيهية للتفاوض والوساطة[66]. وبعد انقضاء عقدٍ من الزمن تقريبًا، تتمتع حركة الشباب الصومالية التي ولدت من الجناح العسكري للمحاكم الإسلامية والتي تسيطر على مساحاتٍ كبيرة من جنوب الصومال بسمعةٍ كونها قادرةً على حل منازعات الأراضي في إطارٍ زمنيٍ قصيرٍ وعادل. ويجب أن تكون الحكومة الفيدرالية القادمة قادرةً على إثبات مستوى ماثلٍ أو مستوى أعلى من الكفاءة والعدالة والمساءلة للحصول على الدعم الكامل من السكان. كما يوضح هذا المثال كيف أن تخصيص الأراضي وحماية حقوقها هو عنصرٌ أساسيٌ في بناء الدولة (إما من قبل الجماعات الإرهابية وإما الحكومات الشرعية). وبشكلٍ عام، وخاصةً في السياقات الهشة والمتأثرة بالصراع، غالبًا ما تكون العمليات العرفية والدينية والمجتمعية التي تتعلق بالأرض بما في ذلك آليات حل منازعات الأراضي في وضعٍ أفضل من حيث الاستجابة لاحتياجات النساء في الأجلين القصير والمتوسط[67]. وتكمن الأسباب الرئيسية في القرب المادي والتكاليف الأقل والمعرفة الأفضل بعمليات الأراضي والطريقة التي تدار بها، و هذه ليست الأسباب الوحيدة ، كما هو موضح في القسم أدناه. ومع ذلك ، من المهم تعزيز استجابة مختلف آليات تسوية المنازعات بين الجنسين ، بما في ذلك الآليات الدينية والعرفية. يستلزم ذلك تقييم نقاط القوة والضعف في الأنظمة ، وتطوير قدرات الأشخاص الذين لديهم وظائف اتخاذ القرار ، وإدخال تغييرات جنسانية في الإجراءات والمعايير المتبعة عند الإمكان ، إلخ.

الخيارات «المناسبة للعائلات»

يُنظر إلى الآليات العرفية والدينية لتسوية المنازعات على أنها أقل مقاومةً وأكثر استجابةً لرغبة المرأة في الحفاظ على العلاقات الأسرية[68]. وتُشير الأدلة إلى أن غالبية القضايا المرفوعة أمام المحاكم بواسطة النساء في السنغال – على سبيل المثال – هي تلك التي لا تضم العلاقات الأسرية ولا يوجد فيها أي تهديد للتماسك الأسري. وفي الهند، تميل النساء إلى رفع القضايا أمام المحكمة نيابةً عن العائلة لحماية مصالح العائلة ولكن دون تقديم مطالبة صريحة لأنفسهن على أمل أن تعترف الأسرة بدورهن وأن تمنحهن نصيبًا[69].

إن الأهمية القصوى التي توليها النساء لتجنب المواجهة مع عائلاتهن واضحةٌ بشكلٍ خاص لدى النساء النازحات، لأن الحفاظ على العلاقات الاجتماعية مع العائلات أمر بالغ الأهمية لنجاتهم وسلامتهن الجسدية. وتبين الأبحاث أن المرأة التي تُصر على حقها في الأرض والسكن والممتلكات تواجه «الخيار المستحيل» المتمثل في اتخاذ قرار بين التمسك بالمطالبة بالإرث – على سبيل المثال – ومواصلة العيش مع أسرتها. وتتراوح النتائج الموثقة لمحاولة النساء للدفاع عن حقوقهن في المحاكم بين التخلي عنهن من قبل عائلاتهن على اعتبار أنهن يجلبن «العار» للعائلة والزوج كما لو أنه غير قادر على إعالتها والعنف الجسدي والنفسي والاعتداءات والتهديدات بالقتل سواء للنساء أو أفراد أسرهن. وبالتالي، ليس من المستغرب أن «تتجرأ النساء النازحات على مواجهة أفراد الأسرة وأن يضعن القواعد فقط كوسيلة أخيرة للجوء وعندما يواجهن عوزاً مطلقاً ويستنفد جميع السبل الممكنة الأخرى لإعالة أنفسهن وأطفالهن»[70]؛ وحينما يفعلن ذلك، فإنهن يملن للبحث عن حلولٍ أقل مواجهةً – مثل الوساطة أو الآليات العرفية أو الدينية – بدلاً من المحاكم الرسمية.

تعزيز حصول المرأة على العدالة

بالنسبة للأطر القانونية، لا بد من جلب التماسك إلى النظم الرسمية والدينية والعرفية لضمان ألا تقع حقوق المرأة بين الشقوق والفجوات فيما بين النظم[71]. ويجب تبسيط الإجراءات القانونية بحيث لا يمكن التلاعب بها لاستبعاد النساء. ويحتاج الأمر إلى وضع تسلسلٍ هرمي بين آليات حل النزاعات المختلفة وتوضيح طريقة تفاعلها مع بعضها البعض. علاوةً على ذلك، يجب وضع ضوابط وتوازنات من أجل إجراء تقييمٍ دقيقٍ لصحة ونقاط القوة والضعف في آليات حل النزاعات التقليدية والدينية. وفي السنوات الماضية، حدث تحولٌ في نهج المجتمع الدولي تجاه العدالة التقليدية. وفي حين أنه من المعترف به أنها قد تكون الخيار الوحيد الممكن على المدى القصير في البلدان ذات المؤسسات الفاشلة والتعددية القانونية المعقدة، فإن النتائج المترتبة على هذا الاختيار فيما يتعلق بحقوق المرأة بما في

65 تقرير موئل الأمم المتحدة، 2016.
66 نورتون 2008: 156.
67 سيت 2013.
68 الشبكات الإقليمية المتكاملة للمعلومات 2013.
69 «أحكام الميراث في السرّيعة الإسلامية وتأثيرها على المرأة الريفية»، فريدا خان، اللجنة القانونية الدولية.
70 المجلس النرويجي للاجئين، يمكن تغيير الحياة.
71 مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة.

ذلك الحق في المسكن والأرض والملكية لم تُفهم بعد وقد لا تكون إيجابية كما هو مأمول. وقد انتقدت المنظمات النسائية والناشطون الاجتماعيون الدعم الدولي المتزايد للآليات التقليدية لحل النزاعات على أساس أنها تحول الانتباه والتمويل عن دعم الأنظمة القانونية التي تحتاج إلى دورها وغالباً ما تكون أقرب إلى المعايير الدولية وأنها تضفي الشرعية على الأعراف التي غالباً ما تكون تمييزية ضد المرأة وأنها تعزز بشكلٍ عشوائي قوة وتأثير بعض الفاعلين المحليين بغض النظر عن سجلاتهم[٧٢].

وبشكلٍ عام، يجب توجيه آليات العدالة نحو حماية حقوق المرأة في الأرض والملكية وتحميلها مسؤولية ذلك. ويجب إتاحة الموارد البشرية والمالية والقانونية والتقنية اللازمة لضمان آليات العدالة القادرة على توفير هذه الوظيفة. ويجب أن ترافق مجموعةٌ شاملةٌ من التدخلات المحاكم الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك المساعدة القانونية التي يمكن الحصول عليها بأسعارٍ معقولة والمعلومات والاستشارات القانونية والمساعدة القانونية والتمثيل والوساطة[٧٣] ومراكز الاستماع أو التحكيم[٧٤] وما إلى ذلك. ويمكن تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات القانونية من خلال زيادة المعرفة القانونية وتبسيط ونشر النصوص القانونية واستخدام اللغات المحلية في الوثائق القانونية وما إلى ذلك. ويجب توفير أنواعٍ مختلفةٍ من الدعم العملي للنساء في حصولهن على العدالة. ويمكن أن يتخذ هذا مجموعةً متنوعةً من الأشكال، من الدعم المالي إلى إنشاء مبادرات محلية مخصصة، إلى إزالة القيود مثل تلك المفروضة على قدرة المرأة على السفر أو سعيها للحصول على العدالة القانونية المستقلة والتمثيل في المحاكم.

تنمية القدرات من القضاة إلى الزعماء التقليديين والجمعيات النسائية

يجب أن يتلقى المحترفون القانونيون مثل القضاة والمدعين العامين والمحامين وسلطات العدالة الدينية والعرفية تدريبًا منتظمًا بشأن حقوق المرأة المتساوية في الأرض وكيفية حمايتها بشكلٍ فعال في نطاق اختصاصهم وتشجيع اتخاذ قرارات منصفة بشأن حقوق المرأة في الأرض[٧٥]. وهناك حاجة إلى الانخراط بشكلٍ إيجابي مع القادة العرفيين والدينيين والتقليديين وتطوير قدراتهم على حكم الأراضي وحل النزاعات المتعلقة بها وضمان عدم تشجيع الممارسات التمييزية بين الجنسين وتصحيحها وحماية الأقليات وتحقيق الامتثال لأحكام القانون التشريعي. ويمكن أن يكون نشر أمثلة جيدة على حالات سابقة عندما تم تفسير القانون لصالح المساواة بين الجنسين وسيلةً أخرى مفيدة.

ويمكن استخلاص الدروس من دولٍ مثل فلسطين والأردن وسورية والعراق، مما يشير إلى كيفية استخدام أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية لزيادة فرص حصول النساء على الأراضي في السياقات الإسلامية بدعمٍ من القادة التقليديين. وفي النيجر، وعلى الرغم من أن قانون الدولة يضمن حقوق الميراث على قدم المساواة بين الرجل والمرأة، كما تكفل أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية حقوق الميراث للمرأة، فإن الممارسات العرفية تستثني المرأة من وراثة الأرض. (انظر الى دراسة الحالة عن النيجر). كما يجب العمل على تعزيز قدرات الرابطات النسائية ، لأن تمكين المرأة والمشاركة المباشرة هما العنصر الرئيسي الذي سيؤدي إلى دعم قدرة المرأة على المطالبة بحقوقها في الأرض السكنية وحقوق الملكية ، و تحسين ظروفها العامة. هذا موضح في دراسات الحالة المدرجة في هذا التقرير.

2.8 التوصيات

يكون تحت تصرف النساء اللاتي يعشن في السياقات الإسلامية مجموعة واسعة من الأدوات لحماية وصولهن إلى الأرض: القوانين والأطر الدولية والقوانين الوطنية والإسلامية والعرفية. تعرض مختلف النظم معايير ومستويات مختلفة من الحماية، إلا أن التحليل المبين في هذا القسم إلى جانب دعم الدراسات الإفرادية للبلد تشير إلى عدم وجود اختلافات عصية بين النظم في الاعتراف بحقوق المرأة في الارض. وهذا يُوجِدُ حيزًا للحوار والتعاون بين المدافعين عن حقوق الإنسان ومناصري الشريعة الإسلامية وإدارات الأراضي العرفية ومجموعات المرأة وجميع أصحاب المصلحة الذين يرغبون في المشاركة في التنفيذ العملي لحقوق المرأة في الأرض. ويمكن النهوض بفهم جيد لمختلف الأطر القانونية المتعايشة في العالم الإسلامي وطريقة العمل معها، وتحليل دقيق لأكفأ مدخل محدد السياق من مداخل المشاركة. ويعد تحسين سيادة القانون ورفع مستوى الوعي القانوني والإلمام بالنواحي القانونية وتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء وآليات تسوية النزاع وتعبئة فئات المجتمع المدني تدخلات أخرى تحتاج لسد الفجوة القائمة بين القانون والممارسة. كما يعد تنسيق الجهود ومواءمة النظم والقوانين المعمول بها وتنمية قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يتعاملون مع الجوانب المختلفة هذه العناصر الرئيسية اللازمة لحماية حقوق المرأة في الأرض في السياقات الإسلامية. وتشمل التوصيات المحددة التي يبينها هذا القسم الآتي:

١- تعزيز وعي الأطر الدولية وفهمها على المستويين الدولي والوطني لتحفيز النقاش وحشد التغيير
٢- تعزيز مواءمة الدساتير والسياسات والقوانين الوطنية مع الأطر الدولية لحقوق الإنسان من خلال جهود متضافرة وحوار سياسي

72 المجلس الرزويجي للاجئني، أفغانستان.
73 المجلس الرزويجي للاجئني، يمكن أن تتغير الحياة.
74 إيفانز 2015 من اللجنة القانونية الدولية.
75 منظمة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٣- تطوير أو إصلاح الدساتير والقوانين بطريقة شاملة وبمشاركة النساء والرجال وإدراج أحكام تراعي الاعتبارات الجنسية بما في ذلك المعنية بالقضايا المتعلقة بالأرض.

٤- تعديل قوانين الجنسية والوصاية لضمان أن لا تشكل عقبات أمام وصول المرأة وأطفالها إلى الأرض.

٥- تجنب استقطاب المناقشة بشأن مصادر القانون المختلفة، وتعزيز النهج العملية بدلًا من ذلك وتعزيز الحوار بين المجتمعات أو المجموعات بهدف مشترك يتمثل في زيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض وتحسين ظروف المرأة عمومًا.

٦- زيادة المعرفة بقانون الأراضي في الشريعة الإسلامية في السياقات التي تشكل فيها عنصرًا مهمًا لتخصيص حقوق المسكن والأرض والملكية؛ ويتسم ذلك بأهمية خاصة للاضطلاع بأدوار صنع القرار لأشخاص مثل القضاة وقادة المجتمع وكذلك الأسر والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات المرأة التي تلجأ إلى قانون الأراضي في الشريعة الإسلامية في إدارة ممتلكاتها.

٧- تنمية القدرات وتغيير عقليات الشخصيات المهنية المشاركة في عملية التفاوض وإقامة وتسجيل الزواج.

٨- ضمان أن لا يمس التفسير الخاطئ لقانون الأراضي في الشريعة الإسلامية بحقوق المرأة في الأرض ولا سيما فيما يتعلق بالميراث.

٩- تعزيز نظام الملكية المتكامل الذي تستعرض فيه طرقًا مختلفة للوصول إلى الأرض والملكية والمسكن بطريقة شاملة وتكمل بعضها البعض.

١٠- فهم القوانين والممارسات العرفية المتعلقة بوصول المرأة إلى الأرض للعمل بصورة كافية مع القوانين والسلطات العرفية.

١١- رصد وتقييم أثر تغيير ممارسات إدارة الأراضي العرفية على وصول المرأة إلى الأرض لا سيما في السياقات المتأثرة تأثيرًا كبيرًا بالتغييرات المتعلقة بالأرض (على سبيل المثال المناطق شبه الحضرية والأراضي التي تنتقل من إدارات الأراضي العرفية إلى إدارات الأراضي الرسمية والأماكن التي تجري فيها استثمارات ضخمة وما إلى ذلك).

١٢- الدعوة لإجراء تغيير يراعي الاعتبارات الجنسية في قوانين وممارسات الأراضي العرفية.

العمل مع النظم القانونية المتعددة: توصيات محددة

١- فهم تعددية النظم القانونية الموجودة في السياق والسعي إلى اتساقها وتوفيقها ومواءمتها. ومن الضروري، بصفة خاصة، توضيح العلاقة بين النظم القانونية المختلفة وأهميتها وإمكانية استخدامها في مختلف الظروف لتجنب المفاضلة بين المحاكم والتداخل في الولايات.

٢- تقييم النظام القانوني الحالي الذي يعرض احتمالات أفضل فيما يتعلق بالوقت والحجم والاستدامة ومستوى المعرفة والقبول من الجهات الفاعلة المحلية واعتبارات الإنفاذ وما إلى ذلك عندما يكون هنالك حاجة للتدخل. وعند اختيار الإطار الأفضل كمدخل لاتخاذ الإجراءات ينبغي أن تفكر التدخلات قصيرة الأمد لتخطيط الجهات الإنسانية الفاعلة في التأثير طويل الأمد لقرارها فيما يتعلق بقضايا التنمية (على سبيل المثال، إذا قوض العمل مع الهياكل تسوية منازعات الأراضي العرفية نظام القضاء الرسمي على المدى الطويل) .

١٥- عدم المساس بدساتير الدولة وقوانينها

١٦- تنمية قدرات وعقول مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في تعزيز حقوق المرأة في الأرض في السياقات ذات التعددية القانونية لفهم الطابع المعقد لمختلف الأنظمة وتفاعلها.

زيادة فرص لجوء المرأة إلى القضاء وآليات تسوية المنازعات: التوصيات المحددة

١- ضمان إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء وآليات تسوية النزاع

٢- تنمية القدرات المتعلقة بقضايا الأرض والاعتبارات الجنسية وحماية الأقليات وما إلى ذلك لمختلف موظفي إدارة القضاء بما في ذلك الرسمية والدينية والعرفية.

٣- وضع آليات تسوية النزاع البديلة موضع التنفيذ عند اللزوم

٤- مراعاة أهمية وصول المرأة إلى آليات تسوية منازعات الأراضي القائمة على المجابهة التي لا تضر أو تعرض العلاقات الأسرية للخطر.

٥- حشد الموارد البشرية والمالية والقانونية والتقنية الكافية لإعمال القضاء وآليات تسوية النزاع.

٦- وضع مجموعة شاملة من المبادرات موضع التنفيذ لمواكبة المحاكم الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك المساعدة القانونية المتوفرة ميسورة التكلفة والمعلومات والمشورة القانونية والمساعدة القانونية والتمثيل والوساطة ومراكز الاستماع أو المحال القانونية وما إلى ذلك؛

٧- تحسين إمكانية الوصول القانوني وزيادة المعرفة بالقانون وتبسيط وترويج النصوص القانونية وزيادة استخدام اللغات المحلية في الوثائق القانونية وما إلى ذلك؛

٨- وضع مختلف أنواع الدعم العملي التي تسهل لجوء المرأة إلى القضاء موضع التنفيذ (على سبيل المثال الدعم المالي والمبادرات المحلية المخصصة وإزالة العوائق التي تعترض السفر أو التماس القضاء القانوني المستقل والتمثيل في المحاكم وما إلى ذلك).

١١- تعزيز ودعم وتنمية قدرات الجمعيات النسائية للتعامل مع القضايا الإنمائية والمتعلقة بالأرض والأوسع نطاقًا وقضايا التمكين.

غزة[21]

كيف تمكنت الآليات العرفية لحل النزاعات بسد الفجوات التي نتجت عن نظام المحاكم الرسمية في سياق هش متأثر بالصراعات

تبين الحالة الموثقة جيدًا[22] لتطور آليات حل النزاعات على الأراضي في غزة كيف يلجأ الناس والنساء إلى نظام العدل العرفي في سياقٍ متأثرٍ بنزاعٍ طويل الأمد حيث تضعف المؤسسات وتندر القدرات والموارد المطلوبة للحفاظ عليها. وللمحاكم المدنية (النظامية) ولاية قضائية على المطالبات والنزاعات المتعلقة بالأراضي، ولكن أضعفتها حماس بشدة عندما سيطرت على غزة في عام 2007. وقد اجتمع النقص الحالي في القضاة مع استبدال قضاة السلطة الفلسطينية مع تعين قضاة جدد من حماس، كثيرٌ منهم تجربته ضعيفة أو معدومة. ويخدم القضاة الـ 37 المتبقين عدد سكان يبلغ 1.7 مليون نسمة، مما يؤدي إلى تأخيرٍ طويل وابتعاد الناس عن المحاكم النظامية. كما شعرت بعض النساء بأن رفع القضايا أمام المحكمة قد أدى إلى استياء علاقاتهن مع أفراد الأسرة، رغم أن آخرين شعروا بأن الأمر يستحق المخاطرة من أجل متابعة حقوقهم سواء من حيث المبدأ أو كضرورةٍ اقتصادية.

وظل السكان يستفيدون من المحاكم الشرعية التي تُعتبر أسرع وأرخص من المحاكم النظامية ومنصفةً بشكل معقول بالنسبة للمرأة رغم انعدام التمثيل النسائي. ومع ذلك، ثبت حتى أن التكاليف الأقل ما زالت باهظة للغاية بالنسبة للسكان الفقراء والمشردين. ووفقًا لأبحاث المجلس النرويجي للاجئين، فقد كانت هناك زيادة بين عامي 2004 و2010 تُقدر بـ 20 إلى 25 بالمائة في الحالات التي تم الاستماع إليها قبل الجهات الفاعلة في حل النزاعات العرفية (بلغت 41،000 حالة خلال هذه الفترة) مثل المختارون (قادة الأسرة وشيوخ العشائر المعينون من قبل وزارة الداخلية والمُسجَّلين لديها لعائلاتٍ بعينها أو أحياء أو مناطق مخيمات أو قبائل أو مدن) أو رجال الإصلاح (الوسطاء التقليديون المسجلون أيضًا) ولجان الرابطة التي أنشأتها رابطة علماء فلسطين التابعة لحماس ولجان الإصلاح. ويتلقى أعضاء لجان الرابطة أجرًا شهريًا مما يجعل الخدمات التي يقدمونها مجانية. ويبدو أن الآليات العرفية لحل المنازعات في غزة تعاني من نقاط ضعفٍ رئيسية، كون المتنازعين ليسوا ملزمين بالتعاون مع العملية وحقيقة أنه لا توجد آلية للتنفيذ (باستثناء قرارات لجنة الرابطة التي يمكن أن تنفذها الشرطة كما هو الحال بالنسبة للأحكام القضائية الرسمية[23]). علاوة على ذلك، فإن المختار غالبًا ما يكون جزءًا من العائلة الممتدة وبالتالي يكون لديهم مصالح شخصية في النزاعات مما يجعلهم أقل نزاهةً وفعالية. ومع ذلك، وعلى الرغم من أوجه القصور الواضحة، دخلت آليات بديلة لتسوية المنازعات لملء الفراغ الذي خلفه النظام الرسمي، مما يوفر حلًا ناجحا – وإن كان غير كامل – لمنازعات حقوق الأراضي والإسكان والملكية على المدى القصير والمتوسط.

21. حقائق على أرض الواقع: حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية في قطاع غزة (2013). المجلس النرويجي للاجئين.
22. المجلس النرويجي للاجئين، يمكن تغيير الحياة + تقرير غزة.
23. "الآليات العرفية لتسوية المنازعات في غزة"، المجلس النرويجي للاجئين، 2011.

© سيد ياسر القادري

3 كيف يمكن للمرأة الحصول على الأرض: حَدِّدْ أفضل الخيارات للسياق الخاص بك

يمكن للنساء في العالم الإسلامي امتلاك أراضي باسمهن الخاص أو استخدام أرض شخص آخر أو العيش فيها. ويعتبر كلا خياري الحيازة صحيحًا وبحاجة إلى التعزيز وجعله أكثر استجابة للاعتبارات الجنسية، مع الأخذ بالاعتبار أن الوصول إلى الأرض ليس غاية في حد ذاته ولكن طريقة لتحقيق أهداف الحياة المهمة الأخرى مثل المسكن اللائق وفرص كسب المعيشة والأمان والكرامة وما إلى ذلك. تبين هذه الوحدة الطرق الأكثر شيوعًا التي تصل المرأة من خلالها إلى الأرض وتبين سمات ومزايا وعيوب كل منها. وتعكس ما يمكن عمله لتعزيز كل خيار حيازة، والخيارات التي تصف أكثر بالطابع الاستراتيجي التي تعتمد على السياق والنتائج المتوخاة واحتياجات الحيازة وتطلعات مختلف النساء في السياق الخاص.

3.1 الملكية

إن ملكية الأراضي هي أكثر الخيارات تفهماً ومباشرة للحصول على الأراضي وتعتبر عمومًا أكثر أنواع الحيازة التي يمكن للمرأة أن تطمح إليها وفي الحقيقة، فإن الواقع أكثر تعقيدًا ودقة[76]. ويمكن للمرأة في العالم الإسلامي الحصول على ملكية الأراضي من خلال طرقٍ مختلفة بعضها يشبه الخيارات المتاحة للرجال والنساء في أجزاءٍ أخرى من العالم والبعض الآخر محددٌ للنساء في السياقات الإسلامية. وهناك اختلافاتٌ كبيرةٌ حول كيفية الوصول إلى هذه الخيارات في الممارسة وفقًا للبلد المحدد أو السياقات المحلية (على سبيل المثال: المناطق الحضرية / الريفية والدول ذات المؤسسات القوية / الضعيفة والسياقات المتأثرة بالصراعات / النزاعات وما إلى ذلك). فكل واحدةٍ من الطرق التي يمكن من خلالها للمرأة أن تحصل على ملكية الأرض مزايا وعيوب تحتاج إلى النظر فيها في السياق المحدد.

الشراء

لا تختلف القوانين في جميع الدول الإسلامية عن غيرها في الأجزاء الأخرى من العالم، فهي تسمح لكلٍ من النساء والرجال بشراء الأراضي والسكن والممتلكات، كما تسمح أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية بذلك أيضًا بالتساوي. وتحدث النبي محمد – صلى الله عليه وسلم –عن حقوق الملكية لكلٍ من الرجال والنساء. وتبين الأدلة التاريخية الواردة من عدد من البلدان الإسلامية أن النساء من جميع الخلفيات الاجتماعية يمتلكن ويملكن ويبيعن ويتبادلن ويهبن الملكية[77]. وكما في جميع هذه الجوانب، يحق للمرأة الحصول على معاملةٍ متساويةٍ مع أفراد الأسرة من الذكور. ولكن من الناحية العملية، لا تشتري النساء في كثيرٍ من الأحيان مساكن أو أرض. وهذا ناتج عن مجموعةٍ من الأسباب المتصلة تعتمد أهميتها المحددة على البلد مثل انخفاض مستوى تعليم المرأة والبطالة أو العمالة الناقصة، وعدم كفاية الموارد المالية ومحدودية الحصول على الائتمان، وخاصة للعاملات في القطاع غير الرسمي أو يكن «عاملاتٍ غير مرئيات» في الأعمال العائلية. والأمر الأكثر شيوعًا هو أن تشتري النساء أراضيهن أو منازلهن في المناطق الحضرية بدلًا من المناطق الريفية وذلك بفضل البيئة المواتية التي تسمح للنساء بأن يحصلن على دخلهن الخاص وتعليمهن الكافي للذهاب عبر العملية القانونية للحصول على ملكية الأرض والتغلب على الوصمة الاجتماعية التي تنطبق في بعض السياقات على النساء اللواتي يعشن بمفردهن. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن ملكية المرأة لقطعة أرضٍ أو منزلٍ لا تعني بالضرورة أنها تتحكم في الطريقة التي يتم بها استخدام هذه الممتلكات وإجراء المعاملات عليها وتحقيق الربح منها وكيفية استخدام الربح أو الدخل الناتج عنها. لذلك، لا يمكن اعتبار ملكية الأرض وحدها ضمانًا كافيًا للتمكن من الحصول على الأرض واستخدامها والسيطرة عليها. ومع ذلك، فإن زيادة ملكية المرأة للأرض هدفٌ مهم يجب أن يمثل أولويةً بالنسبة للبلدان والمجتمعات. وقد ثبت أن لهذا لها تأثير إيجابي على تمتع المرأة بمجموعة واسعة من حقوق الإنسان بالإضافة إلى التأثير إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد الأسرة ، على النحو المبين في الوحدة ١.

الهبات

يمكن للنساء – كما هو الحال بالنسبة للرجال – الحصول على هباتٍ من الرجال أو النساء ومعظم الأحوال من الآباء أو الإخوة

76 أنظر الأجزاء الخاصة بسلسلة حقوق الأرض والقانون العرفي وغيرها.

77 عرض فاطمة عبد القادر عن «المرأة والأرض «في جلسة حول أدوات الأرض لزيادة أمن حيازة النساء في لمجتمعات المسلمة ، 4-2 مارس 2014 ، القاهرة ، مصر ، المصريمعهد المسح.

أو الأزواج. وغالبًا ما يتم تلقي هذه الهبات في نقاطٍ مهمة في حياة المرأة مثل الولادة أو الزواج أو إنجاب الأطفال، ويمكن أن تتكون تلك الهبات من المجوهرات والملابس والمال، ولكن قد تتكون أيضًا من الأرض والممتلكات. ويمكن أن تنطوي هبات الأرض على الملكية الكاملة أو يمكن أن تقتصر على استخدام الممتلكات أو التمتع أو الانتفاع بها. وبالتالي يمكن أن تكون المرأة المستفيد الوحيد من هبات الأرض أو أن تكون واحدةً من المستفيدين الذين يتقاسمون حقوق الأرض في ملكيةٍ معينة.

إن تلقي الهبات ليس مقصورًا على العالم الإسلامي، ولكن في العالم الإسلامي تُمنح الهبة أيضًا كتعويضٍ عن حصةٍ أقل للمرأة في الإرث، كما تم ذكره كنظام الملكية المتكاملة في القسم ٢،٤ من هذا المنشور. و ذلك يمكن اعتباره «منظور دورة حياة متكامل» التي يمكن للعائلات المسلمة استخدامها عند قيامهم بتخطيط ممتلكاتهم جنباً إلى جنب مع المهر والميراث الموصوف أدناه. وينادي عددٌ من شركاء الشبكة العالمية لأدوات الأراضي بتطبيق أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية والتي تتعلق بالهبات، فهي تعتبر خيارًا عمليًا لزيادة ملكية النساء للمسكن والأراضي والممتلكات[٧٨]. ويعتبر التقييم الدقيق للأراضي والممتلكات عنصرًا أساسيًا يمكن أن يضمن الإنصاف في هذه العملية.

المهر

في الزيجات بين المسلمين، المهر هو المال الذي يدفعه العريس أو يعد بدفعه في المستقبل للعروس عند الزواج. ويُعتبر المهر استحقاقًا للزوجة وجانبًا أساسيًا من جوانب الزواج، في حين أنه في بعض السياقات قد لا يكون شرطًا قانونيًا مطلقًا لصلاحية الزواج، ولكنه في معظم البلدان لا يعد المهر هدية اختيارية، بلهو حق شخصي واجب النفاذ بما يعادل عقدًا. ففي إيران على سبيل المثال، قد يؤدي رفض دفع المهر إلى السجن. إن التوثيق المدني ووجود شهادة زواج مكتوبة مهمان جدا لإنفاذ حقوق المرأة من خلال المهر. وقد يتكون المهر من الأرض أو حقوق الاستخدام مع قيمةٍ مالية أو الماشية أو المحاصيل أو النقد أو المجوهرات. وهناك اختلافٌ كبيرٌ في كمية وطريقة الأداء وعادةً ما يتم تحديد القيمة من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأطراف في الزواج. والمهر هو لفائدة الزوجة فقط ويمكنها التصرف فيه كما يحلو لها، حيث إنه ليس من المتوقع أن تقدمه إلى العائلة على الرغم من أن هذا يحدث في الواقع. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن موافقة الزوجة على المهر لا تعني تنازلها عن حقوقها في الممتلكات الزوجية المشتركة.

78 سيت وليم، اللجنة القانونية الدولية، حالة إندونيسيا.

ولقد تغيرت أهمية المهر ودوره في حماية حصول النساء على الأرض على مر السنين. وعلى الرغم من أنه قد شكل تاريخيًا جزءًا مهمًا من ثروة المرأة وأرضها، فقد تراجع في بعض المجتمعات الإسلامية المعاصرة كقاعدةٍ اجتماعية. وقد واجهت النساء في بنجلاديش[٧٩] نقصًا عامًا في الوعي بحقوق المهر، فغالبًا ما يعتبرنه «وعدًا لا يعزم الزوج على تحقيقه». وفي فلسطين، تشير السجلات في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[٨٠] إلى أن المهر يصل إلى ١٥ إلى ٢٠ في المائة من ثروة النساء في الطبقة المتوسطة والعليا، ولكن على مر السنين انخفض هذا المعدل. وفي حين كان المهر أكبر نفقة بالنسبة للزوج، فقد أصبح توفير المسكن للزوجين منذ الستينيات هو التكلفة الرئيسية بسبب ارتفاع أسعار الأراضي[٨١]. وهذا يؤثر سلبًا على المرأة مرتين: أولًا، إن البيت الذي يُبنى أو يُشتري للزوجين هو في كثيرٍ من الأحيان ملكٌ للزوج؛ وثانيًا، فإن الحلزونية التصاعدية في أسعار الأراضي تحد من قدرة المرأة على شراء الأراضي من ثروة المهر أو مصادر الدخل الأخرى.

ومع ذلك، لا يزال المهر في جميع أنحاء العالم الإسلامي أداةً مهمة في أيدي النساء لأسبابٍ عديدة ولا سيما في حالة الطلاق. فإذا كانت الزوجة تسعى للحصول على طلاقٍ قضائي، فمن المرجح أن تخسر مهرها، حيث إنه من المتوقع أن تُقدم بعض التعويض لزوجها. وعلى الجانب الآخر، إذا أراد الزوج الطلاق عن طريق إلقاء اليمين، يكون ملزمًا بدفع كامل مبلغ المهر المتبقي، وهذا قد يثني الرجال عن الطلاق عن طريق إلقاء اليمين. ويمكن للنساء استخدام هذا المبلغ لتخفيف العواقب المالية السلبية للطلاق بما في ذلك الحصول على شكلٍ ما من الأرض أو السكن لنفسها ولأسرتها. ولذلك، فإن المهر هو في الغالب الأصل الوحيد الذي يمكن للمطلقات المسلمات الحصول عليه حين يتم حظر الملكية الزوجية المشتركة أو في حالة عدم وجودها من الأساس. وتزداد أهمية المهر في غياب نفقات الرعاية بالنسبة للمطلقات المسلمات.

وللمرأة أيضاً خيار التنازل عن حقوق المهر في مقابل حضانة الأطفال، وهذا الجانب موثقٌ بشكلٍ جيد في أفغانستان حيث يمنح المرأة المطلقة بعض السيطرة الإضافية على أسرتها وأطفالها[٨٢] ويقدم بعض الدروس المفيدة حول كيفية تعزيز حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية في سياقات النزوح والصراع. ويوثق مثال أفغانستان كذلك كيفية تعزيز حقوق المرأة في السكن ، والأرض والملكية في سياقات النزوح والنزاع. وبهذا المعنى، يمكننا أن نرى بوضوح أهمية هذه القاعدة الاجتماعية للمرأة على الرغم من أن أية أحكام تتطلب – لكي تؤدي دورها جيدًا – وجود أو إنشاء

79 هبة، 1996.
80 تركار (تحقق من المرجع بالضبط).
81 مورز، 1995.
82 منشور صادر عن المجلس النرويجي للاجئين.

أفغانستان[٢٤]

توضح هذه الحالة كيف أن المهر هو خيارٌ قابلٌ للتطبيق لتعزيز حصول المرأة بشكلٍ مستقلٍ على حقوق المسكن والأرض والممتلكات في سياقٍ متأثرٍ بالصراع يتميز بمؤسسات الدولة الضعيفة

في المناطق الريفية في أفغانستان، عادة ما يتخذ الميراث والمهر شكل الأرض وهما مصدران أساسيان لحصول المرأة المستقل على حقوق المسكن والأراضي والممتلكات، مما يشكل سبيلًا مهمًا للتمكين الاقتصادي للمرأة الأفغانية. ويمثل المهر شبكة أمانٍ مهمة للنساء في بلدٍ عانى 76 في المائة من سكانه من النزوح21 ولا يزالون يعانون من ضيق العيش. وفي معظم الحالات، تطالب النساء بحقهن في المهر عندما يجدن أنفسهن في حالةٍ معينةٍ من الكرب كما هو الحال في حالة الانفصال أو الطلاق بوفاة أزواجهن.

وكما هو الحال بالنسبة للميراث وعلى الرغم من أن المهر حقٌّ مشروعٌ معترفٌ به في الأحكام الدينية والقانونية، فإن النساء غالبًا ما يزعمن أنه الملاذ الأخير في حالات الضعف الشديد حيث لا يمكن أن يكون هناك أي ضررٍ إضافي لمركز المرأة داخل الأسرة والمجتمع. .

وأشارت نحو 40 في المائة من النساء اللواتي تمت مقابلتهن إلى أن الأعراف الثقافية تمنعهن من طلبه أو تلقيه لأنه يُعتبر متشابهاً إلى حدٍ كبير مع التسول وجلب العار للزوج كونه غير قادر على إعالة الزوجة. وبما أن الأرض غالبًا ما تكون الأصل القيِّم الوحيد، فغالبًا ما تستخدم النساء المهر كأداة مساومة للتفاوض من أجل قضايا مهمة أخرى مثل الاحتفاظ بحضانة الأطفال.

وتُظهر حالة أفغانستان كيف أن حقوق المرأة في المهر يمكن أن تكون خيارًا قابلًا للتطبيق لتعزيز حصول المرأة على السكن والأرض وحقوق الملكية على المدى القصير والمتوسط في سياق القانون التشريعي والمؤسسة الحكومية التي لها تأثيرٌ محدود خاصةً في المناطق الريفية. ويمكن تعزيز الآليات التقليدية لتسوية المنازعات لضمان استخدام هذا الخيار بشكلٍ أكثر اتساقًا لحماية حقوق المرأة.

24. المرجع ذاته

© , منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة /يامن ياسم

نظم دعم تكميلية مثل إنشاء محكمةٍ أو نظامٍ لتسوية المنازعات ووجود هيكلية اجتماعية ومؤسسية يمكن للمرأة أن تلجأ إليها لطلب المعلومات والمساعدة.

الميراث

في حين لا توجد أرقامٌ موحدة حول طرق حيازة الأراضي، إلا أن الأبحاث حول سياقاتٍ أو مجتمعاتٍ محددة تبين أنه ليس من النادر أن يتم الحصول على الأغلبية الساحقة من الأرض من قبل الرجال والنساء من خلال الميراث خاصةً في المناطق الريفية. وبالمقابل، هناك أدلة متزايدة على أن الميراث هو السبيل الرئيسي أمام النساء للحصول على ملكية مستقلة للأراضي والممتلكات في العالم الإسلامي مما يشير إلى أهمية وجود فهمٍ أفضل لكيفية جعل عمليات الوراثة أكثر استجابةً من الناحية الجنسانية. ولهذا السبب، يقدم هذا القسم نظرة عامة مختصرة على هذا الموضوع ، في حين أن الوحدة ٤ مكرسة بالكامل لهذا الموضوع المهم.

يبلغ نصيب المرأة في قانون الأراضي الإسلامية عمومًا نصف نصيب الذكر على الرغم من أنه في بعض الحالات النادرة قد يكون لهن نصيبٌ مساوٍ أو أكبر من نصيب القريب الذكر. ولطالما اعتُبرت حقوق المرأة المسلمة الأقل في الميراث من وجهة نظر البعض علامةً على وضع المرأة المتدني في الشريعة الإسلامية وعنصرًا أساسيًا للقلق، خاصة أن قوانين الدول في العالم الإسلامي تعيد إلى حدٍ كبير تأكيد هذه الأحكام مع القليل من الاستثناءات الملحوظة. من ناحية أخرى ، يلاحظ آخرون أن نصيب المرأة من الميراث الأقل في الإسلام له ما يبرره من حيث مسؤولياتهم المالية الأقل للحفاظ على الأسرة.

وتضيف الممارسات العرفية والممارسات التي يسيطر عليها الذكور طبقةً من التعقيد تجعل الوضع أكثر صعوبةً في بعض السياقات كما هو موضحٌ في دراسات الحالة الخاصة بالنيجر أو فلسطين والأردن، بينما في سياقاتٍ، يخفف القانون العرفي مثل هذه العيوب ويوفر خيارات إيجابية للحصول على الأرض كما هو الحال في إندونيسيا وماليزيا.

ومع ذلك ، فإن التحديات في قوانين وممارسات الميراث لا تقلل من أهمية الميراث كوسيلة رئيسية للنساء (والرجال) للوصول إلى الأراضي والممتلكات. تحتاج الحكومات والمدافعين عن حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في مجال التنمية

إلى تركيز انتباهها على كيفية جعل ممارسات الميراث منظمة ومدارة بشكل أفضل، وبشكل عام أكثر استجابةً للناحية الجنسانية. تحلل الوحدة ٤ هذا الموضوع وتقدم توصيات حول كيفية تحسين وصول المرأة إلى الأرض من خلال الميراث.

الملكية المشتركة وملكية المجموعة

يمكن للمرأة أن تملك الأراضي في ملكيةٍ مشتركة أو ملكيةٍ جماعية بمختلف أنواعها. والملكية الزوجية المشتركة هي الممتلكات التي اكتسبها الزوجان خلال حياتهما معا، ومن الممكن أن تكون الملكية المشتركة هي التي توفر أكبر إمكانية لإحداث تغييرٍ في حياة المرأة على المدى القصير وفي سياقات كثيرة. وحتى في المجتمعات التي تتسم بالمساواة النسبية بين الجنسين مثل إندونيسيا، لم يتم تسجيل سوى ثلث الأرض التي تم اكتسبها الزوجان خلال الزواج من خلال سندات الملكية المشتركة التي تحمل اسم الزوج في معظم الوثائق على الرغم من استخدام النساء للأراضي وأحيانًا بشكلٍ حصري[83]. كما ينبغي أن تكون الملكية المشتركة للزوجين هي القاعدة عندما يتم توفير إمكانية الحصول على الأراضي والمسكن أو تسهيلها أو دعمها من قبل الحكومات أو المنظمات التنموية. وقد بدأ قبول هذا التحول المُهم في النموذج – والذي ينادي به أصحاب المصلحة الرئيسيون بقوة – ببطءٍ كقاعدة من قبل المنظمات الدولية، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي فعله لضمان أن تكون الملكية المشتركة للزوجين مدعومةً أكثر ومشمولة بصورةٍ أكثر استمرارية وروتينية في التدخلات المتعلقة بالأرض والسكن، بما في ذلك في السياقات المتأثرة بالصراع. وتعتبر الوحدة الخامسة في هذا التقرير مكرسةً بشكلٍ كبير لهذا الموضوع.

ومع ذلك، فإن الملكية المشتركة لها تطبيقاتٌ أخرى مثل تسجيل الأراضي أو المساكن بأسماء أكثر من فرد من أفراد الأسرة مثل الأخوة والأخوات، وهو خيارٌ يمكن استخدامه في معالجة القضايا المتعلقة بحقوق المرأة في الميراث. كما يمكن أن تفيد الملكية المشتركة النساء في الزيجات متعددة الزوجات ويمكن النظر في خيار تخصيص حصصٍ مختلفة من الملكية لأفراد مختلفين. علاوة على ذلك، فقد ثبت أن ملكية الأراضي التقليدية من قبل المجموعات النسائية هي خيار قابل للتطبيق لضمان حصول النساء على الأراضي الزراعية كما في السنغال على سبيل المثال كمت هو موضوح في المثال المدرج.

الملكية المشتركة لا تخلو من التحديات. وغالبًا ما يرتبط ذلك بالشروط والعمليات المعقدة والشاقة التي يجب أن تخضع لها النساء إذا أرادن تحقيق حقوقهن الكاملة في الأرض والسكن والممتلكات. وينبغي التخفيف من هذه المخاطر من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الدعم المقدم إلى المرأة.

3.2 حقوق الاستخدام

على الرغم من أن الملكية تُعتبر بوجهٍ عام أفضل وأحسن خيارٍ للحيازة بما في ذلك بالنسبة للنساء، فإن غالبية النساء في العالم الإسلامي يحصلن فعليًا على الأرض والمسكن من خلال ما يعرف أحيانًا على أنه «حقوقٌ ثانويةٌ» ويتمثل معظمها في حقوق استخدام ممتلكات الآخرين. وكثيرًا ما تحصل النساء على حقوق الاستخدام في الأرض والمسكن والممتلكات من خلال علاقتهن مع أفراد الأسرة ومعظمهن الأقارب الذكور كالآباء والأزواج والإخوة والأطفال. ولا تقدم مثل هذه «الحقوق الثانوية» بالضرورة حمايةً أقل من الإخلاء طالما أن العلاقات الاجتماعية الأساسية صلبة. وتعيش النساء ويعملن في ممتلكات أقاربهن (الذكور)، وهناك مؤشراتٌ واضحةٌ على أن الكثيرات منهن لا يشعرن بعدم الأمان في مثل هذه الترتيبات ولا سيما في أوقات السلم والاستقرار الاجتماعيين. وكما هو الحال في معظم أنحاء العالم الأخرى، يعيش الأطفال والفتيات والشابات والنساء غير المتزوجات في المنزل وعلى الأرض التي يملكها «رب الأسرة» والتي يمكن اعتبارها في كثيرٍ من الحالات نوعًا آمنًا للغاية من الحق الثانوي. وغالبًا ما يتمتع آباء أصحاب الأراضي بفرصٍ آمنةٍ ومتساويةٍ نسبيًا في الحصول على الأراضي والمسكن.

القوة التي تحمي بها هذه الخيارات حقوق المرأة تعتمد بشكلٍ كبير على عددٍ من العوامل هي: نوعية العلاقات مع الأقارب والاستقرار في تكوين الأسرة وتوازن القوى داخل الأسر وتغير الاحتياجات والأولويات وتفضيلات أفراد الأسرة، والأعباء الاقتصادية واستقرار المجتمع وغيرها الكثير. ويُعتبر النساء اللواتي يتمتعن بمستوى جيد من التعليم ولديهن إمكانية الحصول على دخلٍ مستقلٍ أكثر قدرةٍ على وجه العموم على إنفاذ حقوقهن الثانوية في الأرض والممتلكات، وهما من الأسباب الرئيسية التي تجعلهن قادراتٍ على التعبير عن مصالحهن داخل الأسرة والوصول إلى أنظمة العدل الرسمية أو غير الرسمية.

ولكن الوصول إلى ضمان الحيازة من خلال حقوقٍ ثانويةٍ يُشكل أيضًا عددًا من المخاطر التي ينبغي التخفيف منها متى أمكن ذلك أو التي يمكن أن تجعل هذه الخيارات غير قابلة للتطبيق على الإطلاق. ويتمثل أحد أكثر المخاطر الحالية في أن يُنظر إلى النساء على أنهن عمال – أو حتى عمال بدون أجر – على الأرض والممتلكات التي يعشن ويعملن عليها بدلًا من امتلاك حقوق أكثر

83 براون، جينيفر: «حقوق المرأة الريفية في الأرض في جافا – إندونيسيا: يدعمها قانون الأسرة ويقوضها تسجيل الأراضي»، بالك ريم إل، بولي جيه، 12 (2003): 631.

الأردن:

كيف يمكن للنُهج متعددة القطاعات والجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة والمجتمع المدني بدعمٍ من الأفراد المثالين وبتوجيه من الأطر الدولية أن يكون لها أثر إيجابي على حصول المرأة على الأرض وتحسين ظروفها بشكلٍ عام.

في الأردن كانت هناك مساحةٌ صغيرةٌ لمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[25]. فالطبيعة الأبوية للمجتمع والمواقف الثقافية التي يُتوقع أن يوفرها الرجال لأسرهم تنعكس سلبًا على تمكين المرأة اقتصاديًا وحصولها على الأراضي والممتلكات. وعلى الرغم من أن التشريع الأردني لا يمنع حصول المرأة على الأرض[26]، إلا أنه غالبًا ما يتم استبعاد النساء من ملكية الأرض[27] من قبل أسرهن لمصلحة الأقارب الذكور، ويتم ذلك في بعض الأحيان بموافقتهن أو استحسانهن. وكشفت منظمة المرأة العربية عن وجود روابط بين «جرائم الشرف» وقضايا الميراث[28]. علاوةً على ذلك، فإن وضع المرأة المتدني على المستويين الاقتصادي والاجتماعي يعرقل قدرتها على شراء الأراضي والمساكن باسمها[29]، وتميل الأسر الريفية التي تعيلها النساء إلى أن تكون من بين الأفقر على الإطلاق بسبب قلة إمكانيات الحصول على ضمان الحيازة والائتمان[30]. ولكن الأمور تغيرت على مدى العقود الثلاثة الماضية وحسنت المرأة الأردنية من ظروفها العامة بما في ذلك فيما يتعلق بالحصول على الأراضي والممتلكات.

وقد بدأ الأردن في إدخال مجموعةٍ من الإصلاحات لصالح المرأة، كما أدى الاستثمار الكبير في التعليم إلى رفع معدل محو الأمية بين النساء من 55 إلى 99 في المائة وانخفضت معدلات الخصوبة ووفيات الأطفال وارتفع متوسط العمر المتوقع وتحسنت نوعية الحياة بشكلٍ عام. وفي عام 1992، صدقت الأردن على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة رغم وجود تحفظاتٍ على بعض المواد[31]؛ وتسمح القوانين الوطنية للمرأة بامتلاك الأراضي والممتلكات واقتنائها وإدارتها. وكان حجر الزاوية في هذا التغيير هو مشاركة الأميرة بسمة بنت طلال شقيقة الملك الراحل حسين في تعزيز حقوق المرأة. وتترأس الأميرة بسمة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وتتولى مسؤولية وضع استراتيجياتٍ وطنية لصالح المرأة بالتعاون مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص.

كما شاركت في عددٍ من المنظمات غير الحكومية المكرسة للنهوض بحقوق المرأة بما في ذلك الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، وهو منظمةٌ غير حكومية تعمل على حقوق المرأة في الميراث من بين أمورٍ أخرى. ويشدد الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية على أن حق المرأة في الميراث هو حقٌّ مشروع ينظمه القانون الوطني وأحكام الشريعة الإسلامية وأن حرمان المرأة من الميراث لا أساس له من الناحية الدينية والقانونية[32]. كما ساهمت الحملات الحكومية وغير الحكومية المؤيدة لحماية الأسرة ومنع العنف ضد المرأة – حيث يُعتبر الحرمان من الميراث شكلًا من أشكال العنف – في خلق بيئةٍ مواتية مما أدى إلى زيادة عدد النساء اللائي يطالبن بحقوقهن. وقد أدّى إنشاء المجلس الوطني لشؤون الأسرة الذي ترأسه حاليا الملكة رانيا[33] – ملكة الأردن – إلى زيادة تعزيز التزام البلد بتمكين المرأة.

ونتيجةً لهذه الجهود المشتركة، تزداد ملكية المرأة للأرض، حيث تشير مديرية الأراضي والمساحة إلى أن خمسة عشر بالمائة من جميع مالكي العقارات في الأردن في عام 2006 هم من النساء (مقابل 10 بالمائة في عام 1999). وسجلت نفس الإدارة أيضاً زيادةً في عدد النساء اللواتي سجلن ممتلكاتهن من أكثر بقليل من خمسين ألفاً في عام 2010 إلى أكثر من تسعين ألفًا في عام 2012[34]. ولا يزال هناك عددٌ من العقبات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في الأردن، وخاصةً فيما يتعلق بالحصول على الأراضي. ولا تزال المرأة غير متساوية مع الرجل أمام القانون، وهناك مجالٌ للتحسين في التصدي للعنف ضد المرأة، وتستمر الفجوة بين الجنسين في السياسة على الرغم من الحصص المخصصة للنساء[35].

ومع ذلك، يمكن ملاحظة مؤشراتٍ واضحةٍ على التطور الإيجابي نتيجةً للتعزيز المشترك لحقوق المرأة من جانب الحكومة وزيادة الدعم والتوعية من جانب منظمات المجتمع المدني ووجود أبطال التغيير ذوي النفوذ والاحترام. وبالمثل، يبدو أن تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم للجميع بما في ذلك النساء والحد من العنف ضد المرأة له أثرٌ إيجابيٌ على حصول المرأة على الأراضي والممتلكات.

25. المشاركة الاقتصادية في تقييم مراعاة الجوانب الجنسانية في دولة الأردن، تقرير البنك الدولي رقم: ACS5158، يوليو 2013، ص 8.
26. تقرير الأردن المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 2006، لجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأردن، 3 – 4، ص 94 – 95.
27. غالبا من خلال الهبات أو التوريث.
28. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، جمعية معهد تضامن النساء الأردني، الأردن، 2014.
29. المرجع ذاته، ص 25.
30. الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، الأردن – الملف الجنساني للدولة، 2009، ص 24، يمتلك فقط 44% من الأسر التي ترأسها النساء أراضٍ زراعية، حيث يملك ثلاثة أرباع هذه النسبة أقل من 2 هكتار. كما تتملك تلك الأسر أصولًا أقل بالمقارنة بالأسر التي يرأسها الذكور، ويتلقى 21% فقط منهم قروضاً للتنمية الزراعية (مقابل 43% من رؤساء الأسر الذكور).
31. المادة 9 (تتعلق بالجنسية)، المادة 15 (تتناول حرية الفرد في اختيار مسكنه ومنزله)، المادة 16 (تتعلق بمسألة المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية). وقد تم إلغاء التحفظات على المادة (15) في العام 2009. مايسا بايدون: التحفظات على المعاهدة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بناءً على أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقها في الأردن: المنظور القانوني، فصلية القانون العربي 25 (2011)، 51 – 69.
32. الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، حقائق وسياسات مقترحة بشأن حقوق المرأة في الميراث، 2012، ص 23 /http://www.johud.org.jo/SystemFiles SSfile_635143893539732903.pdf
33. الأمم المتحدة، العنف ضد المرأة، تقييم الموقف في الأردن، لا تاريخ.
34. المشاركة الاقتصادية في تقييم مراعاة الجوانب الجنسانية في دولة الأردن، الوكالة والوصول إلى العدالة في الأردن، تقرير البنك الدولي رقم ACS5158، يوليو 2013، ص 65.
35. منظمة التعاون الدولي والتنمية، جمعية معهد التضامن النسائي الأردني، 2014.

اكتمـالًا. ويُعتـبر الاعـتراف بـدور المـرأة في صنـع القـرار واسـتخدام الأراضي وتخصيـص المـوارد عنصريـن رئيسـيين في حقوقهـا في الأرض. ويجـب بـذل الجهـود مـن قبـل الحكومـات والمجموعـات النسـائية ومنظمـات المجتمـع المـدني لتحسـين الوعـي والفهـم لهـذا الجانـب. ويتعـين الاعـتراف بمسـاهمات المـرأة في اقتصـادات الأسر ورفاهيتهـا[84] و يمكـن ذلـك تحقيـق عـلى سـبيل المثـال مـن خـلال توثيـق ونـشر مساهمة المـرأة وإضفـاء الطابـع الرسـمي عـلى هـذا المفهـوم في الأطـر القانونيـة الوطنيـة. ومـن المخاطـر الشـائعة الأخـرى أن تواجـه النسـاء الطـلاق أو الانفصـال عـن الأسرة الـتي يعتمـدن عليهـا حيـث يجـدن أنفسـهن بـلا مـأوى ومحتاجـاتٍ وغـير قـادراتٍ في كثـيرٍ مـن الأحيـان عـلى اسـترداد اسـتثماراتهن – نقـدًا أو عينًـا – عـلى مـر السـنين في الأرض والممتلـكات الـتي كـن يعشـن ويعملـن فيهـا.

وتُعتـبر النسـاء الـلائي يعشـن في سـياقات الـصراع ضعيفـاتٍ بشـكلٍ خـاص، وأكـثر مـن ذلـك إذا كـن يحصلـن عـلى الأرض والمسـكن مـن خـلال حقـوق اسـتخدامٍ غـير رسـمية. فعندمـا يحـدث الـصراع أو الـنزوح أو الهجـرة، تُمـزق العائـلات ولا تعـد مثـل هـذه الترتيبـات مناسـبة لتأمـين الحمايـة اللازمـة للرجـال والنسـاء وأطفالهـم.

وخـلال العمـل عـلى إيجـاد حلـولٍ متوسـطة وطويلـة الأجـل لزيـادة ملكيـة النسـاء لـلأراضي، يجـب بـذل جهـودٍ خاصـة لتعزيـز حقـوق المـرأة في اسـتخدام الأراضي والسـيطرة عليهـا، حيـث إنـه مـن المرجـح أن يكـون لذلـك تأثـيرٌ أكـبر وأسرع عـلى تمكـين المـرأة والتنميـة الاقتصاديـة الاجتماعيـة بمـا في ذلـك لصالـح عائلاتهـن وأطفالهـن. وهـذا يتمـاشى مـع نهـج سلسـلة حقـوق الأراضي ويقـدم مجموعـة واسـعة مـن فـرص المشـاركة لمختلـف الجهـات الفاعلـة في المجتمعـات اتفاقيـات الإيجـار والتأجـير:

اتفاقـات الإيجـار واتفاقـات التأجـير هـي نـوع مـن الحيـازة يسـتخدم عـلى نطـاقٍ واسـع للغايـة؛ وهـي تعمـل بشـكلٍ جيـدٍ للغايـة في بعـض البلـدان وأقـل جـودة في بلـدانٍ أخـرى، ولكنهـا تشـكل عمومـا واحـدة مـن أهـم الأدوات الـتي يمكـن اسـتخدامها وجعلهـا أكـثر اسـتجابةً للجنسـانية وأكـثر قـدرة عـلى زيـادة حصـول النسـاء عـلى الأرض والمسـكن بمـا في ذلـك في سـياقات الـنزوح أو الهجـرة. وفي السـياقات الـتي يوجـد فيهـا مسـتوى جيـد مـن سـيادة القانـون بمـا في ذلـك الوصـول إلى العدالـة بالنسـبة للأطـراف، تميـل اتفاقيـات الإيجـار والتأجـير إلى أن تكـون خيـارًا أمنيًـا صالحًـا للغايـة. توجـد قوانـين الإيجـار في العديـد مـن البلـدان الإسـلامية ؛ المراقبـة والتقييـم الـدوري والمراجعـة لقوانـين الإيجـار أمـر ضروري.

84 في منطقة السرّق الأوسط وشمال أفريقيا ، «تقضي النساء وقتًا أطول بسبعة أضعاف وقت العمل في الرعاية غير مدفوعة الأجر مقارنة بالرجال ، مما يعكس المعايير الاجتماعية على مسؤولياتهن المنزلية داخل الأسرة» ، وفقًا لتقرير مؤشر المؤسسات الاجتماعية والجنسانية -www.genderindex.org/middleea stand-north-africa استشيرت الوثيقة في يناير 2018,

لضمـان قيـام إجـراءات الإيجـار بحمايـة حقـوق المسـتأجرين ومصالـح المـلاك، كمـا أنهـا تعمـل عـلى إيجـاد مواقـف دائمـة تعـود بالنفـع لجميـع الأطـراف. كمـا يتطلـب تحقيـق التـوازن السـليم بـين الحقـوق والواجبـات الخاصـة بالمسـتأجرين والمـلاك بغيـة تعزيـز الثقـة وإقامـة علاقـات جيـدة بـين الأطـراف والحفـاظ عليهـا. فعـلى الرغـم مـن أن النـوع الأكـثر شـيوعًا مـن الاتفاقيـات يكـون بـين شـخصين إلا أنـه يمكـن توسـيع نطـاق هـذه الاتفاقيـات لتشـمل المزيـد مـن أفـراد الأسرة أو أكـثر مـن أسرة واحـدة. يسـتخدم هـذا الخيـار بنجـاح في حـالات الـنزوح الجماعـي عـلى سـبيل المثـال العـراق. فعـلى الرغـم مـن ذلـك يمكـن أن تضمـن بعـض التدابـير المتكاملـة بجانـب مزيـد مـن الاهتمـام نحـو التنميـة واسـتخدام هـذه الأداة ممارسـة المسـتأجر بالإضافـة إلى اتفاقـات التأجـير دورًا أكـثر أهميـة في ضمـان تأمـين الحيـازة حـتى في السـياقات الهشـه والمتأثـرة بالنزاعـات كمـا هـو موضـح في دراسـة الحالـة اللبنانيـة.

بالنسـبة للخيـارات الأخـرى للحيـازة، تمثـل عـدم توافـر الوثائـق عـلى سـبيل المثـال وثائـق الهويـة الشـخصية عائقًـا للوصـول إلى الإيجـار أو اتفاقـات الإيجـار بالتحديـد بالنسـبة للمـرأة والنازحـين؛ وبالتـالي مـن الهـام للغايـة بـذل مزيـد مـن الجهـود لتقديـم الوثائـق القانونيـة الأساسـية لجميـع الأفـراد. عـلاوة عـلى ذلـك فـإن دعـم عمليـة الوصـول لآليـات تسـوية النزاعـات – بمـا في ذلـك تسـوية النزاعـات بالتعـاون – يتعـين أن يكـون موضـع التنفيـذ، بالتحديـد بالنسـبة للنازحـين الذيـن مـن الممكـن أن يواجهـوا بعـض التحديـات للوصـول إلى العدالـة الرسـمية.

الوقف

الوقـف هـو آليـة قانونيـة إسـلامية يهـب فيهـا المالـك بشـكلٍ دائـم الأراضي أو الممتلـكات وحـق الانتفـاع بهـا أو الدخـل الـذي تـدره لصالـح المسـتفيدين لأغـراضٍ محـددة (مثـل التعليـم وتوفـير المـأوى أو الدخـل للفقـراء والنسـاء والمسـافرين ومسـاعدة النـاس في الأزمـات ومـا إلى ذلـك)[85].

تتمثـل العنـاصر الرئيسـة لوقـف في شـخص ينـوي إصـدار صـك تديـن وإعـلان أن يكـون جـزء مـن ممتلكاتـه/ ممتلكاتهـا- المنقولـة وغـير المنقولـة- غـير قابـل للتـصرف ودائـم ومرشـح لأشـخاص (الوقـف الخـاص) أو للعمـوم (الخـيري) ليكونـوا مسـتفيدين مـن عائداتهـا. ونظـرًا لعـدم ذكرهـا في القـرآن، تسـتمد وقـف شرعيتهـا بالدرجـة الأولى مـن عـدد مـن الأحاديـث وتتواجـد حاليًـا عـلى نطـاق واسـع في المجتمعـات الإسـلامية. يمكـن أن يكـون منـشئ (الأوقـاف[86] الخاصـة) رجـل أو امـرأة، وإن كانـت الإحصـاءات الموثوقـة تشـير إلى خـلاف

85 للاطلاع على نظرة شاملة على الوقف ، انظر Sait and Lim (2006).
86 جمع الوقف

لبنان[٣٣]

توضح هذه الحالة تجربة المجلس النرويجي للاجئين في زيادة ضمان الحيازة من خلال بناء العلاقات واتفاقيات التأجير المكتوبة في لبنان.

منذ اندلاع الحرب السورية في عام 2011، فر عددٌ كبيرٌ من اللاجئين إلى لبنان وأصبحوا يشكلون أكثر من ربع السكان. وقد كان هذا الأمر بمثابة ضغطٍ كبيرٍ على المجتمع المضيف المتعاطف في البداية. وفي سياقٍ ليس فيه معسكرات رسمية من قبل الحكومة، ينتهي أكثر من 57 في المائة من اللاجئين السوريين بالعيش في مبانٍ يمتلكها المجتمع اللبناني المضيف، وفي معظم الحالات يدفعون مقابل الإيجار أو المرافق. ويعيش البعض مع الأقارب أو الأصدقاء، حيث يقبعون في المباني الشاغرة أو غير المكتملة أو العقارات الحكومية أو يبنون مستوطناتٍ غير رسمية على أرض عامة أو خاصة (غالبًا ما يديرها وسطاء). وفي بعض الأحيان يُسمح للاجئين بسكن المباني في مقابل عملٍ رخيص أو بدون مقابل لأسبابٍ إنسانية.

غير أن ضمان حيازة اللاجئين ضعيف على وجه العموم ويتحمل النساء على وجه الخصوص دفع رسوم الإيجار والأثر السلبي لانعدام ضمان الحيازة وسوء ظروف السكن على صحة أطفالهن. يعمل مجلس اللاجئين النرويجي على بناء أمن الحيازة في لبنان. من خلال هذا العمل،وأظهرت البيانات الخاصة بأوضاع المشروع أن 83 في المائة من اللاجئين الذين يعيشون في منازل خاصة كانوا يعتمدون على الاتفاقات الشفوية وأن 4 في المائة كانوا يعتمدون على الاتفاقيات المكتوبة، في حين أن 13 في المائة لم يكن لديهم اتفاقيات. وفي المستوطنات العشوائية، أبرم 74 في المائة من الأسر اتفاقاتٍ شفوية و9 في المائة اتفاقيات مكتوبة و17 في المائة لم يبرموا أية اتفاقياتٍ على الإطلاق. ولا يعرف ثلاثة وثلاثون في المئة من الناس عن اتفاقيات الإيجار.

وقد تم عمل تدخل في منطقة «البقاع» في لبنان لتعزيز قدرة اللاجئين على البقاء في منازلهم والحد من المخاوف من الطرد من خلال تحسين العلاقة بين المجتمعات المُضيفة والمهجرين ووضع سيناريو المكسب المتبادل، حيث تتمثل الأنشطة الرئيسية في توفير المعلومات للاجئين والمستأجرين للاجئين حول اتفاقيات الإيجار المكتوبة باستخدام نموذجٍ لتلك الاتفاقيات وصحائف وقائع بشأن اتفاقات الإيجار وعمليات الإخلاء القسري.

وكان الهدف هو أن يتضح لكلٍ من المستأجرين اللاجئين والمالكين حقوقهم والتزاماتهم، حيث إن الوضوح والشفافية يبنيان الثقة ويقللان من احتمال سوء الفهم والنزاعات والاستغلال. وعملت الاتفاقيات المكتوبة كأداةٍ لمنع النزاعات وتميزت بمساعدة اللاجئين على التفاعل مع المالك بشكل متساوي والحد من عدم تناسق المعلومات والمساعدة في إدارة التوقعات، مثلا (عدد الأفراد الذين يمكنهم العيش في المنزل) أساس الصراع في كثيرٍ من الأحيان. كما تم تقديم المشورة والمساعدة القانونية للمستأجرين اللاجئين في قضايا المسكن والأرض والممتلكات.

ونتيجةً لهذا المشروع، فقد حصل 15 في المائة من اللاجئين المستهدفين على اتفاقياتٍ مكتوبة بينما حصل آخرون على حقوقٍ إضافيةٍ من المالك ولم يتم إخلاء سوى 7 في المائة منهم. وهذا يدل على أهمية التوعية بالإطار القانوني ذي الصلة وقضايا المسكن والأرض والممتلكات، بما في ذلك اتفاقيات الإيجار وتوفير إمكانية الحصول على المساعدة القانونية والتعامل مع المجتمعات المضيفة وملاك الأراضي والسلطات المحلية.

36. زيادة ضمان الحيازة من خلال بناء العلاقات واتفاقيات الإيجار المكتوبة، المجلس النرويجي للاجئين، 2014.

ذلك. ويمكن أيضًا أن يكون المستفيدون نساءً وفقًا للقواعد التي تحددها وصية وقف.

ومن الناحية التاريخية، شملت وقف أجزاءً كبيرة من البلدان العربية وخارجها؛ وفي عام ١٩٤٢ كان أكثر من ١١ بالمئة من الأراضي المستخدمة بصفة خاصة في مصر أراضي وقف؛ وفي عام ١٨٣٠ مثل وقف ٥٠٪ تقريبًا من الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر وفي عام ١٨٨٣ ثلث الأراضي الصالحة للزراعة في تونس. وإبان الحكم العثماني، بلغت أراضي وقف حوالي ثلث الامبراطورية العثمانية[٨٧]وحدها. وجعل حجمها وأهميتها بعض المعلقين [٨٨]يعتبرونها عاملًا رئيسًا في تحديد شكل المناطق الحضرية والأماكن العامة في المدن والبلدات الإسلامية. ويلعب الوقف\الخيري دورًا مهمًا في تقديم الخدمات الاجتماعية بالغة الأهمية للسكان الريفيين والحضريين على حدٍّ سواء بما في ذلك العديد من النساء.

وفي السنوات الأخيرة، أُلغيت الأوقاف في نهاية المطاف أو تم تأميمها أو تنظيمها بشكلٍ كبيرٍ في معظم البلدان مما سلب المرأة طريقةً مهمةً للحصول على الأرض ومع ذلك ، لا يزال الوقف يشكل وسيلة يمكن دراستها لتأمين وصول المرأة إلى الأراضي في حالات محددة . وتستخدم ممتلكات الوقف – على سبيل المثال – لتوفير مساكن الإيجار المدعومة في مصر والحصول على الأراضي من خلال عقود الإيجار وضمانات القروض في ماليزيا.

حقوق المستخدم كتسوية الطلاق

يجب على اتفاقات تسوية الطلاق إلى دعم وصول المرأة إلى السكن والأرض، ولكن لا يتم إضفاء الطابع المؤسسي على توفير النفقة للزوجة المطلقة في العديد من الدول الإسلامية. وعلى الرغم من وجود اختلافاتٍ وطنيةٍ أو حتى محليةٍ ملحوظة في العالم الإسلامي، على الرغم من وجود اختلافات وطنية أو حتى محلية مهمة في جميع أنحاء العالم الإسلامي ، في العديد من السياقات ، بالنسبة للنساء اللواتي المتزوجات ضمن إطار زواج إسلامي ، وكانوا مطلقين بقرار من أزواجهم[٨٩]، الحق في الحصول على مهرٍ[٩٠] محددٍ هو الدعم الوحيد الذي تُطالب به الزوجات المطلقات في العديد من السياقات. وفي بعض الظروف كما في مصر أو الأردن، قد يقدم الأزواج تعويضاتٍ خاصةً عندما يطلق الزوج زوجته بدون سببٍ وجيه. ففي مصر على سبيل المثال، يجب على الزوج أيضًا دفع إعالة شهرية للزوجة المطلقة لمدة عامٍ بعد الطلاق ولأمدٍ أطول في حالة وجود أطفال إلى أن يبلغوا سنًا معينة. ومع ذلك، وحتى في أكثر هذه الأحكام التعويضية سخاءً، لا يتجاوز المبلغ الواجب دفعه للزوجة قيمة الإعالة لعدة سنوات ولا يصل إلى حد توفير الحصول على الأرض والمسكن على الرغم من أنه يمكن اعتباره وسيلةً جيدةً لتغطية بعض تكاليفها على الأقل. ويُطبق هذا الحكم فقط في البلدان التي يتواجد فيها حكم القانون والمؤسسات الراسخة. هناك حاجة إلى تطوير قدرات السلطة القضائية وسلطات التوزيع التقليدية أو الدينية لضمان قدرتها على حل القضايا المتعلقة بالطلاق بطريقة تراعي الفروق بين الجنسين على نحو أفضل.

الحصول على أو استخدام الأراضي المشتركة أو المشاعة

يجوز للنساء المسلمات أن يمارسن حقوقهن الفردية في الأرض ويحق لهن أيضًا الحصول على الأراضي بشكلٍ جماعي،و لكن لا نتم مناقشة هذا الجانب بالتفصيل هنا بسبب الاختلافات العديدة الهامة بين السياقات مما يجعل المناقشة أقرب إلى بعض الاعتبارات التي أُخذت في الفقرة حول الأراضي العرفية. ومع ذلك، هناك فرصة لاستكشاف ترتيبات الأراضي المشتركة لزيادة حصول المرأة على الأرض التي يجب تحريها.

3.3 التوصيات

يمكن أن تتمتع المرأة بأنواع مختلفة من حقوق الأرض والمسكن ويمكنها الحصول عليها بطرق مختلفة. تعرض هذه الوحدة مجموعة من الخيارات الموضوعة تحت تصرفها. وعند تصميم تدخل يرمي إلى زيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض، تماشيًا مع نهج سلسلة الحقوق المتعلقة بالأرض، بمراعاة خيارات الحيازة المتوفرة والمزايا والعيوب التي تقدمها والعمليات اللازمة لتعزيزها واحتياجات وتطلعات الحيازة لمختلف أنواع النساء. ويُتَّخذُ القرارُ بصورة أكثر استنارة إذا خضع الوصول إلى الأرض لجمع بيانات مصنفة حسب العمر والجنس فيما يتعلق بمختلف خيارات الحيازة. علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز تهيئة بيئة مواتية، تحسن من إمكانية وصول المرأة إلى التعليم والعمل وزيادة تمثيل اتخاذ القرار عند مواجهة العنف القائم على نوع الجنس، ويتصدر تحسين ظروف المرأة جدول أعمال صانعي القرار والرواد الرئيسيين.

87 للاطلاع على نظرة شاملة لقانون المرياث الإسلامي ، انظر miL & tiaS (6002).

88 المجال العام في المجتمعات الإسلامية2002

89 (الخلع) هو إجراء الطلاق الذي يمكن أن تبدأ إجراءاته من قبل النساء في الإسلام. وبموجب هذا الإجراء، قد تطلب المرأة الطلاق من جانب واحد ، دون مبرر ، شريطة أن يسترد زوجها المهر جزئياً أو كلياً. تعترف عدة بلدان بهذا الإجراء ، وعلى وجه الخصوص ، الجزائر ومصر والأردن وموريتانيا والمغرب والمملكة العربية السعودية ، إلخ. وثائق من بعض البلدان ، مثل المملكة العربية السعودية ، تظهر أن طلبات الخلع في تزايد وتتكون في الغالب من قبل النساء العاملات اللواتي يمكن أن يتحملوا دفع النفقة (إعادة المهر المدفوع من قبل الزوج) والفتيات الصغيرات اللاتي تزوجن من الرجال الأكبر سنا.

90 انظر المقطع على المهر في الوحدة السابقة.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ جو سعد©

زيادة ملكية المرأة للأراضي: التوصيات المحددة

١- تقديم وإدارة أكثر فعالية وأبسط وأسرع وأرخص (ملاءمة للغرض) ومتوفرة أكثر للنساء عمومًا؛

٢- تعزيز استخدام الهبات كخيار أسري في تخطيط الوصية

٣- رفع مستوى الوعي وتشجيع استخدام المهر (المهر) وتسجيله في عقود الزواج الكتابية لزيادة فرص وصول المرأة المتزوجة إلى الأرض.

٤- رفع مستوى الوعي بأهمية الميراث وتحسين المعرفة بقواعد الميراث.

٥- تعزيز ملكية الأرض المشتركة بما في ذلك بين الأزواج.

تعزيز حقوق الاستخدام: التوصيات المحددة

عند السعي لتعزيز وصول المرأة إلى ملكية الأرض والمسكن، من الضروري الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن لنسبة كبيرة من النساء الوصول إلى الأرض إلا من خلال علاقاتها مع الأقارب (الذكور)؛ وثمة حاجة لوضع استراتيجيات قصيرة ومتوسطة الأمد لتعزيز «حقوق الاستخدام» هذه.

١- تحليل حقوق الاستخدام المتوفرة ومدى سهولة وسرعة واستدامة إمكانية تعزيزها.

٢- رفع مستوى الوعي والاعتراف بمساهمة المراة في دخل ورفاهية الأسرة لتعزيز قبول حقوق استخدام المرأة في أرض الأسرة وملكيتها.

٣- تحسين قوانين الإيجار وتطويرها؛ لضمان أن تقدم أفضل الحلول للنساء والرجال، بما في ذلك المشردين، وإنشاء أوضاع مربحة لجميع الأطراف ومستدامة بين المؤجر والمستأجر.

٤- تعزيز عقود الإيجار الكتابية ودعم المجتمعات للحصول على معلومات وإرشادات بشأن كيفية استخدامها وضمان العمل بآليات تسوية نزاع منصفة ومتوفرة ودعم المرأة في الوصول إليها.

٥- تعزيز إدراج اسم المرأة في جميع أنواع مستندات حيازة الأرض (الملكية والإيجار والحيازة وما إلى ذلك)

٦- استكشاف ترتيبات وقف في بعض البلدان كوسيلة لزيادة فرص وصول المرأة المستضعفة إلى الأرض.

٧- دعم ترتيبات تسوية الطلاق التي تتضمن حماية وصول المرأة المطلقة إلى المسكن والأرض؛

٨- تنمية قدرات سلطات تسوية النزاعات القضائية والتقليدية أو الدينية لتمكينها من حل القضايا المتعلقة بالطلاق على نحو يراعي الاعتبارات الجنسية؛

٩- استكشاف وتعزيز الأراضي المشاع بالنسبة للمرأة ومجموعات المرأة لا سيما في المجتمعات الريفية.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ جو سعد©

4 الميراث: مساعدة المرأة للحصول على نصيبها

يقدم هذا الفصل لمحةً عامة عن المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالميراث في العالم الإسلامي ويقدم توصيات لتعزيز إمكانية وصول المرأة إلى الأرض عن طريق الإرث من خلال النظر في قانون إرث الأرض الإسلامي وخارجها. تعتبر هذه الوحدة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنساء المسلمات ، ولكنها ذات صلة أيضًا بالقضايا والممارسات التمييزية التي تواجهها النساء من الأديان الأخرى عند المطالبة بحقوقهن في الميراث.

وليست هناك بياناتٌ موحدةٌ وأرقامٌ مقارنة حول أساليب اقتناء الأراضي والعقارات في بقاع العالم. ومع استثناءاتٍ قليلة، البعض منها في العالم الإسلامي، لا تتوفر أيضًا بياناتٌ مصنفةٌ حسب نوع الجنس فيما يتعلق بالأرض. ومع ذلك، فمن تحليل عدد من دراسات الحالة الموضعية، يمكن الاستنتاج بشكلٍ لا لبس فيه أن الميراث هو السبيل الرئيسي الذي من خلاله تحصل المرأة المسلمة على الملكية المستقلة للأرض والمسكن وحقوق الملكية. فعندما تتملك المرأة أرضًا، فإنها تكون في كثير من الأحيان أرضا موروثة. وهذا ينطبق بشكلٍ خاص على المناطق الريفية، مما يدل على الأهمية التي يجب أن يتم إيلاؤها لفهم كيفية جعل عمليات الوراثة في العالم الإسلامي أكثر استجابة من الناحية الجنسانية.

4.1 أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية

مع قواعد الميراث المستمدة مباشرة من القرآن الكريم، يعد الميراث أحد المجالات الأكثر تفصيلًا في الشريعة الإسلامية. وتوّرث الأرض المملوكة بالكامل (الملك) وفقًا لأحكام الميراث التي تنص على أن حصة المرأة المسلمة بصفة عامة نصف حصة الذكر في الأسرة، ولكن وفي بعض الحالات قد يحصلون على حصص متساوية أو بصورة أندر، يمكن للمرأة الحصول على الحصص الأكبر مقارنة بأقاربها الذكور. ولا تعطي مبادئ الميراث في الشريعة الإسلامية الحرية نفسها لتحديد المكان الذي تنقل فيه [الأرض و] الملكية نظرًا لبعض الأنظمة الأخرى. إلا أنه يمكن للأفراد نقل حتى ثلث الأرض والملكية من خلال وصية (الوصية) (....) ورغم حقيقية استلام النساء في كثير من الأحيان حصصًا أقل من الأقارب الذكور في وضع مماثل، يعد الميراث مصدرًا مهمًا لحصول المرأة على الأرض والتي تتمتع بحق أقل ولكن محدد في توزيع الحصص وفقًا لقواعد الميراث في الشريعة الإسلامية[91]. علاوة على ذلك ، ليس كل أنواع الأراضي - كما هو موضح في القسم ٢،٤ -يخضعون لميراث الإرث الإسلامي وفي حين أن الأرض الموروثة «موروثة حسب الشريعة الإسلامية ، فإن حقوق الانتفاع وحقوق الانتفاع بأراضي الدولة (ميري) توارث تقليديا خارج قواعد الميراث الإسلامي »[92].

في الوقت الذي تأسس فيه نظام الإرث الإسلامي في القرن السابع، كان الأكثر تقدمية للنساء في المناطق المحيطة بالجزيرة العربية والمناطق المحيطة بها. وتكمن نقطة قوته في وصفه الواضح والمفصل لكيفية إدارة ممتلكات المتوفى. وتمثل مبادئه الأساسية في الحاجة إلى منع تركيز الثروة عن طريق إعادة توزيع الأراضي وممتلكات المتوفي بين الأسرة الممتدة وتوطيد العلاقات الأسرية والاهتمام بالمرأة من خلال تحديد نصيبها في الميراث بوضوح، حيث كانت تُستبعد المرأة قبل ذلك عادةً من الميراث. وظل نظام الإرث الإسلامي لا نظير له لفترةٍ طويلة – على الأقل على الورق – من حيث حماية حصول المرأة على الأرض. علاوة على ذلك، تم توحيد أحكام الشريعة التفصيلية بشأن الميراث في تشريعات الدولة والتي تغيرت قليلًا على أغلب الظن، وبالتالي لا يزال لها تأثير كبير على كيفية وراثة الأرض من قبل النساء في البلدان الإسلامية[93]. وفي العصر الحديث، كُتب الكثير عن الظروف غير المواتية الموجودة في أحكام الشريعة الإسلامية حول حقوق للمرأة في الميراث والتي تشمل الأراضي والممتلكات. وفي انتهاك للأحكام غير التمييزية في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن حصة المرأة المسلمة هي نصف حصة الذكور على الرغم من أنه في بعض الحالات النادرة قد يكون لها حصصٌ متساوية أو قد تحصل النساء في حالاتٍ نادرةٍ أيضًا على حصصٍ أكبر مقارنةً بالحصص التي يحصل عليها أقاربهن من الذكور[94].

ولا شك أن قواعد الوراثة المختلفة تنتهك الأحكام غير التمييزية في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتشكل عاملاً تمييزياً في عملية منح المرأة حق الوصول إلى الأرض والسكن

91 المبادئ الاسلامية والأرض: فرص المشاركة2011) (UN-Habitat، UEL، GLTN

92 نفس المرجع

93 للاطلاع على نظرة شاملة لقانون المراث الإسلامي ، انظر 2006) Sait & Lim).

94 الوصف التفصيلي لكيفية تقسيم المراث بني الورثة هو خارج نطاق هذا المنشور ؛ تطور قانون الميراث الإسلامي من خلال التفسير من قبل مختلف المذاهب الفقهية الإسلامية على مدى قرون في السنة والشيعة ، وبالتالي يمكن العثور على بعض الاختلافات في البلدان الإسلامية ، على الرغم من أن هيكلها الرئيسي لم يتغير.

النيجر

كيف يمكن لإدارة الأراضي اللامركزية وتنمية قدرات القادة الدينيين المحليين وأصحاب المصلحة المجتمعيين تحسين حصول النساء الريفيات على الأراضي.

يعتبر النيجر بلدًا ريفيًا إلى حدٍ كبير، ويعتمد بدرجةٍ كبيرةٍ على الزراعة ولكن مع وجود أراضٍ زراعيةٍ نادرةٍ للغاية. وتبلغ نسبة محو أمية الإناث 10 في المائة. وعلى الرغم من معدل توظيف المرأة الذي يبلغ 40 في المائة، فإن 4 من بين 5 من المواطنين الفقراء هم من النساء[37]، حيث تبلغ نسبة الفقر بين الإناث الريفيات أكثر من 97 في المائة موزعةً على الفئات العمرية[38]. ومن أجل تحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة بالبلاد، أنشأت حكومة النيجر وزارة التنمية الاجتماعية والسكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل[39] واستثمرت في زيادة الأمن الغذائي من خلال تحسين إدارة الأراضي بطريقةٍ لامركزية.

وفي عام 1993، تم تدشين العملية اللامركزية لتسجيل الأراضي. وأُنشئت لجان الأراضي المحلية (CoFo) على المستوى المحلي[40] وهي مسؤولةٌ عن تعميم الوثائق المتعلقة بالأراضي وإعطاء سندات ملكية فردية أو مشتركة ومنح أدونات الرعي وتسجيل العقود والمعاملات المتعلقة بالأراضي (بما في ذلك المبيعات والتبرعات والحقوق والمطالبات العرفية واتفاقيات الإيجار والقروض) ورسم الخرائط والإشراف على استخدام الموارد الأرضية المشتركة (ممرات المواشي ومناطق الرعي والغابات ونقاط المياه) والمساهمة في إعداد خطط تخطيط استخدام الأراضي والامتيازات الريفية. وبشكلٍ عام، تمكنت لجان الأراضي المحلية من تحقيق طفراتٍ جيدة بشكلٍ معقول في القرى والمناطق الحضرية[41] وكان النظام ناجحًا في توضيح قضايا حيازة الأراضي وتعزيز تمكين السكان المحليين من قضايا إدارة الأراضي. ومع ذلك، ظلت مسألة حصول المرأة على الأرض تمثل تحدياً، ويبدو أن حقوق المرأة في الميراث هي أحد التحديات الرئيسية التي يتعين معالجتها.

وعلى الرغم من حقوق الميراث المتساوية التي يكفلها قانون الدولة وتحميها أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية – حتى ولو بدرجة أقل – فإن الممارسات العرفية في معظم المجتمعات تستثني النساء من وراثة بعض الأصول بما في ذلك الأرض. وتُشير الدراسات التي أُجريت على الفئتين العرقيتين[42] «فولاني» و«جوبراوا» إلى الاستبعاد التام للنساء من الميراث، في حين أظهر المسح الذي أُجري في ولاية «مارادي» حصول النساء على الأرض ووراثتهن للأراضي عندما تكون وفيرة، ولكن بمجرد أن يبدأ المورد في التراجع، يتم إعادة التعديل على حسابهن ويفقدن حقهن في ميراث الأرض. وفي هذه السياقات، تلجأ العديد من النساء إلى قواعد الميراث في الشريعة الإسلامية للمطالبة بحقوقهن في الأرض.

وفي ضوء ارتفاع عدد قضايا التمييز في حقوق الأرض على أساسٍ جنساني، أنشأت لجنة الأراضي التابعة لولاية «ماريه» (CofoDep) وشبكة المنظمات غير الحكومية المحلية لإدارة الصراع اللّا عنفي في عام 2007 مبادرة لمعالجة قضايا توريث الأرض للنساء بدعم من منظمة التنمية الهولندية (SNV) . وخلال الدراسة التشخيصية، تم جمع شهاداتٍ عديدة من النساء والقادة المحليين واللاعبين الرئيسيين الآخرين، وقد أكدت هذه الشهادات فشل المرابطين – أو رجال الدين المسلمين –بشكلٍ روتيني في تخصيص أرضٍ للنساء عند تقسيم الميراث، وأكدت لجان الأراضي البلدية والإدارية عدم قدرة النساء على تأمين الحصول على الأراضي الموروثة[43]. وعُقدت مشاورةٌ كبيرةٌ بشأن حق المرأة في الميراث شملت لجان الأراضي المحلية (CoFos) ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والقادة التقليديين والمرابطين. وخلصت المناقشات إلى أنه استناداً إلى قواعد الإرث الإسلامي، يجب احترام حقوق المرأة في الميراث وتسجيلها من قبل المؤسسة المحلية.

وقد تم إعداد إرشاداتٍ حول قواعد الوراثة الإسلامية من قبل مجموعة عملٍ مؤلفةٍ من المرابطين وأعضاءٍ في منظمات محلية غير حكومية ومستشار من منظمة التنمية الهولندية. وحددت مجموعة العمل جميع الآيات ذات الصلة في القرآن الكريم والمتعلقة بتقاسم الميراث وتمت ترجمتها إلى الفرنسية في وثيقةٍ تمت مراجعتها ثم التحقق منها من قبل المرابطين والسلطات التقليدية والمرأة ومنظمات المزارعين وممثلي السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية ولجان الأراضي (CoFos). ويُشكل «الدليل العملي لتوريث المرأة في الإسلام» الذي نشر في عام 2010 إنجازًا كبيرًا في توضيح حقوق المرأة في الميراث في المجتمعات الإسلامية الناطقة بالفرنسية. ونتيجة للتوعية التي أثيرت، شرع عددٌ من النساء في عملية المطالبة بميراثهن وتمكنت عدة نساء من تأمين حقوقهن في الأرض[44].

وأجرت منظمة «كير» الدنماركية تجربةً مماثلةً في منطقة «مارادي»، حيث تأثر السكان بممارساتٍ إسلاميةٍ صارمة نشرتها نيجيريا القريبة. وقد أدت هذه الحالة بصورةٍ متزايدة إلى عزل المرأة على حساب الأنشطة الزراعية مما أدى إلى تدهورٍ في الزراعة. وعملت منظمة «كير» مع الزعماء الدينيين المسمين المحليين وجمعيات المرأة الريفية وجمعيات الادخار والقروض لتعزيز المكانة الاجتماعية للمرأة. وقد منحت الدعوة لصالح حقوق المرأة في الأرض حججًا للمطالبة النساء بحقوقهن في الأرض. وفي الفترة من عام 2010 إلى عام 2012، سُجلت زيادةٌ في نسبة النساء اللواتي ورثن الأرض (من 4 في المائة إلى 8 في المائة)[45].

وتبين هذه الحالات كيف يمكن لمبادئ توريث الأراضي في الشريعة الإسلامية وزيادة وعي الزعماء التقليديين والدينيين على المستوى المحلي أن تؤدي إلى تعزيز حقوق المرأة في الميراث حتى في السياقات الريفية حيث تكون نسبة محو أمية الإناث منخفضةً للغاية. إلا أن إمكانية تكرار هذا النهج في مجالاتٍ أخرى وقابلية التوسع على المستوى الوطني تعتمد على موقف الحكومات الوطنية والمحلية من الترويج للنُهُج الدينية – وليس قانون الدولة – وعلى مدى توافق القوانين الوطنية مع أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، تمثل تنمية قدرات القادة الدينيين والتقليديين والمجتمعات والمرأة المحلية دون شك عنصراً أساسياً من عناصر النجاح في تعزيز حصول المرأة على الأرض، لا سيما في السياقات التي تُدار فيها أجزاءٌ كبيرةٌ من الأراضي من خلال النظم العرفية.

37. مقتبس من الكلمة التي ألقى بها الدكتور/ مايكيبي كاديدياتو داندوي، وزير السكان وتمكين المرأة وحماية الطفل في النيجر أمام الجلسة السابعة والخمسين للجنة أوضاع المرأة، نيويورك، مارس 2013.

38. العرض التقديمي للمعهد الوطني للإحصاء ومركز أبحاث الفقر المدقع بالنيجر في المؤتمر الرابع للأمم المتحدة عن الدول الأقل تقدماً، 10 مايو 2011، جلسة مؤتمر المجتمع المدني.

39. التقرير الأول والثاني للنيجر عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يوليو 2001، ص 17.
40. وزارة التنمية الزراعية، الأمانة الدائمة للقانون الريفي، عملية إعداد وتنفيذ القانون الريفي في النيجر، تقرير النيجر إلى المؤتمر 42. الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، البرازيل، بورتو أليجري، 7 – 10 مارس 2006، ص 10.
41. أكثر من 3000 قرية وقبيلة من أصل 150000 تمتلك لجان أراضي خاصة بها؛ 145 بلدية من أصل 265 بلدية حضرية وريفية 44. تمتلك لجان الأراضي الخاصة بها؛ وتمتلك 36 ولاية لجان الأراضي الخاصة بها؛ ولكلٍ من الأقاليم الثمانية بالدولة أمانة إقليمية 45. دائمة للقانون الريفي تتبع سلطة اللجنة الوطنية للقانون الريفي.
أدمر كانديني: اللامركزية أو إدارة الأراضي المحلية؟ حالة النيجر، وثائق البيداغوجية، اللجنة الفنية المعنية بالأراضي والتنمية، 2010.
42. اليونيسيف: تحليل وضع الطفل والمرأة في النيجر – 2008، ص 214.
43. يوسف بابكار سيسيه، حقوق المرأة في وراثة الأرض في الإسلام: حالة النيجر: ص 1.
44. يوسف با بكار سيسيه، المرجع السابق، ص 3.
45. منظمة "كير": صراع المرأة للحصول على الأرض، الدروس المستفادة من مبادرة منظمة "كير" الدانماركية حول المرأة والأرض في النيجر، 2013.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة / كريستوفر هيرويغ©

والممتلكات. ومع ذلك، فإن هناك وجهة نظر داخل المجتمعات المسلمة تدعمها بعض النساء المسلمات تقول بأن أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية عادلة[95] بالنظر إلى حقيقة أن الالتزامات المالية التي يجب توفيرها للأسرة تقع على الرجال وتتاح الأحكام التعويضية مثل المهر والهدايا للنساء. في حين يمكن القول بشكلٍ مريح إنه في الممارسة العملية في معظم العائلات المسلمة فإن النساء متساويات مع الرجال أو مساهمات بشكلٍ كبير في اقتصاد الأسرة سواء من الناحية الضمنية أو النقدية، ولكن هذا النقاش هو خارج نطاق هذه الوحدة. يبين هذا القسم بدلًا من ذلك أهمية ضمان فهم الجهات الفاعلة الرئيسية الذين يكون لهم دور في صنع القرار المتعلق بحقوق المرأة في الميراث في السياقات الإسلامية لأحكام الميراث في الشريعة الإسلامية. وهذا يساعد بشكل كبير في ضمان أنه- إذا أشير إلى قانون الميراث في الشريعة الإسلامية لاتخاذ قرارات بشأن حصة المرأة في الميراث- عليهم حينها اتباع قانون الميراث في الشريعة الإسلامية بدلًا من تعزيز الممارسات المحلية التي تكون في كثير من الأحيان تمييزية من حيث الجنس والتي تختلط عن طريق الخطأ بقوانين الميراث في الشريعة الإسلامية. المناقشات التي تجريها مجموعات التركيز في إعداد هذا المنشور الذي أبرز طريقة سلب المرأة في كثير من الأحيان حقوقها بالميراث من قبل أفراد الأسرة الذين يدعون أن الإسلام لا يسمح للمرأة بوراثة الأرض والمسكن.

وتتسم المعرفة الجيدة لقواعد الميراث في الشريعة الإسلامية بأهمية خاصة فيما يتعلق بكبار رجال الدين وقادة المجتمع المحلي والزعماء التقليديين والقضاة في المحاكم الرسمية والدينية والمجتمعات المحلية والأسر ولا سيما النساء. وتعتبر حالة النيجر مثالًا على الطريقة التي تساعد فيها تنمية القدرة فيما يتعلق بقانون الأراضي في الشريعة الإسلامية لكبار رجال الدين المحليين وأصحاب المصلحة في المجتمع المرأة في زيادة إمكانية الوصول إلى الأرض. كما تشير حالة أفغانستان إلى الطريقة التي يمكن فيها

95 ودود 1999، حسن 1982، بارلاس 2002.

للجهات الفاعلة المشاركة في تسوية النزاع أن تدعم المرأة في المطالبة بحقوقها من خلال الممارسات الإسلامية (المهر) وفي حين يكون من الضروري أن يكون للجهات الفاعلة الرئيسية معرفة طيبة بقانون الميراث في الشريعة الإسلامية لحماية حقوق المرأة في الأرض، لا يمكن توفير أفضل مستويات الحماية دائمًا من خلال قانون الأراضي في الشريعة الإسلامية. ومن بين العوامل التي يجب مراعاتها وجود قوانين دولة مراعية للاعتبارات الجنسية تتعلق بالميراث وموقف الحكومات المحلية والوطنية تجاه تعزيز النهج الدينية بدلًا من قانون الدولة، ونطاق المبادرات وإطارها الزمني الذي يجري تخطيطها؛ والموارد المتوفرة، والقدرة المحلية على أرض الواقع وما إلى ذلك . ومن المهم ملاحظة أن هذا القسم لا يهدف إلى تعزيز تطبيق قانون الأراضي في الشريعة الإسلامية على أنواع مختلفة من القوانين عند حماية حقوق المرأة في الأرض بدلًا من محاولته المساعدة على فهم الطريقة التي يمكن فيها دمج جوانب قانون الميراث في الشريعة الإسلامية وإسهامها في مبادرات زيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض.

4.2 تقليل التنازل عن الوراثة

يصف القسم ٤،١ كيف أن قانون الأراضي الإسلامي يحمي حقوق الإرث (الأصغر) للمرأة من خلال مجموعة مفصلة من القواعد التي يتم تكرارها في كثير من الأحيان من خلال القوانين القانونية الوطنية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة. غير أن هذه الممارسة مختلفة جداً ، وغالباً ما تجد النساء أنفسهن مجردين من حقوقهن في الميراث إلى ممتلكات غير منقولة. يتمثل السببان الرئيسيان لخسارة المرأة حقوقها في الميراث من الناحية العملية سواء جزئيًا أو كليًا في حرمانها من نصيبها الشرعي في الميراث والتنازل الطوعي – أو عند استخدام القوة – تنازلها عن حقوقها في الميراث (التنازل). وهذان السببان يشكلان وجهان للتحدي الرئيسي في الأرض، إذا ما تم التصدي لهما على نحو كاف ، لديهما القدرة على إحداث تغيير حقيقي في حياة النساء في العالم الإسلامي.

في تفسيرها الأصلي، لا تتوقع أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية رفض المستفيد لنصيبه. ومع ذلك، فقد أصبح أمرًا واسع الانتشار في البلدان الإسلامية – كما تم إدراجه أيضًا في العمليات القانونية – أن يقوم شخصٌ ما وعادةً ما يكون امرأة بالتخلي طواعيةً عن حقوقه في الميراث. وقد أظهر تحليل عدة مصادر عن هذه الظاهرة دليلًا على تخلي المرأة عن حقها في الميراث لأسبابٍ متعددة: في مقابل المال أو الممتلكات الأخرى أو للحفاظ على العلاقات الأسرية مع أفراد الأسرة الذين يتمتعون بوضعٍ أو مركز أقوى (غالبًا الإخوان) أو للحفاظ على سلامة الممتلكات[96] وما

96 انظر المربع: «التخلي عن حقوق الميراث للمرأة: ليس ذريعة لتجنب تجزئة الأراضي».

إلى ذلك. وقد تشمل «فوائد» التنازل استمرار حق الذهاب إلى منزل العائلة أو تلقي دفعات نقدية لمرةٍ واحدة أو بصورةٍ دورية أو التمتع بالحماية والحق في دخول الممتلكات أو العيش فيها مدى الحياة (حقوق الاستخدام) وما إلى ذلك. في حين أن التنازل عن حقوق الميراث يكون في بعض الأحيان نتيجةً لقرارٍ اتخذته المرأة بحريةٍ على أساس الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، فإن النساء غالبًا ما يضطررن إلى التخلي عن ميراثهن أو يجعلهن أفراد العائلة يصدقن – سواء بحسن أو بسوء نيةٍ – أنه لا حق لهن فيه. ويؤثر الجهل بالقوانين الشرعية والإسلامية جنبًا إلى جنب مع الانتهاك المتعمد لحقوق المرأة وحقوق الملكية من خلال الاستفادة من الممارسات الاجتماعية التمييزية المنتشرة على نطاقٍ واسعٍ بين الجنسين سلباً على النساء في العديد من البلدان الإسلامية.

وعادةً ما تقتضي الأعراف الاجتماعية أن تواجه النساء خطر الانقطاع عن عائلاتهن إذا طالبن بحقوقهن في الأرض، وهو ما يمثل رادعًا رئيسيًا من القيام بذلك فضلًا عن كونه سببًا رئيسيًا للانهاك والانقسام الشخصي والاجتماعي[97]. ويمكن الحكم على النساء اللواتي يطالبن بحقوقهن بأنهن جشعات وأنانيات ويضعن أزواجهن في موقفٍ سيئٍ أو يجلبن لهم العار لعدم قدرتهم على إعالتهن. وكثيرًا ما تحرص العائلات على عدم «تقسيم أراضي العائلة - عائلة الزوج « من خلال «إعطائها» إلى «العائلة الجديدة» للمرأة. وفي الوقت نفسه، يؤدي هذا الخطر إلى «زواج الفتيات من القرآن» وبالتالي لا يقمن بتكوين عائلةٍ جديدة ويظللن في منزل الأب مع نصيبهن من الميراث[98]. علاوةً على ذلك، تلجأ النساء إلى العدالة لتأمين حقوقهن في الميراث فقط في حالات قليلة للغاية وذلك لتجنب إعاقة العلاقة الأسرية التي غالبًا ما يعتمدن عليها بشدة ويواجهن الرفض من المجتمع كما هو موضح في الوحدة الثانية.

وتزداد أهمية حماية حقوق النساء في الميراث كمجالٍ أخذ اهتماما متزايدا من الحكومات والمجموعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية، وهناك عددٌ لا بأس به من المبادرات الناجحة التي تجري في هذا السياق وتشكل فرص تعلمٍ جيدة مع إمكانية تكرارها في السياقات والبلدان الأخرى. فعلى سبيل المثال، واجهت الأردن وفلسطين التحدي المتمثل في معالجة قضايا الميراث المتعلقة بالمرأة وتقديم دروس جيدة يمكن تعلمها.

النُّهُج التي أثبتت نجاحها في تقليل تنازل المرأة عن حقوق الميراث للحد الأدنى بما في ذلك رفع مستوى الوعي بقوانين الميراث التشريعية والدينية القائمة وتنمية قدرات القضاة والقادة الدينيين والعرفيين المشاركين في عمليات صنع القرار بصرف النظر عن الميراث، والجمعيات النسائية ومنظمات المجتمع المحلي والمجتمع المدني وتوفير المعلومات والدعم المالي والقانوني والعملي لتمكين المرأة من المطالبة بحقوقها في الميراث من خلال المحاكم أو أنظمة تسوية النزاع البديلة وتنظيم ممارسات التنازل عن الميراث لوضع متطلبات وأطر زمنية وإجراءات واضحة والقيام بحملات تواصل وإعلام لتغيير النظرة السلبية للمرأة التي تطالب بحقوقها في الميراث وتنفيذ مبادرات مكافحة ممارسات التنازل مع التدخلات التي تهدف إلى زيادة تمكين المرأة ووصولها إلى التعليم والعمل.

4.3 مخطط الملكية التعويضية

في الوقت الذي يتم فيه تنفيذ عملياتٍ على المدى الطويل بهدف الوصول إلى قوانين (أكثر) مساواةً للنساء في الميراث في البلدان الإسلامية، ينبغي أن توضع أحكام الميراث في سياق نهج دورة حياة شامل ينظر إلى الميراث إلى جانب الطرق الأخرى لنقل ملكية الأراضي والمسكن والممتلكات إلى النساء. ويشمل ذلك التفاوض[99] و«تخطيط التركة» وممارسات تعديل ما بعد الميراث التي يمكن أن تنطوي على خطط تعويضية تخلق فرص أخرى للحصول على الأراضي والممتلكات[100]. فعلى سبيل المثال، تحدث عملية توزيع الميراث في إندونيسيا بشكلٍ ثنائي من خلال القواعد الإسلامية، ولكنها تستوعب أيضًا المقاربات العرفية (آدات) الأكثر استجابةً من الناحية الجنسانية.

الوصية

تعتبر الوصايا أداةً ممتازة لزيادة فرص حصول النساء المسلمات و غير المسلمات على الأراضي والممتلكات من خلال الميراث. يحتوي قانون الميراث الإسلامي على أحكام محددة تسمح بنقل ما يصل إلى ثلث ممتلكات المتوفى - بما في ذلك النقد والأرض والإسكان وحقوق الانتفاع وحقوق استخدام الأراضي وغيرها من أشكال الثروة - من خلال التركة (الوصية). على الرغم من أن هذا لا يتم تطبيقه بشكل عام ، إلا أنه أداة صالحة للتخطيط العقاري والممتلكات التي يمكن أن تكون مفيدة للمرأة للتعويض عن الميراث الأقل. وتُعتبر قواعد الوصايا الإسلامية ليبراليةً إلى حدٍ ما، ويمكن أيضًا نقل ملكية الأرض أو الممتلكات إلى أولئك الذين لا يحق لهم الميراث الإسلامي مثل الأزواج غير المسلمين أو الأطفال غير الشرعيين. وتُعتبر الوصية وسيلةً مهمة للحصول على الأرض أو تملك الأرض بالنسبة للفتيات أو الزوجات المسلمات، وأحيانًا ما تكون مهمة مثل الإرث نفسه.

97 المجلس النرويجي للاجئين، حقائق على الأرض: حقوق النساء في السكن والأرض والممتلكات في قطاع غزة.

98 تقييم قوانين الميراث وأثرها على المرأة الريفية في باكستان، شاكيل غوري، اللجنة القانونية الدولية، «سكوب».

99 ديفيد باروز: «نظام الميراث في الإسلام: نهج اجتماعي تاريخي»، (1993)، 8:1 فصلية القانون العربي 13 – 29.

100 كاماك، مارك: «قانون الميراث الإسلامي في إندونيسيا: أثر نظرية هازارين للميراث الثنائي»، ستوديو إسلاميكا 10. 1 – 3 (2013): 97.

فلسطين

كيف يمكن للمؤسسات المكلفة والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية أن تعمل معًا للحد من تنازل المرأة عن حقوقها في السكن والأرض والملكية.

يتمتع كل فردٍ تقريبًا في مجتمع فلسطين الذي يتسم بسرعة النمو والشباب بالتعليم الأساسي بما في ذلك الفتيات. ومع ذلك، وبسبب المواقف الاجتماعية والركود الاقتصادي الذي طال أمده، فإن مشاركة المرأة في القوى العاملة هي من بين أدنى المستويات في العالم حيث لا يعمل سوى 14 في المائة من النساء رسميًا[46]، نصفهن يعملن في وظائف منخفضة الأجر. وتنعكس الفجوة بين الجنسين في سوق العمل في انخفاض فرص حصول المرأة على الأرض، حيث يمتلك 7 في المائة فقط من النساء منازل أو عقارات مقارنةً بنسبة 57 في المائة من الرجال. ولفتت هذه الإحصاءات الانتباه إلى مسألة الميراث، حيث لا تحصل المرأة في كثيرٍ من الأحيان على نصيبها العادل. لكن هذه المشكلة غالبًا ما تكون معضلة ثقافية أكثر من كونها قانونية[47].

وبينما تكون النساء في فلسطين على أغلب الظن على درايةٍ بحقوقهن في الميراث وترغبن في المطالبة بها، فإن العواقب المترتبة على ذلك مرتفعة، حيث تواجه النساء خطر الانقطاع عن عائلاتهن أو خلق الخلافات والانقسامات داخل العائلات وهو ما يمثل رادعًا رئيسيًا[48]. وتعتبر الأسرة شبكة أمانٍ مهمة للغاية في فلسطين، خاصةً وأن النساء غالباً ما يعدن إلى عائلاتهن في حالة الطلاق أو الترمل ومن المتوقع أن يكون الأخوة حماةً لهن طوال حياتهن. وقد يكون لفقدان هذا الاتصال عواقب وخيمة جداً على النساء ويفسر لماذا تبقى العديد من النساء مترددات في المطالبة بحقوقهن[49]. ويبرز مسح أُجري عام 2006 في غزة[50] الأسباب الرئيسية التي تحول دون مطالبة النساء بحقوقهن في الميراث، حيث فقد ما يقرب من 60 في المائة من النساء ميراثهن بسبب «الخوف من مقاطعة الأسرة» و13 في المائة بسبب نقص الوعي بحقوقهن و10 في المائة بسبب الجهل بالقوانين والإجراءات المتعلقة بتقسيم الميراث و7 في المئة بسبب نقص الموارد المالية للشكوى في المحكمة و5 في المئة بسبب النقد الاجتماعي للنساء والذي من شأنه أن يحرج زوجها[51].

ومع ذلك، تزداد رغبة النساء في المطالبة بحقوقهن في الميراث نتيجةً لزيادة الوعي وتوافر المساعدة من خلال المحامين والمنظمات غير الحكومية. وظهرت مجموعاتٌ مختلفةٌ تعمل على الأجندة الخاصة بحق المرأة في الميراث، مما يعكس الديناميات التقليدية بين الجنسين ويخلق بيئةً مواتية. وفي عام 2003، أُنشئت وزارة شؤون المرأة لتيسير تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مختلف القطاعات الوطنية. وتتمثل مهمة وزارة شؤون المرأة في «تأمين إطارٍ قانونيٍ وسياسيٍ لتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة كشريكٍ أساسي في بناء دولةٍ ديمقراطية»[52].

ويعتبر المجتمع المدني في فلسطين نابضًا بالحياة وقويًا. ففي عام 2009، كان هناك أكثر من 2100 جمعية مدنية مسجلة. ووفقًا لبيانات عام 2006، كان مجال التدخل الرئيسي لما يقرب من 9 في المائة من تلك المنظمات هو حقوق المرأة ورفاهيتها. وخلال عامي 2011 و2012، نجحت منظمات المجتمع المدني في إعادة تفعيل اللجنة الوطنية لقانون الأحوال الشخصية، وهي ائتلافٌ من المنظمات التي تعمل على تعزيز التشريعات المساوية بين الجنسين ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا الست الرئيسية المتمثلة في سن الزواج والثروة المشتركة وتعدد الزوجات والطلاق والحضانة والمساواة في الوضع القانوني (على سبيل المثال كشهودٍ في النزاعات الزوجية).

وتم إحراز تقدمٍ فيما يتعلق بحقوق المرأة لا سيما من خلال المحاكم الشرعية. وفي عام 2011، أصدر رئيس المحكمة الشرعية ثلاثة أوامر إدارية للحد من ضعف النساء، حيث تهدف الأوامر إلى ضمان حصول النساء على معلوماتٍ دقيقة في قضايا الميراث[53]. وعلى وجه الخصوص، فقد تم اتخاذ إجراءاتٍ لتقليل عدد النساء اللاتي يتنازلن عن حقوقهن في الأرض. ويحدد المرسوم الصادر في 15/5/2011 الشروط المسبقة للتخلي عن الميراث (والذي يعرف بـ «التخارج» ويسمى أيضًا بـ «التنازل» في بلدانٍ أخرى) وهي: (1) قائمة مفصلة بالممتلكات المنقولة وغير المنقولة الخاصة بالمتوفي بحيث تكون موقعة من جميع الورثة الحاضرين في فلسطين ومصدقة من قبل مجلس المدينة و(2) تقرير يعده ثلاثة خبراء لتقييم الممتلكات التي يجب استبعادها من الميراث بموجب إجراء «التخارج» و(3) نشر قرار «التخارج» في صحيفةٍ لمدة أسبوعٍ على الأقل تحت إشراف المحكمة الشرعية و(4) لا يجوز تسجيل قرار «التخارج» النهائي قبل نهاية الأشهر الأربعة التالية للوفاة. وتكمن أهمية هذا المرسوم في أنه يفرض شفافية عملية الميراث من حيث الجرد والتقييم وكذلك تعريف كل حقوق الوريث تحت إشراف الهيئات الرسمية وبالتالي كسر السرية ومن ثم الترهيب المحتمل السائدة داخل عددٍ كبيرٍ من الأسر.

وتقوم منظمات المجتمع المدني مثل جمعية الشبان المسيحيين وشركائها بممارسة الضغط على السلطة الفلسطينية في الوقت الحالي من أجل إنشاء قسم للإرث داخل وزارة العدل[54]. ويعمل وسطاء الأرض بنشاطٍ في الضفة الغربية وقطاع غزة لتوفير التوجيه واقتراح الحلول حول النزاعات على الأراضي بما في ذلك حول الصعوبات المرتبطة بالميراث. وهناك عدد قليل من النساء من بين هؤلاء الوسطاء.

وقد كان المجتمع المدني فاعلًا أيضًا في مكافحة الحرمان الميراث. ومن الإنجازات الرئيسية في هذا الصدد المشروع الذي نفذته جمعية الشبان المسيحيين والقدس الشرقية وعدد من المنظمات غير الحكومية النسائية في الفترة من 2010 إلى 2016 بدعم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة «دان تشيرش إيد». وشمل المشروع ما يلي: (1) تنمية قدرات المنظمات المجتمعية المحلية على قيادة الحملات بشأن قضايا حقوق الملكية للمرأة و(2) دراسة الأوساط والفاعليات التدريبية للمنظمات المجتمعية والصحفيين والمحامين و(3) تعرض المساعدة القانونية للنساء فيما يتعلق بالميراث للخطر من خلال شبكة بين المنظمات المجتمعية والمحامين والصحفيين و(4) حملات مجتمعية وإعلامية بشأن حق المرأة في الميراث و (5) رفع الوعي من خلال الأفلام الوثائقية وإعادة تمثيل الدراما[55]. وتم إصدار عددٍ من الوثائق باللغة العربية وهي: دليل حول مفاهيم وإجراءات الميراث وآخر حول طرق ووسائل تنظيم دورات تدريبية وشريط فيديو لشهادات النساء وآخر مع رسوم كارتونية توضيحية.

وفي المجمل، تتزايد رغبة وقدرة النساء الفلسطينيات على المطالبة بحقوقهن في الميراث نتيجةً لزيادة الوعي والأعمال المتضافرة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والمحاكم وقطاع العدالة والتشريعات المستجيبة. ويمثل وجود إطار قانوني ومؤسسات الشريعة الإسلامية التي تمتلك

الإدارة وأدوات التوعيـة وتبـادل المعلومـات عوامـل رئيسـية في هـذا التغيـير وتُعتـبر تحوليـة بشـكلٍ خـاص في بيئـةٍ ذات معرفـة عاليـة بالقـراءة والكتابـة. كمـا تشـير الأدلـة المتزايـدة إلى التأثـير الإيجـابي الـذي تخلفـه ظـروف مأسـاوية مثـل الـنزاع والـنزوح عـلى تحريـر المـرأة. ففـي مثـل هـذه السـياقات، تُدعـى النسـاء إلى الخـروج مـن الأدوار التقليديـة الـتي تـمر إلحاقهـن بهـا بممارسـاتٍ يسـيطر عليهـا الرجـال ممـا يسـمح لهـن بالعمـل والتعـرض لحقائـق مختلفـة والتعـرف عـلى أشـخاصٍ مختلفـين واكتسـاب الثقـة اللازمـة للمطالبـة بحقوقهـن[56].

46. مقابل 67% من الرجال.
47. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة شئون المرأة ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، الاستراتيجية الوطنية الجنسانية عبر القطاعات، تعزيز المساواة والعدل بين الجنسين، 2011 – 2013، ص 29.
48. المجلس النرويجي للاجئين، حقائق على الأرض: حقوق النساء في السكن والأرض والممتلكات في قطاع غزة، ص 4.
49. «حقائق على الأرض: حقوق النساء في السكن والأرض والممتلكات في قطاع غزة»، المجلس النرويجي للاجئين، 2013.
50. مركز شئون المرأة في غزة، المرأة والميراث في قطاع غزة 2006.
51. وكانت إجابات الـ 5% الباقين هي «أسباب أخرى» و «لا إجابة».
52. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة شئون المرأة، منظمة الأمم المتحدة للمرأة، الاستراتيجية الجنسانية الوطنية عبر القطاعات، تعزيز المساواة والعدل بين الجنسين، 2011 – 2013، ص 32.
53. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الإسكوا).
54. http://www.ej-ymca.org/
55. http://www.ej-ymca.org/
56. المجلس النرويجي للاجئين (2013)

ريان براون/ ©هيئة الأمم المتحدة للمرأة

المناقشة: لا يعد تنازل المرأة عن حقوق الميراث ذريعة لتجنب تجزئة الأراضي

كما هو الحال في أنحاء أخرى من العالم، ولعدة قرون في العالم الإسلامي، تم تعزيز وتبرير تنازل المرأة عن حصتها في الميراث على أنها ممارسة تحمي ملكية الأسرة، وتتفادى تجزئة الأرض ودمج الملكية في أسرة المرأة الأصلية.

وكان هذا في البداية يتعلق بصفة خاصة بالأرض الزراعية، إلا أنه تضمن في الآونة الأخيرة الأراضي الحضرية. إلا أن زيادة عدد الأدوات[57] والممارسات الموثقة يوفر خيارات صالحة للملكية ودمج العقارات المتواجد في العالم الإسلامي وخارجه.[58]

وهذا جدير بالاستكشاف ليس كطرق لإزالة بعض العوائق التي تمنع المرأة من الوصول إلى الأرض من خلال الميراث فحسب، بل أيضًا كطريقة تحسّن الاستخدام الفعال والرشيد للأراضي الحضرية والريفية للمصلحة العامة وللأطراف الخاصة.

57. "إعادة تشكيل الفسيفساء الحضرية: عملية إعادة ترتيب الأراضي على نحو تشاركي وشامل" (2016). برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والشبكة العالمية لأدوات الأرض والمعهد الدولي لتعمير الريف.
58. Sair, S&O. مصطلح اتفاقية الشراء وإعادة البيع (2015). «تقسيم الأرض في المجتمعات الإسلامية: التحديات التقليدية ونتهج لتوحيد المبتكرة». المؤتمر السنوي السادس عشر للبنك الدولي بشأن الأرض والفقر.

الهبة

أداة واضحة أخرى للتخطيط العقاري هي الهبة أو الهدية (نقل ملكية مدى الحياة) والتي تم وصفها سابقاً في هذا المنشور، ويمكن أن تشمل النقد أو الأصول أو ملكية الأرض أو المصالح العقارية.

4.4 الميراث في إطار الممارسات العرفية

تختلف ممارسات الميراث العرفي اختلافًا كبيرًا عبر العالم الإسلامي. فبينما يمكن اعتبار القوانين العرفية أكثر استجابةً من الناحية الجنسانية – على سبيل المثال – في بعض البلدان في جنوب شرق آسيا، إلا أن هناك سياقًا يستبعد فيه النساء من وراثة الأرض والممتلكات في وقتٍ واحد. ولا يشمل نطاق هذا العمل الوصف التفصيلي للميراث بموجب القانون العرفي، ويرجع ذلك إلى الاختلافات الشاسعة التي تمت مواجهتها من بلدٍ إلى آخر. ومع ذلك، يمكن القول بأن الأمثلة الناجحة عن كيفية تحسين حصول المرأة على الأراضي من خلال الميراث في السياقات العرفية قد تم توثيقها. وتعطي حالة النيجر (انظر دراسة الحالة) مثالًا على كيفية تعزيز حصول النساء على الأرض من خلال التوعية المصممة محليًا وتدخلات تنمية القدرات بناءً على أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية والعمل مع المجتمعات المحلية والنساء والزعماء التقليديين / الدينيين.

ومن ناحيةٍ أخرى، تقدم بعض البلدان الإسلامية ميزاتٍ مثيرة للاهتمام للميراث الأمومي، حيث توفر منطقة من المجتمعات المسلمة الأمومية التي ما زالت تحت الدراسة مزيدًا من المعرفة حول كيفية دمج الإصلاحات العرفية والدينية والقانونية مع النتائج المتنوعة للمساواة بين الجنسين وحقوق الأراضي والملكية العادلة. وتمثل الإقامة في محل الزوجة (الزوج في منزل الزوجة بعد الزواج) والوصول إلى وراثة الممتلكات من خلال الإناث والميراث من قبل الإناث بعض السمات الرئيسية لهذه الأنظمة العرفية التي هي أوسع بكثيرٍ مما يفترض عادةً عبر جميع مناطق العالم الإسلامي تقريبًا[101] باستثناء الشرق الأوسط حيث لم توثق أي مجتمعاتٍ مسلمة تطبق الإقامة في منزل الزوجة. ومع ذلك، لا تتحول أنماط الوراثة هذه بالضرورة إلى سيطرة أفضل على استخدام الأراضي ومواردها ونقلها من قبل النساء ، وتحتاج التدخلات التي تستهدف السياقات المحددة إلى البحث والتقييم قبل التدخل.

101 تشمل المجتمعات المسلمة الأمومية «مينانجكاباو» في إندونيسيا و«أداابت بيرباتيه» في ماليزيا و«شامس» في فيتنام وكمبوديا و«مابيلاس» في الهند و«مورز» في سريلانكا والطوارق في الجزائر و«بوبوس» في بوركينا فاسو و«أكان» في غانا و«سيرير» في السنغال و«ديجوز» في كينيا و«ياوس» في تنزانيا و«تشيوا» في مالاوي و«وانجازيدجا» في جزر القمر.

4.5 التوصيات

يشكل الميراث الوسيلة الرئيسة التي يمكن للمرأة في العالم الإسلامي من خلالها الوصول لملكية الأرض. حيث يمكن أن توفر القوانين التشريعية وقانون الأراضي وقانون الميراث في الشريعة الإسلامية والممارسات العرفية المراعية للاعتبارات الجنسانية مدخلًا مهمًا لزيادة إمكانية وصول المرأة إلى الأرض. مجموعة من التوصيات التي تنشأ عن هذه الوحدة لضمان عدم إضاعة المرأة لفرصة الوصول لهذه الوسيلة المهمة للوصول إلى الأرض والمسكن وأمن الحيازة.

١- رفع مستوى الوعي بين الجهات الفاعلة لضمان فهم دور الميراث وإيلاء اهتمام كاف لحماية وتعزيز حقوق المرأة في الميراث.

٢- الحاجة إلى تنمية قدرات أصحاب المصلحة الذين يتعاملون مع قضايا الميراث لتحسين فهم أحكام الميراث المتعلقة بالمرأة بموجب مختلف النظم القانونية المتعايشة في سياقها. وأن يتضمن أصحاب المصلحة الرئيسيين النساء والأسر بالكامل والقضاة وكبار رجال الدين وقادة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات المرأة.

٣- تعزيز نظرة شاملة لتخطيط الملكية وتعزيز الآليات التكميلية للوصول إلى الأرض والمسكن التي يمكنها موازنة حقوق الميراث الأقل للمرأة مع غيرها من أشكال الوصول إلى الأرض لاسيما الوصايا والهبات.

٤- المكافحة والتقليل للحد الأدنى من ممارسات التنازل عن حقوق الميراث وممارسات استبعاد الإناث في الأسرة من الأجزاء الموروثة من ملكية المتوفى المبينة بتفصيل أكثر أدناه.

مكافحة التنازل عن حقوق الميراث: التوصيات المحددة

١- حملات التثقيف والتوعية لتوضيح أحكام الميراث في نظم الميراث المعمول بها بما في ذلك قوانين الميراث التشريعية والعرفية والدينية؛

٢- تنمية قدرات القضاة والقادة العرفيين والدينيين المشاركين في عمليات صنع القرار فيما يتعلق بالميراث؛

٣- رفع مستوى الوعي وتنمية قدرات الجمعيات النسائية ومنظمات المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني؛

٤- توفير المعلومات والمساعدة المالية والقانونية والدعم العملي للنساء اللاتي يطالبن بحقوقهن في الميراث من خلال المحاكم أو أنظمة تسوية النزاع البديلة.؛

٥- تنظيم ممارسات التنازل عن الميراث لوضع متطلبات وأطر زمنية وإجراءات واضحة؛ و

٦- الاتصالات والحملات الإعلامية التي ترمي إلى تغيير النظرة السلبية للمرأة التي تطالب بحقوقها في الميراث.

فردين وعيزي/ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان©

5 الزواج والملكية الزوجية المشتركة: إعادة النظر في نظام الملكية للأسرة

للـزواج دور مُهـم للغايـة في تحديـد الطريقـة الـتي تحصـل بهـا المـرأة عـلى الأرض، وهـو بمثابـة نقطـة دخـولٍ رئيسـية إلى (إعـادة) تـوازن العلاقـة بـين الزوجـين وحصولهمـا عـلى السـكن والأرض والممتلـكات مـن أجـل التحسـين الشـامل للتنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة لـلأسرة. ويتمثـل حجـران الزاويـة في هـذا النهـج - وهـي صالحـة لـكل مـن النسـاء المسـلمات وغـير المسـلمات - في رفـع وعـي عائلـتي الزوجـين وفهـمٍ أفضـل لكيفيـة تحديـد أنظمـة الملكيـة للزوجـين في وقـت الـزواج. تصـف هـذه الوحـدة كيـف تسـاهم عقـود الـزواج والملكيـة الزوجيـة المشـتركة في وصـول المـرأة إلى الأرض ، وكيـف يتـم رؤيـة هـذه الأدوات وتطبيقهـا في سـياقات مختلفـة ، وتقـدم توصيـات تسـاهم في تحقيـق أمـن حيـازة الأراضي للنسـاء والرجـال في العالـم الإسـلامي.

5.1 حقوق الأراضي للنساء المتزوجات

وتدعـم جميـع المصـادر القانونيـة الإسـلامية الرئيسـية وخاصـةً القـرآن الكريـم والسـنة حقـوق الملكيـة الكاملـة للمـرأة بغـض النظـر عـن الحالـة الزوجيـة. وتتمتـع المـرأة المسـلمة بحقـوق مطلقـة في الحصـول عـلى الممتلـكات والأراضي طيلـة حياتهـا، وسـواء كانـت متزوجـة أو غـير متزوجـة، فإنهـا تتمتـع تاريخيًـا بهويـة قانونيـة مسـتقلة وحقـوق ملكيـةٍ منفصلـة[102]. ومـع ذلـك، فـإن الـزواج غالبـاً مـا يؤثـر تأثـيراً مبـاشراً أو غـير مبـاشر عـلى وضعهـن القانـوني والفـرص العمليـة والقواعـد التقليديـة الـتي مـن خلالهـا تحصـل النسـاء عـلى الملكيـة وتكتسـبها وتحتفـظ بهـا وتسـتخدمها وتديرهـا وتتـصرف فيهـا وترثهـا وتورثهـا بمـا في ذلـك الأرض[103].

وبالنسـبة للنسـاء اللـواتي يعشـن في سـياقاتٍ إسـلامية، يؤثـر الـزواج على أربعـة أنـواع مـن الممتلـكات هـي: الملكيـة الشـخصية الـتي تعـود إلى الزوجـة قبـل الـزواج والـتي تحتـاج إلى الحمايـة والممتلـكات الزوجيـة المشـتركة بمـا في ذلـك الأراضي والمسـاكن المكتسـبة خـلال فـترة الـزواج والحصـول عـلى الأراضي والممتلـكات الشـخصية في أثنـاء الـزواج مـن مجموعـةٍ مـن المصـادر بمـا في ذلـك الميـراث والهدايـا والدخـل والوقـف والمهـر والنفقـة وتخصيـص الأراضي والممتلـكات في حالـة الطـلاق.

وتُعتـبر الملكيـة الزوجيـة المشـتركة وسـيلةً مُهمـةً وغـير مسـتغلة إلى حـدٍ كبـير لزيـادة فـرص الحصـول عـلى الأراضي والممتلـكات والمسـكن للنسـاء في العالـم الإسـلامي. كـما أنهـا تمثـل أرضيـة لمواجهـة موضـوع المسـاواة بـين الجنسـين والتنافـس بـين التقليـد والحداثـة عـلى الصـورة المتطـورة لـلأسرة وتفسـير أدوار المـرأة. وتُعتـبر الملكيـة الزوجيـة المشـتركة أيضًـا خيـارًا ذا قابليـة شـديدة للتطبيـق وقـد تـم اسـتيعابه في مجموعـةٍ واسـعة مـن البلـدان ذات الأغلبيـة المسـلمة والبلـدان ذات السـكان المسـلمين. وتـتراوح الطريقـة الـتي حـدث بهـا ذلـك بـين التغيـير التشريعـي وحمـلات الحقـوق الجنسـانية والنشـاط القضـائي أو المناقشـات الفقهيـة.

5.2 أهمية الملكية الزوجية المشتركة

الملكيـة الزوجيـة المشـتركة هـي الممتلـكات (بمـا في ذلـك البيـت والأرض) الـتي اكتسـبها الزوجـان خـلال الـزواج والـتي تعـود إلى كلا الزوجـين عـلى افـتراض الاعـتراف بالمسـاهمات النقديـة والعينيـة لـكلا الزوجـين وتقديرهـا وسـواء كانـت الجوانـب النقديـة الـتي يجليهـا إلى الـزواج أحـد الزوجـين أكـبر مـن تلـك الـتي يجلبهـا الـزوج الآخـر أو لا. ولا تشـمل الممتلـكات الزوجيـة الممتلـكات المملوكـة بصـورةٍ فرديـةٍ مـن قبـل أحـد الزوجـين قبـل الـزواج أو الـتي تـم اكتسـابها كميـراثٍ فـردي أو دخـلٍ أو هديـة خـلال الـزواج.

وتختلـف الأنظمـة الزواجيـة اختلافًـا جذريًـا بـين البلـدان وأحيانًـا داخـل البلـدان[104] وتنقسـم في نطـاق واسـع إلى «ملكيـةٍ منفصلـة» و«أنظمـة ملكيـةٍ مشـتركة». وبموجـب أنظمـة الملكيـة المنفصلـة، يتملـك كل زوجٍ الممتلـكات عـلى حـدة بمـا في ذلـك الأرض والـتي غالبًـا مـا تكـون مسـجلةً باسـم أحـد الزوجـين قبـل وخـلال فـترة الـزواج، ولا تقتـضي هـذه الأنظمـة مـن الناحيـة القانونيـة أي ملكيـة مشـتركة للأصـول الـتي اكتسـبها الـزوج الآخـر.

وبموجـب أنظمـة الملكيـة المشـتركة، تعـود ملكيـة الممتلـكات الـتي تتم حيازتهـا أو اكتسـابها خـلال الـزواج بالتسـاوي أو بصـورةٍ ملحوظـة إلى

102 مورز إيه. (1995)، المرأة والملكية والإسلام: التجارب الفلسطينية 1920 – 1990. مطبعة جامعة كامبريدج. كامبريدج.

103 سيت، سراج، هيلاري ليمر، (2006)، الأرض والقانون والإسلام: حقوق الملكية والإنسان في العالم الإسلامي، لندن، مؤتل الأمم المتحدة، زيد للنشر.

104 ألمودوفار ريتيجير، نايدا، كريستينا كوشنير، ثيبولت ميلاند: «رسم خريطة الفجوة الجنسانية القانونية في استخدام ائتمان العقارات والمباني»، المرأة والعمل والقانون (2011).

الزوجين. ويمكن إدخال تمييز في «الملكية الجماعية» حيث يوجد تقسيم ٥٠-٥٠ مطلق لجميع الممتلكات في حالة الطلاق و «التوزيع العادل» حيث يتم تقييم ماهية مساهمات ومستحقات كلٍ من الزوجين. وعلاوة على ذلك، تتميز أنظمة الملكية الجماعية كذلك بأنها «جزئية» أو «كاملة» اعتمادًا على ما يحدث لملكية الممتلكات المكتسبة قبل الزواج والميراث المكتسب أثناء الزواج.

وتُعتبر الملكية الزوجية المشتركة مهمةً للنساء من جوانب عديدة. و الزوجة التي ليس لها أي حصة مستقلة في الأصول الزوجية لا تحتفظ بأي حقوق في الأرض أو نصيب مكتسب أو ملك في بيت الزوجية على الرغم من مساهمتها الكبيرة، مما يتركها – في حالة الطلاق – للاعتماد على عائلتها أو على الدولة. وهذا يؤثر بشكلٍ خاص على المرأة المتزوجة التي لا تملك أصولاً أو هدايا قبل الزواج في الأراضي والممتلكات أو الدخل أو المدخرات الناشئة و التي تعتمد على الممتلكات المكتسبة بصورةٍ مشتركة في أثناء الزواج من أجل حصولهما على الأراضي وضمان الحيازة. ومن الواضح أن الاعتراف بالملكية الزوجية المشتركة هام على أغلب الظن بالنسبة للنساء اللواتي يواجهن الطلاق وخاصةً في حالة عدم كفاية المهر والنفقة[١٠٥].

وتختلف المزايا والمساوئ المحددة للملكية الزوجية المشتركة تبعًا للظروف الفردية، فعلى سبيل المثال النساء ذوات الدخل الأعلى من الرجال قد يفضلن الحصول على الممتلكات بأسمائهن. ومع ذلك، ففي العدد الهائل من الأسر التي يتراوح دخلها بين المتوسط والمنخفض، ستكون الزوجة أفضل حالًا بالملكية الزوجية حيث يمكنها أيضًا الاحتفاظ بأصولها قبل الزواج وكذلك أصولها الشخصية. ويساهم الحصول على الملكية الزوجية المشتركة في تمكين المرأة، حيث يعزز سلطاتها في إدارة الممتلكات ويمنحها القدرة على المساومة ضد الطلاق الأحادي ويحسن حصولها على الائتمان والفرص الأخرى.

وتُعتبر الملكية الزوجية المشتركة أيضًا عنصرًا من شأنه أن يعيد التوازن بين وضع النساء وأدوار الرجال داخل الأسرة مع الاعتراف بإسهام المرأة المهم في رفاهية وازدهار الأسرة على وجه العموم ومنح النساء بشكلٍ عام وضعٍ أكثر مساواة. ويضع نظام الملكية الزوجية المشترك الزواج على الأسس الأخلاقية «الشراكة التعاونية المتساوية للجهود المختلفة» التي تعترف بالمساهمات المادية وغير المادية[١٠٦].

105 إكزيلا كابري، يولاندا: «المدونة والقانون القرآني من المنظور الجنساني. التغييرات الجوهرية في قانون الأسرة المغربي لعام 2004»، اللغات والتواصل بين الثقافات 7-2 (2007): 133 – 143؛ صفوت، صفية إم «ماذا يحدث للمنزل الزوجي بعد الطلاق في الإسلام»، الممارسة القانونية الدولية 20 (1995): 76.

106 أُنظر – على سبيل المثال – المادة 46 من ميثاق المرأة في سنغافورة لعام 1961 (لا يسري على المسلمين).

5.3 قوانين الملكية الزوجية المشتركة

تتواجد أنظمة الملكية الزوجية المشتركة في معظم البلدان في جميع أنحاء العالم، وتطبق تبعًا للتقاليد والأنظمة القانونية المختلفة. وبشكلٍ عام، تكون أنظمة الملكية الزوجية المشتركة أكثر شيوعًا في أنظمة القانون المدني. وقد نشأ نظام الملكية الزوجية المشتركة في ولايات القانون المدني وقارة أوروبا وبصفةٍ عامة بلدان أمريكا الجنوبية، كما يتواجد الآن أيضاً في العديد من أنظمة القانون العام وبعض الأنظمة الإسلامية الهجينة. وتتباين هذه الأنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية[١٠٧] والنرويج والدانمرك والسويد وألمانيا والنمسا واليونان (حيث هناك مجموعة «مؤجلة» من الملكية التي يملك فيها الزوجان ممتلكاتٍ منفصلة في أثناء الزواج ولكن يحدث التقسيم المتساوي عند الطلاق) وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكرواتيا (حيث هناك نموذج ملكية زوجية «محدود» يديره الزوجان على قدم المساواة) وفي هولندا (حيث هناك مجموعة ممتلكات «كاملة») وفي أجزاءٍ أخرى من العالم مثل بوروندي وناميبيا والفلبين ورواندا وجنوب إفريقيا التي تمتلك أنظمة ملكية مجتمعية كاملة.

وفي البلدان الإسلامية، أدى التداخل الكبير بين الأنظمة القانونية الرئيسية الثلاثة – القانون المدني والقانون العام وأحكام الشريعة الإسلامية – إلى التعددية والتهجين القانوني. ومع ذلك، فإن قواعد الملكية المنفصلة هي سمة عادية في غالبية المجتمعات الإسلامية. ويسود نظام الملكية المنفصلة في معظم دول الشرق الأوسط مثل مصر والأردن والكويت ولبنان وعمان والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن. وينطبق هذا بالتساوي على جنوب آسيا وبنجلاديش والهند وباكستان وسري لانكا. وفي أفريقيا، يتبع عدد من البلدان نظام الملكية المنفصلة بما في ذلك مالي وموريتانيا ونيجيريا والسنغال والسودان. وفي العديد من البلدان التي تضم أعدادًا كبيرة من المسلمين مثل إندونيسيا وإيران وكازاخستان والمغرب وماليزيا والمالديف وتونس وتركيا وإندونيسيا وماليزيا، تم تبني أنظمة الملكية المشتركة أو عرض الخيارات في كثيرٍ من الأحيان وقت الزواج.

وفي البلدان التي توجد فيها خيارات مختلفة لأنظمة الملكية الزوجية، فإن الأسئلة المُهمة التي يجب طرحها هي: هل يعي المتزوجون الخيارات المختلفة التي ممكن اتخاذها؟ ما هو النظام الافتراضي؟ ما هو نظام توزيع الملكية الزوجية الذي سيتم تطبيقه إذا فشل الزوجان في الاختيار قبل وقت الزفاف؟

107 ستينهوف، جيرت (2005)، نظام زواجي للاتحاد الأوروبي؟ القانون الدولي للأسرة 74؛ بينتينز، والتر (2003) «أوروبية قانون الأسرة»، في نسخة بويلي ويلكي كيه، وجهات نظر حول توحيد ومواءمة قانون الأسرة في أوروبا: إنترسنتيا: أنتيويرب/ أكسفورد/ نيويورك، 2003، ص 9 – 11.

5.4 اعتراف أحكام الأراضي في الشريعة الإسلامية بالملكية الزوجية المشتركة:

يرتبط قانون الملكية الزوجية ارتباطاً وثيقاً بالحياة الاجتماعية والاقتصادية للأمة لدرجة أنه يؤثر أكثر من أي فرعٍ آخر من فروع القانون الخاص على طابع الأمة ويضع مسار تطورها من الناحية القانونية. وقد طُرحت أسئلة في البلدان الإسلامية حول ما إذا كانت أنظمة الملكية الزوجية المشتركة مقبولة من قبل الشريعة الإسلامية أو – بالأحرى – ما إذا كانت أحكام الشريعة الإسلامية تعترف بمفهوم الملكية الزوجية المشتركة. ففي الإسلام، تُعتبر حقوق الملكية الشخصية للمرأة[108] متطورة نسبيًا وهناك أدلة تاريخية موثقة على وجود نساءٍ مسلماتٍ يمتلكن الأراضي والممتلكات[109]. ومع ذلك، يبدو أن المصادر القانونية الإسلامية تركز أكثر على حماية الملكية الشخصية للمرأة من خلال الزواج وليس على مطالبات الزوجات بممتلكات الزوجية.

وحيث يُنظر إلى الأزواج كأفرادٍ منفصلين طوال فترة الزواج في مسائل الملكية، يبدو أن الإجراء المعتاد عند الانفصال هو أن يذهب كل زوجٍ بممتلكاته الفردية أو تلك المسجلة باسمهم. ونتيجةً لذلك، تاريخيا تم عقد معظم الزيجات الإسلامية عبر التاريخ في ظل فصل نظام الملكية، حيث لم يكن لدى أي من الزوجين مطالبة قانونية أو مصلحة في ممتلكات الطرف الآخر في حالة الانفصال. وقد استنتج بعض الباحثين أنه بما أن كلا الشريكين يحافظان على وضعٍ مالي مستقل طوال فترة الزواج، فإن الزواج الإسلامي لا يؤدي إلى إنشاء ممتلكاتٍ جماعية[110]. وتعود الممتلكات المكتسبة خلال الزواج إلى الزوج أو الزوجة وليس إلى الزوجين بشكلٍ مشترك. وعلى هذا النحو، يُقال إنه ليس هناك ما يعادل الممتلكات الزوجية أو الملكية الجماعية في الفقه الإسلامي الكلاسيكي (الفقه) وأنه في ظل الشريعة الإسلامية لا يوجد شيءٌ مثل الملكية الزوجية لتوزيعها.

ويعتبر التعارض الملحوظ بين الشريعة الإسلامية الكلاسيكية ومفاهيم الملكية الزوجية والعجز المفترض للمجتمعات المسلمة على الاعتراف بمساهمات كلٍ من الزوجين قيد التحدي في هذه الآونة. وليستْ هناك قيودٌ فقهيةٌ بموجب الشريعة الإسلامية لدمج الملكية الزوجية المشتركة. وفي حين أن القرآن الكريم ينص تحديدًا على حقوق الملكية الشخصية و حقوق المرأة في الميراث[111]، فإنه لا يُشير صراحةً إلى الممتلكات الزوجية للرجال والنساء. وعلى هذا النحو، فإن هناك فرص لإعادة تفسير الملكية الزوجية وفقاً للإطار القانوني العام.

وتنشأ الملكية المجتمعية كعمليةٍ قانونية لا يمكن تسهيلها إلا في نظامٍ قانونيٍ متطورٍ وثقافةٍ اجتماعيةٍ قانونيةٍ ناضجة تنطوي على الاعتراف بحقوق الملكية للمرأة ودرجة من الوضع القانوني المستقل للمرأة المتزوجة. وتم تأسيس حقوق الملكية المستقلة للمرأة المسلمة بشكلٍ شاملٍ في القرن السابع بواسطة القرآن الكريم ، فعلى سبيل المثال، مُنحتِ النساء المتزوجات في بريطانيا الحق في الاحتفاظ بملكيةٍ منفصلةٍ فقط من خلال مشروع قانون ممتلكات النساء لعام ١٨٧٠. ولم تكن أبدًا الإعاقة القانونية فيما يتعلق بحقوق المرأة المتزوجة والتي كانت سمة من سمات الفقه الأنجلو أمريكي السابق سمة من سمات الشريعة الإسلامية.

وتتجلى أيضًا حقيقة أن الملكية الزوجية المشتركة لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال حقيقة أن عددًا من البلدان سمحت بهذا الخيار من خلال إصلاح القانون الإسلامي كما هو موضح في الفقرة أدناه وفي دراسات الحالة. وعلى وجه الخصوص، هناك اعتراف واسع بحقوق الملكية الزوجية للنساء في كل من فروع الإسلام السنية والشيعية. فعلى سبيل المثال، تعترف الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي ينتمي أغلب سكانها إلى المذهب الشيعي الاثنى عشري بخيار التقسيم المتساوي للملكية الزوجية. وبعد فترةٍ وجيزةٍ من الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، أدخل البرلمان (المجلس) حكمًا على عقد الزواج تُمنح الزوجة المطلقة بموجبه حق المطالبة بنصف الثروة المكتسبة في أثناء الزواج طالما أن الطلاق ليس خطأها. وبالمثل، فمن بين المذاهب السنية الأربعة، تُظهر ثلاثة مذاهب هي الحنفي (تركيا) والشافعي (ماليزيا وإندونيسيا والمالديف) والمالكي (المغرب) إمكانية تبني أنظمة الملكية الزوجية. كما يُعترف بالملكية الزوجية في كازاخستان حيث تؤثر الصوفية – العقيدة الإسلامية السماوية – تأثيرت كبيرة.

وترجع هيمنة فصل أنظمة الملكية في العالم الإسلامي جزئيًا إلى المعادلة الفقهية لضمانات الملكية الشخصية الإسلامية لفصل أنظمة الملكية، ولكن بشكلٍ أكبر إلى البنية الاجتماعية للزواج الإسلامي. ولا تأتي الاعتراضات على أنظمة الملكية الجماعية من داخل الشريعة الإسلامية نفسها، ولكن من مفاهيم أدوار الزوجة ونموذج الزواج نفسه. ويتم التفاوض على أنظمة الملكية الزوجية المسلمة ليس فقط من حيث المفاهيم الدينية ولكن من خلال

108 سيت، سراج، هيلاري ليمر (2006)، الأرض والقانون والإسلام في العالم الإسلامي، لندن، مؤتل الأمم المتحدة، زيد للنشر، 134.

109 مورز، أنيليس (1995)، المرأة والملكية والإسلام: التجارب الفلسطينية 1920 – 1990، كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج؛ شاتزميلر، مايا (1995) «حقوق المرأة والملكية في الأندلس والمغرب: الأنماط الاجتماعية والحوار القانوني»، الشريعة الإسلامية والمجتمع، 219 – 257.

110 الحلاق، وائل (2009)، الشريعة: النظرية والممارسة والتحولات، كامبريدج، مطابع جامعة كامبريدج، ص 279.

111 انظر القرآن ، على سبيل المثال: سورة 4 ، الآية 7: «الرجال لديهم حصة مما تركه الوالدان والأقارب ، ونصيب المرأة أقل مما تركه الوالدان والأقارب ، وهو أقل من ذلك أو أكثر .

تقاطعها مع العرف والأسرة والقرابة وبناء الممتلكات نفسها. ومع ذلك، تؤكد دراسات الحالة على العلاقة المعقدة ، ولكنها غالباً مستوعبة، بين مذاهب الملكية الزوجية والمبادئ الإسلامية.

5.5 الممتلكات الزوجية المشتركة في الممارسة عبر العالم

يعيش أغلب المسلمين تحت أنظمة ملكيةٍ منفصلة، ولكن لدى عدد كبير ومتزايد مهم خيار الدخول في ترتيبات الملكية الزوجية. بالإضافة إلى الأقليات المسلمة في البلدان الأوروبية والأمريكية، تتوفر أنظمة الملكية الجماعية الزوجية للمجتمعات المسلمة في أوروبا (تركيا) وجنوب آسيا (جزر المالديف) وغرب آسيا (إيران) وجنوب شرق آسيا (إندونيسيا وماليزيا) وآسيا الوسطى (كازاخستان) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المغرب وتونس) وشرق أفريقيا (كينيا وتنزانيا) وجنوب أفريقيا.

ولدى الأزواج المسلمين في عددٍ من المجتمعات التعددية – كما هو الحال في دراسات الحالة الخاصة بجنوب أفريقيا وتنزانيا وكينيا وإسرائيل – إمكانية الاختيار بين أنظمة الملكية الزوجية المختلفة (الإسلامية أو العرفية أو العلمانية) عند الزواج. فإذا لم يختاروا، يسود النظام الافتراضي الذي يختلف من بلدٍ إلى آخر. ومع ذلك، وحتى في حالات الزواج منفصلة الملكية، تحدد المحاكم في العديد من البلدان بشكلٍ روتيني المساهمات المالية وغير المالية للأزواج في رفاهية الأسرة في تقسيمٍ عادل أو متساوٍ للممتلكات الزوجية بما في ذلك العديد من الحالات التي تشمل المسلمين. ويمكن للمسلمون الذين يعيشون على سبيل المثال في ولايات القانون العام مثل أستراليا وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة[112] والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول الكومنولث أن يتوقعوا من المحاكم أن يكون لها دور مهمّ وفق ما تمت مناقشته في دراسات الحالة الخاصة بإسرائيل وكينيا وجنوب افريقيا وتنزانيا.

لتعلم الدروس من هذا، من المهم أن نفهم ما هي الطرق المختلفة التي تحقق بها البلدان الإسلامية إصلاحاتٍ مشتركة في مجال الملكية الزوجية لتعلم دروسًا ونطبقها. وتشمل منهجيات الإصلاح القانوني المتنوعة لأنظمة الملكية الزوجية للمسلمين العلمنة وإعادة تفسير أحكام الشريعة الإسلامية والتعايش بين العرف والشريعة الإسلامية والتعددية القانونية.

بعض الدول ذات الأغلبية المسلمة تتبنى بوعي مبادئ الملكية الجماعية كجزءٍ من إصلاح القانون الإسلامي وفق ما تستكشفه دراسات الحالة الخاصة بالمغرب وتونس من شمال أفريقيا. وقد مرت بلدان أخرى بعملية قبول القانون الإسلامي للمجتمع العرفي السابق من نظام الملكية ، كما هو موضح في دراسات الحالة عن إندونيسيا وماليزيا في جنوب شرق آسيا. وبينما يُنظر عادة إلى العرف كعائق أمام العدالة بين الجنسين ، فإن هذه الأمثلة تبين كيف يمكن للحقوق العرفية في بعض الأحيان أن تعزز حقوق الملكية للمرأة.

وتتمثل العملية الثانية في قبول الشريعة الإسلامية للنظام العرفي السابق للملكية، كما هو الحال في دراسات الحالة الخاصة بإندونيسيا وماليزيا في جنوب شرق آسيا. وبينما يُنظر عادةً إلى العرف على أنه عائقٌ أمام العدالة بين الجنسين، فإن هذه الأمثلة تبين كيف يمكن للحقوق العرفية في بعض الأحيان أن تعزز حقوق الملكية للمرأة.

وهناك مجموعة دول أخرى تعمل على تطبيق»العلمنة» حيث تم تبني القوانين المدنية الغربية الحديثة كما هو الحال في دراسة الحالة الخاصة بتركيا والتي هي على أعتاب أوروبا. وتتمثل عمليةٌ أخرى في العلمانية من خلال تأثير الأيديولوجية الشيوعية السوفيتية كما في ألبانيا والبوسنة وكوسوفو في البلقان وجمهوريات آسيا الوسطى كأذربيجان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان وفق ما تم استكشافه من خلال دراسة الحالة الخاصة بكازاخستان. وتتمثل فئة أخرى في الأقليات المسلمة التي تعيش في مجتمعاتٍ متعددة الثقافات في ظل مجتمعات تعددية قانونية مع خيار أنظمة الملكية الزوجية. (مثل تنزانيا وكينيا وجنوب إفريقيا وإسرائيل) والهند ، وهي دولة لديها ثاني أكبر عدد من المسلمين في العالم ، لا تعترف بالممتلكات الزوجية المشتركة للنساء المسلمات.

إن الممارسة الشائعة فيما تبقى من البلدان ذات الأغلبية المسلمة من الأردن ومصر[113] إلى باكستان والسودان هي في معظمها فصل الملكية. ويبين هذا التحليل أن هناك مجال للدعوة إلى زيادة استخدام الملكية الزوجية المشتركة - في الزواج الإسلامي وغير الإسلامي والمدني وربما الزواج العرفي - في البلدان ذات الأغلبية المسلمة والبلدان ذات الأقليات المسلمة الكبيرة ، كوسيلة مهمة لزيادة وصول النساء إلى الأرض.

112 لاوسون، رويستون جيه «دراسة مقارنة حول المساهمة الأسرية وتخصيص ممتلكات الأسرة في أستراليا ونيوزيلاندا والمملكة المتحدة»، مجلة دراسات المستهلك والاقتصادات المنزلية 15:4 (1991): 367 – 383. أُنظر أيضًا: باتر بي إيه «القانون الإسلامي الشخصي في الدول الغربية: دراسة حالة عن أستراليا»، مجلة مؤسسة شئون الأقليات المسلمة، 2-6 (1985): 271 – 285.

113 ديف، فاريدا «الانفصال عن العدالة»، مجلة دراسات المرأة الشرق أوسطية، 3-1 (2005): 108 – 115؛ دبس، ريتشارد إيه، الشريعة الإسلامية والقانون المدني: قانون الملكية في مصر، مطبعة جامعة كولومبيا 2010؛ الخاربوتلي، ميتر أتيات، عزيزة حسين: «القانون ووضع المرأة في جمهورية مصر العربية، القانون الكولومبي لحقوق الإنسان، النسخة 8، (1976): 35.

5.6 العقد الزوجي

لدى الأزواج الأزواج ، بما في ذلك المسلمين وغير المسلمين والأزواج المختلطة خيارات مختلفة للتعاقد على الزواج، ويعتمد قانون الأسرة والملكية المعمول به على خيار الزواج - الإسلامي والعرفي والمدني - وغالبًا ما يكون هناك أكثر من خيار واحد اعتمادا على البلد الذي يتزوج فيه الزوجان.

ويُعتبر الزواج الإسلامي عقدا قانونيا واجتماعيا بين كيانين قانونيين مستقلين لهما وضع متساو للتفاوض على الشروط بما في ذلك ترتيبات الملكية، وهو عنصر أساسي وليس عقد الزواج أمرا سابقا له ولكنه مفتاح للشروط التفاوضية للزواج وحقوق الملكية. وبالتالي، فإن الزواج ليس مجرد اتحاد للأفراد وإنما يسعى إلى تحقيق التوازن وحماية الحقوق الاجتماعية الاقتصادية لأصحاب المصلحة الأوسع نطاقا وهم الأزواج والآباء والأطفال والأسرة والمجتمع.

وتسمح معظم المذاهب الإسلامية مثل الحنبلية والحنفية والمالكية للزوجين بطريقة أو بأخرى بإضافة شروط وأحكام لعقد الزواج. ومن بين الشروط المتكررة تلك التي تتعلق بترتيبات الملكية والحق في العمل وغيرها من الحريات. وفي أغلب الأحيان لا يمكن الدخول في زواج إسلامي دون توقيع عقد يسمى عقد النكاح. وعلى عكس الثقافات الأخرى حيث كانت عقود الزواج أو اتفاقيات ما قبل الزواج من اختصاص النخبة، كان هذا هو العنصر الأساسي في كل زواجٍ إسلامي واستخدمت النساء المسلمات - وعائلاتهم - عبر التاريخ عقد الزواج للتفاوض على شروطهن الزوجية وحقوق الملكية الخاصة بهن[114].

ويُشكل عقد الزواج إحدى أكثر سمات الشريعة الإسلامية إيجابية بالإضافة إلى كونه فرصة مُهمّة لتعزيز مساواة المرأة وحقوقها في الزواج بما في ذلك حقوق ملكية الأرض والممتلكات من خلال إضافة بنود أو حتى اتفاقيات منفصلة. ويمكن تعزيز هذا الأمر وجعله إلزاميا وإنفاذه والإعلان عنه. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك أنظمة قانونية ومفاوضات ودعم اجتماعي لضمان استخدامه بشكلٍ صحيح. وللقضاة والأشخاص المماثلين دور مُهم يتعين عليهم القيام به لضمان استخدام إمكانات عقد الزواج استخداما كافيا في النهوض بحقوق المرأة كما يتضح من دراسة الحالة في المغرب. ويجب تنمية قدرات القضاة والأشخاص المشتركين في الزواج والأزواج وغيرهم من العناصر الفاعلة الرئيسية.

وفي المغرب أو الجزائر أو تونس أو مصر أو إيران، يمكن ببساطة التفاوض حول شروط الملكية الزوجية أو الاتفاقيات المنفصلة وإضافتها إلى عقد الزواج الإسلامي الرئيسي. ويمكن للمرأة استخدام هذه العقود لحماية حقوقها في الزواج وعند الانفصال من خلال النص على شروط ملكية الممتلكات وتقسيمها والأطفال وحقها في العمل واحتساب المساهمات غير المدفوعة في الأسرة والمسائل التي تتطلب موافقتها. وفي تونس، يمكن النص بموجب قانون الأحوال الشخصية على الشروط المتعلقة بالممتلكات في العقد المُوثَّق، وتسمح مخالفة هذه الشروط أو عدم الوفاء بها للزوجين بتقديم طلب الانفصال. ويمكن أن ترتبط الشروط بالأشخاص أو الممتلكات. ويسمح عقد الزواج الموحد بموجب مرسوم قانون الأسرة المسلمة لعام ١٩٦١ في بنجلاديش بأية شروط إضافية شريطة وجود اتفاقٍ بين الطرفين مثل الأحكام المتعلقة بالمهر والنفقة ومصروف الزوجة وما إلى ذلك.

في معظم البلدان ، يمكن أو لا بد من إعادة تسجيل الزواج كزواج مدني. ويمكن للزواج المدني، المسجل في المؤسسات المدنية القانونية ، أن يعرض - وفي العديد من السياقات - نظام الملكية الذي يختاره الزوجان. ويتناول عقد الزواج النموذجي حقوق الملكية والعلاقات المالية، مما يسمح للزوجين بتحديد الملكية والإدارة والاستعمال والتصرف في الممتلكات المكتسبة قبل الزواج وأثناء الزواج. وتقوم منظمة «جلوبال رايتس» بحملة لصياغة عقدٍ نموذجي مع إعطاء أمثلةٍ للشروط للاستفادة منها[115].

ومع ذلك، لا يزال الكثير من النساء غير قادرات من الناحية العملية على الاستفادة من الفرص التي يتيحها عقد الزواج لأسبابٍ متعددة. ففي المغرب وتونس، نادراً ما يفي أمناء السجلات الدينية (العدولون) بالتزامهم بإخبار الأزواج عن خيارات ممتلكاتهم الزوجية. وليس لدى النساء وعي كاف بالخيارات المتاحة لهن، ولكن قد يتغير هذا مع مرور الوقت نتيجة لتدخلات محددة. كما يمكن للحكومة فرض جوانب إلزامية يتعين اتخاذ قرار بشأنها عند إبرام عقد الزواج أو وضع بعض الخيارات ذات الاستجابة الجنسانية كمعيار إذا فشل الزوجان في التعبير عن تفضيلاتهما.

علاوة على ذلك، ومن الناحية العملية، ما زال الكثير من النساء يعتمدن على «الزيجات الشفوية» غير الكتابية، التي ما زالت ممارسة قائمة في بعض المجتمعات المحلية، مثل اللاجئين السوريين واللبنانيين، وغيرها من المجتمعات ذات فرص الوصول الأقل إلى مؤسسات التسجيل المدني. وينبغي عدم تشجيع هذه الممارسات وتشجيع تسجيل عقود الزواج من قبل الحكومات وكبار رجال الدين وقادة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني. كما ينبغي

114 مورز، أنيليس، المرأة والملكية والإسلام، التجارب الفلسطينية، 1920 – 1990، المجلد: 3، مطبعة جامعة كامبريدج، 1996.

115 منظمة جلوبال رايتس، 2008، شروط وليس صارع: تعزيز حقوق الإنسان للمرأة في المغرب من خلال الاستخدام الاستراتيجي لعقد الزواج، الرباط، جلوبال رايتس.

جان دو بليس/©

توعيـة النسـاء والأسر بأهميـة ذلـك.

الزيجات المتعددة

يـزداد تعقيـد قضايـا الأرض والملكيـة في حـالات الـزواج المتعـددة[116]. إذ يمكـن لعقـود الـزواج أن تـؤدي- وربمـا أكـثر- دورًا مهمًـا في تنظيـم قضايـا الأرض والملكيـة في حـالات الـزواج المتعـددة والـتي تعتـبر قانونيـة في العديـد مـن البلـدان ذات الأغلبيـة المسـلمة. وفي كثـير مـن الأحيـان تسـتبعد النسـاء في حالـة الـزواج المتعـدد أو الـزواج العـرفي مـن الحمايـة القانونيـة الكافيـة ويتـم تجاهلهـا إلى حـد كبـير مـن قبـل الأطـر التنظيميـة الدوليـة الـتي يمكـن أن توجـه التشريعـات الوطنيـة عـلى الرغـم مـن قيـام بعـض البلـدان بالتنظيـم في هـذا الصـدد.

5.7 التوصيات

في الختـام، للعمليـات المتعلقـة بالـزواج دورٌ مهـمٌّ في تحديـد وتحسـين إمكانيـة وصـول المـرأة إلى الأرض والمسـكن والملكيـة. ومـن هـذه الوحـدة ودراسـات الحالـة الإفراديـة الـتي جـرى تحليلهـا، مـن المحتمـل أن تكـون بعـض التوصيـات صالحـة للنسـاء المسـلمات وغـير المسـلمات وللنسـاء الـلاتي يبرمـن عقـود زواج دينيـة وعرفيـة ومدنيـة.

١- رفـع مسـتوى الوعـي بـين النسـاء والأسر والمجتمعـات بشـأن أهميـة الـزواج في تحديـد نظـم الأرض والملكيـة لـلأسرة، وأهميـة هـذا للزوجـين وأطفالهمـا، والخيـارات المتوفـرة في سـياقهم الخـاص. ويمكـن إجـراء ذلـك مـن خـلال الحـوارات والمناقشـات العامـة الـتي تشـارك فيهـا مختلـف الجهـات الفاعلـة.

٢- تعزيـز عقـود الـزواج الكتابيـة وجعلهـا، عنـد الإمـكان، إلزاميـة لـلأزواج الذيـن سـيتزوجون.

٣- ضمـان إدراج مواصفـات مختلـف خيـارات نظـم الملكيـة الـتي يمكـن للزوجـين الاختيـار منهـا في عقـود الـزواج الكتابيـة.

٤- تنميـة قـدرات القضـاة وأمنـاء السـجل وغيرهـم مـن الشـخصيات العامـة المشـاركة في إبـرام عقـد الـزواج والزوجـين وأسرهـم والجهـات الفاعلـة الرئيسـية الأخـرى؛ و

٥- تطويـر وتعزيـز الأدوات الـتي تحمـي حـق المـرأة بـالأرض وقـت الـزواج، مثـل عقـد زواج نموذجـي ومـواد المعلومـات والتوعيـة والـدورات التحضيريـة ومـا إلى ذلـك.

الملكية الزوجية المشتركة: التوصيات المحددة

٦- تعزيز ترتيبات الملكية المشتركة للأزواج

٧- تشـجيع البلـدان عـلى عـدم إدراج الملكيـة الزوجيـة المشـتركة في أطرهـا القانونيـة والإداريـة لاسـتعراض قوانينهـا عنـد الإمـكان.

٨- النظـر في وضـع الملكيـة الزوجيـة المشـتركة كخيـار افـتراضي إذا لـم يـشر الزوجـان صراحـة إلى نظـام ملكيتهـم المفضـل ولـم يـشر عقـد الـزواج إلى خـلاف ذلـك.

116 مناقشة مجموعة التركيز في المصادقة ورشة عمل حول المرأة والأرض في العالم الإسلامي ،نظمت بيروت ، لبنان ، 3-2 مايو 2017

إندونيسيا

كيف ازدادت حقوق الملكية الزوجية للمرأة من خلال اعتماد القانون العرفي ودمجه في التقاليد الشرعية الإسلامية، أهمية وجود آليات فاعلة لتسوية المنازعات يسهل الوصول إليها.

مع وجود أكبر عددٍ من المسلمين في العالم فيها، يوجد لدى إندونيسيا عدد من سمات المساواة بين الجنسين في نظام الملكية الزوجية. وأحد هذه السمات هو مفهوم الملكية الزوجية المشتركة (هارتا بيرساما). فقد اعتمد قانون الزواج الإندونيسي لعام 1974 رسميا مفهوم التملك المشترك بين الزوج والزوجة للممتلكات المشتراة في أثناء الزواج، كما ينص الكتاب الإسلامي الإندونيسي المُلزم (كومبيلاسي حكم إسلام) الذي يحدد قانون الأسرة المعمول به لدى المحاكم على مبدأ مبتكر يتمثل في تقسيم الملكية الزوجية بالتساوي.

وحيث تسببت أنظمة الملكية الجماعية الموجودة في بلدانٍ إسلامية أخرى في ضغوط خارجية أو علمانية، فقد ظهرت التجربة الإندونيسية من الداخل. وانطلاقاً من العرف (آدات)، يتم إضفاء الشرعية على هذا المفهوم ضمن النظام القانوني كمبدأ إسلامي[59]. وعلى الرغم من أن الملكية الجماعية «ليست منظمة أو مذكورة في القرآن الكريم أو الحديث ولا حتى كتب الفقهاء»، إلا أنها موجودة في (آدات) الإندونيسيين المسلمين وتعيش في الوعي القانوني لإندونيسيا كمبدأٍ إسلامي[60]. وتمكن مجموعة نظم الملكية في إندونيسيا المرأة الإندونيسية بصورة مباشرة وتعزز حقوقها في الأرض.

وتنطبق التفسيرات المبتكرة أيضًا على الميراث، حيث يقر قانون الأراضي لعام 1960 (اللوائح الأساسية للمبادئ الزراعية) على نطاقٍ واسع بأهمية تملك المرأة للممتلكات. وفي حالة وفاة أحد الزوجين، تنتقل نصف الممتلكات الزوجية المشتركة إلى الزوج الباقي على قيد الحياة ويضاف النصف المتبقي إلى (هارتا باوان) الزوج المتوفى ويوزع على ورثته (بما في ذلك الزوج الباقي على قيد الحياة).

كما ثبتت إندونيسيا كيف آلية عمل تسوية المنازعات بطريقة سهلة المنال والسريعة لصالح المرأة. وقد كان لدى النساء الإندونيسيات تقليدياً خيار أخذ نزاعات الملكية إما إلى المحاكم الشرعية وإما العلمانية (بينجاديلان أوموم)، حيث يمكن للإندونيسيين الاعتماد على القانون الوطني أو القانون العرفي أو الشريعة الإسلامية. وتؤكد الدراسات أن النساء أكثر ميلًا لاستخدام المحاكم لتقسيم الممتلكات الزوجية وعادة «ما يفزن أكثر من المدعين الذكور»[61]. وغالبًا ما تنظر النساء إلى المحاكم الإسلامية على أنها تعمل لصالحهن ليس لأن القواعد الموضوعية تمثل تحسنًا مقارنه بالقواعد التقليدية ولكن لأن المحاكم يمكنها عرض تقسيم الممتلكات بسرعة نسبية. ولقد أثبتت المحاكم الإسلامية نوعًا من البراغماتية الضرورية للتعامل مع مثل هذا الوضع لصالح الطرف الأضعف بدلًا من التمسك ببنادقها العقائدية[62].

59. بوين، جون آر، الإسلام والقانون والمساواة في إندونيسيا: أنثروبولوجيا بأسباب عامة، مطبعة جامعة كامبريدج، 2003.
60. بوين، جون آر، الحج والتقاليد المحلية في تشكيل الإسلام في إندونيسيا، نظرة على الإسلام في العالم وإقليم البحر المتوسط، 123 (2003): 37 – 54.
61. بوين، جون آر، "العدالة والقانون في المحاكم الإندونيسية"، الشريعة الإسلامية في إندونيسيا المعاصرة، أفكار ومبادئ (2007): 170 – 192.
62. بيدنر، أدريان، ستيجن فان هويس (2010) "تعددية قانون الزواج وتسجيل الزواج بالنسبة للمسلمين في إندونيسيا"، نداء من أجل البراغماتية 6:2 نظرة على قانون أوتريخت 175 – 191.

جان دو بليس/©

مصر

كيف حُدِّدَ عقد الزواج كأداة رئيسية لإعادة التوازن للعلاقات بين الجنسين في إطار الزواج ونظام الأراضي والممتلكات.

مع أكثر من 90 مليون نسمة، تُعد مصر أكثر الدول العربية اكتظاظًا بالسكان بالإضافة إلى كونها مرجعًا فكريًا ودينيًا كبيرًا في المنطقة وخارجها. وهناك تباينات كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية أو بين مصر العليا والسفلى، ولكن المجتمع المصري بشكل عام يتميز بطابع أبوي وما زالت ملكية الأراضي والسكن تشكل تحديًا للنساء في المناطق الحضرية والريفية. وعلى الرغم من قانون الدولة غير التمييزي، فإن أقل من 6 في المائة من مالكي الأراضي الزراعية هم من النساء[63].

وليس مقبولًا من الناحية الاجتماعية أن ترث المرأة الأرض خاصةً في المناطق الريفية، حيث تصبح حصتها جزءًا من الحيازات العائلية الأكبر التي يديرها أخ أو قريب آخر. وتشجع العائلة في بعض الأحيان ابنتها على الزواج من أحد الأقارب لضمان بقاء الأرض داخل العائلة[64].

وحيثما تملك المرأة أرضا أو ممتلكات أخرى، فإنها غالبًا ما تفوض مسؤولية إدارتها إلى الزوج أو الأقارب الذكور[65]. ويكمن التحدي الرئيسي الآخر في حق المرأة في بيت الزوجية الذي يظل ملكية حصرية للزوج. ففي حالة طلاق الزوجين، لا تمتلك المرأة أي حصة في أي من الأصول الزوجية وليس لها الحق في الاحتفاظ بنصيب مملوك في منزل الزوجية أو أي ممتلكات أخرى.

وفي إطار التحضير لمؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية لعام 1994، ناقشت مجموعة من الفقهاء وموظفي الخدمة المدنية التابعين لوزارة العدل وممثلي المنظمات غير الحكومية كيفية تعزيز الحقوق القانونية للزوجين. وكان السبيل الرئيسي المقترح هو إضافة مواصفات لعقد الزواج بما في ذلك قضايا الحقوق الثانوية.

وقد تم إعداد قائمة بسبع قضايا يجب طرحها أمام الزوجين مع إدراج الإجابات في عقد الزواج وتكليف كُتّابِ العدل المصريين بمهمة طرح هذه الأسئلة. وتتعلق بعض الأمور الأساسية من بين هذه الأمور المشار إليها بالحصول على المسكن والأراضي والممتلكات كالاتفاق على من يحتفظ بمنزل الزوجية والأثاث المنزلي في حالة الطلاق والاتفاق على أنه إذا طلق الزوج زوجته دون موافقتها ودون سببٍ من جانبها، يحق لها الحصول على تعويضٍ تحدده كمبلغ مقطوع أو راتب شهري على ألّا يتجاوز ذلك الحقوق المنصوص عليها في القانون[66]. كما تم ذكر عددٍ من الشروط الأخرى بما في ذلك حقوق استكمال الدراسة وغيرها من الشروط لتكون متوازنةً معًا كجزءٍ من عقد الزواج.

وتسمح عقود الزواج في مصر بإدراج بنود الأراضي والممتلكات، لكن لا يزال هذا الخيار يُستخدم بشكل نادر جدا من قبل النساء المصريات. ويجب بذل مزيد من الجهود لزيادة الوعي بأهمية هذا الصكّ بين عامة السكان والمسؤولين المشاركين في صياغة عقود الزواج. ويجب أيضًا بذل الجهود من أجل إتاحة هذا الصك واستخدامه من قبل قطاعات المجتمع المتعلمة والأقل تعليمًا.

وفي السياقات التي تكون فيها المؤسسات فعالة نسبيًا مثل مصر، يبقى عقد الزواج الذي تم التفاوض عليه وصياغته بعناية ساريًا طوال مدة الزواج وبعد الانفصال، وهو أداة مهمة ومتاحة بالفعل لزيادة حصول المرأة على الأراضي والممتلكات.

63. في المتوسط، تمثل النساء 7.2% من ملاك الأراضي في مصر السفلى و3.9% في مصر العليا و4.9% في المحافظات الحدودية مع بعض الاختلافات الملحوظة بين المحافظات (مثال: 9.4% في الغربية و2% في سوهاج).
64. البنك الدولي، جمهورية مصر العربية، التقييم الجنساني، يونية 2003، ص 48.
65. مؤشر المؤسسات الاجتماعية والنوع الاجتماعي.
66. "القانون الأسري الإسلامي، النص والتطبيق في فلسطين"، لين ويلكمان، مركز المرأة لتقديم المساعدة والاستشارات القانونية، القدس، 1999.

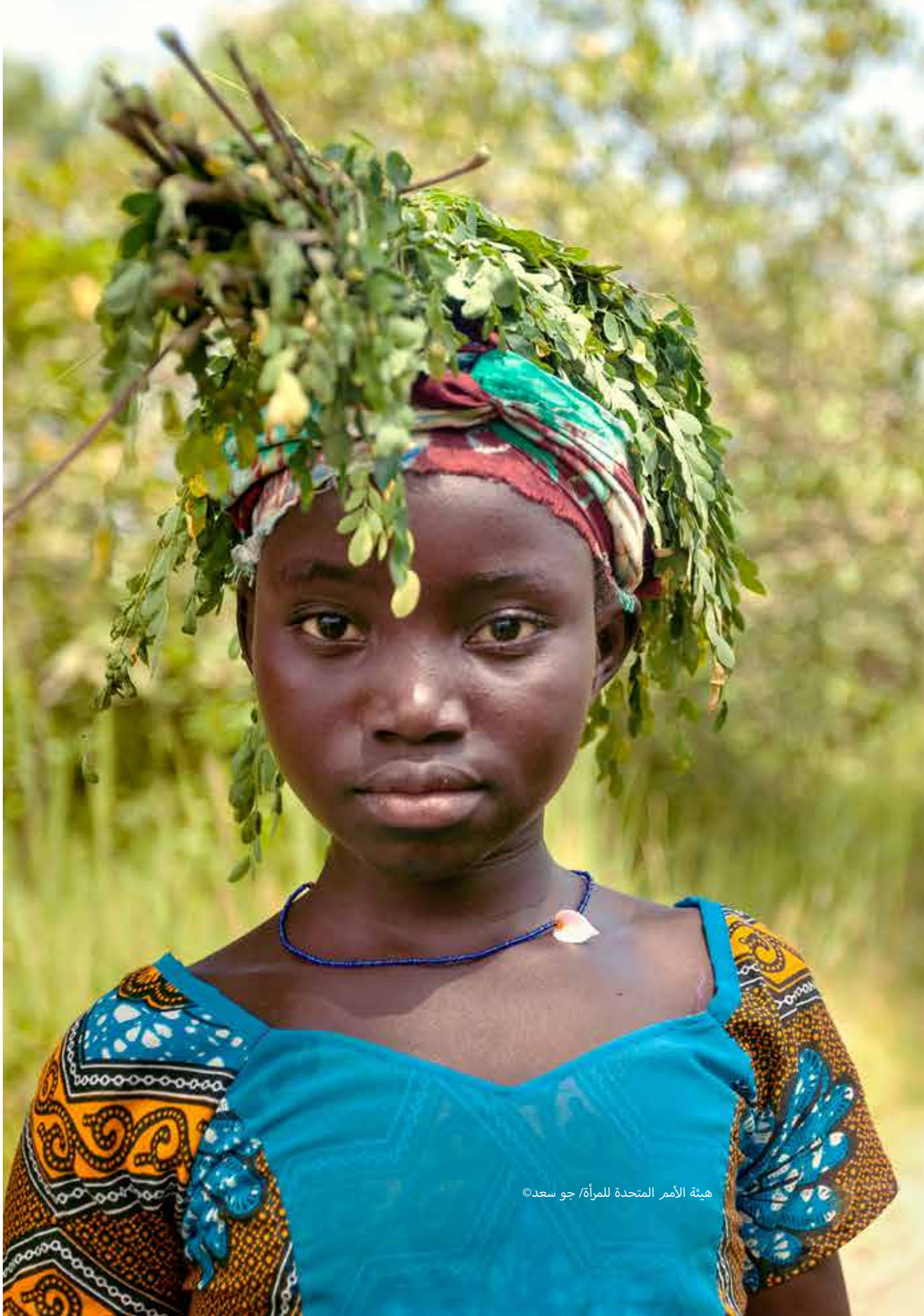

هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ جو سعد©

6 إتاحة فرص متساوية: إصلاح الأطر القانونية والإدارية وزيادة الوصول إلى الائتمان والائتمانات الصغيرة

تحلل هذه الوحدة جوانب مهمة أخرى ليست خاصة بالعالم الإسلامي والتي من يمكن استكشافها لزيادة وصول المرأة إلى الأرض. وتعرض الدساتير والسياسات والقوانين ونظم إدارة الأراضي والوصول إلى الائتمان والتمويل الصغير ويصاحبها بعض الحالات القطرية.

6.1 تطوير الدستور والسياسة والقانون

يعد إلغاء التشريعات التمييزية وتطوير وإصلاح الدساتير والسياسات والقوانين الوطنية على نحو يراعي الاعتبارات الجنسية جانبًا مهمًا للغاية لزيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض وتحسين ظروف المرأة عمومًا. ويعد وجود الأطر الدستورية وأطر السياسات والأطر القانونية المراعية للاعتبارات الجنسية على المستوى المحلي أهم شرط لتحسين ظروف المرأة بصورة مستدامة، بما في ذلك في قطاع الأرض. ونظرًا لانطباق ذلك على البلدان ذات الأغلبية المسلمة وغيرها من البلدان، لا يخوض هذا التقرير في تحليل مفصل لهذا الموضوع، ولكن ليس على القارئ الانخداع بطول هذه الوحدة والتقليل من أهمية موضوعها. فليس لجميع البلدان دساتير مدونة، ولكن، وحينما تكون موجودة، تبين الدساتير الوطنية المبادئ الأساسية التي تنظم الدولة وتبنى السياسات والقوانين المتعلقة بالأراضي بموجبها. ولا تكفي الدساتير المراعية للاعتبارات الجنسية للنهوض بوضع المرأة، ولكن تؤكد دستوريًا على المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والاقتصادية للبلد، على سبيل المثال، يمكن أن تسهم إسهامًا كبيرًا في صب هذه المبادئ في السياسات والقوانين بما في ذلك السياسات والقوانين المتعلقة بالأراضي. يعرف الاتحاد الأوروبي سياسة الأرض بأنها السياسة التي ترمي إلى تحقيق «أهداف معينة تتعلق بتأمين وتوزيع حقوق الأراضي واستخدام الأراضي وإدارتها والوصول إليها بما في ذلك أشكال الحيازة المملوكة بموجبها»[117]. كما تعرف المبادئ والقواعد التي تحكم حقوق الملكية فيما يتعلق بالأرض والموارد الطبيعية التي تحملها، فضلًا عن الطرق القانونية للوصول إلى هذه الحقوق واستخدامها وإقرارها ونقلها. كما يعرض بالتفصيل الشروط التي يمكن بموجبها استخدام الأرض وتنميتها وإدارتها أي طريقة تحديد القواعد والإجراءات ووضعها موضع التنفيذ، والطرق التي يتم من خلالها تصديق وإدارة هذه الحقوق، وكيفية إدارة معلومات حيازات الأراضي. وترد سياسة الأراضي في النصوص الصادرة عن الحكومات وتحدد أيضًا «الهياكل المسؤولة عن تنفيذ التشريعات وإدارة الأراضي وتحكيم النزاعات».

ونظرًا لأنه من المهم جدًا أن تضع البلدان سياسات أراضٍ شاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية، ينبغي وضع توقعات واقعية عند الشروع في هذه الإجراءات، نظرًا لطولها وحاجتها لاستدامة الموارد البشرية والسياسية والمالية الكبيرة وتحقيق نتائج إيجابية. ومن الشائع أن تستغرق هذه الإجراءات من خمس إلى عشر سنوات. ويمكن للتشريعات والأطر الدولية أن تساعد في نمذجة الوطنية منها من حيث المحتوى والمبادئ التوجيهية. كما تعد عمليات إصلاح الدستور والسياسة والقانون الناجحة ذات طابع شمولي وتستفيد من مشاركة مختلف أنواع الجهات الفاعلة (على سبيل المثال الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمهنيين في مجال الأراضي وما إلى ذلك) وإدماج المرأة ومجموعات المرأة في جميع خطوات العملية[118]. يكاد يكون من المؤكد أن تستبعد عملية الإصلاح التي تستبعد المرأة من مرحلة التنمية المرأة من ثمار تنفيذها وينبغي مراعاة جوانب التنفيذ (التكاليف والقدرات المطلوبة والهياكل المؤسسية اللازمة وما إلى ذلك) من بداية الإجراءات، لضمان تحويل مقاصد الأطر بعد إصلاحها إلى تحسينات عملية في ظروف النساء والرجال فعليًا، مع إيلاء اهتمام خاص لأشدهم ضعفًا. تضع سياسات الأراضي من خلال التشريعات والمراسيم والقوانين واللوائح التي تحكم عمل المؤسسات المنشأة لغرض إدارة الأراضي، وإدارة حقوق الأراضي، وتخطيط استخدام الأراضي. ولكي يكون ذلك فعالًا، لا بد أن تقترح سياسات الأراضي مجموعة من القوانين والتشريعات والأدوات العملية والمتماسكة والتي تعتبر مشروعة وقانونية والملائمة لمختلف السياقات ومجموعات المصالح[119] . وكما تم ذكره في الإصلاحات الدستورية وتم توضيحه في دراسة تونس، تعتبر التغيرات المراعية للاعتبارات الجنسية في السياسة أو التشريعات

117 "المبادئ التوجيهية لسياسة الأراضي للاتحاد الأوروبي:مبادئ توجيهية لدعم تصميم سياسة الأراضي والأراضيعمليات إصلاح السياسات في البلدان النامية (2004)."

118 "كيفية تطوير سياسة الأراضي المؤيدة للفقراء: العملية ،دليل والدروس". نيروبي: UN-Habitat (2007).

119 المبادئ التوجيهية لسياسة الأراضي في الاتحاد الأوروبي: المبادئ التوجيهية لدعم تصميم سياسات الأراضي وإصلاح سياسات الأراضيالعمليات في البلدان النامية ". (2004).

تونس

كيف أن التشريعات الوطنية التقدمية مُهمّة ولكنها غير كافية لضمان حصول المرأة على الأراضي والممتلكات، لا سيما في المناطق الريفية.

منذ استقلالها عام 1956، عملت تونس على تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال الاستثمار في التعليم وتنظيم الأمور العائلية[67]. كما قامت بإلغاء تعدد الزوجات والطلاق ومفهوم الطاعة للزوج، كما تم تحديد الحد الأدنى لسن الزواج عند ثمانية عشر عامًا وتقنين وضع قضاة الأسرة للوساطة بين الزوجين. وتُنظم الإصلاحات إمكانية الحصول على الأراضي والممتلكات مثل الحق في البقاء في منزل الزوجية بعد الطلاق بالنسبة للأم التي تمتلك الوصاية على الأطفال حتى وإن كان المنزل مملوكًا للأب. كما نتج عن التعديلات التي أُدخلت على قانون الأحوال الشخصية في عام 1993 «نظام الملكية المشتركة» الذي يُلزم الزوجين بالتعاون والمساهمة بموارد متساوية في إدارة الأسرة. وللأزواج أيضًا الحق في اختيار التقسيم المتساوي لجميع الممتلكات المكتسبة خلال مدة الزواج[68].

وفي حين أن الملكية الزوجية المنفصلة للأصول التي اكتسبها الزوجان خلال الزواج هي النظام الافتراضي، إلا أن القانون التونسي[69] قد أوجد الإمكانية القانونية للزوجين لوضع إطار للإدارة المشتركة والاستثمار في الأصول المكتسبة خلال الزواج. ويجب كتابة هذه الاتفاقية في وثيقة منفصلةٍ عن عقد الزواج، وينبغي لكاتب العدل إخطار الطرفين بهذه الإمكانية عند الزواج.

ومع ذلك، فإن هذا النظام ليس إجباريا بطبيعته ويعتمد على إرادة كل من الزوجين[70]. ومثلما هو الحال في المغرب، نادرا ما يكون للعرائس التونسيات خيار حقيقي للنظر في أنظمة الملكية الجماعية حيث لا توجد فرصة لدراسة العقد في حالات الزواج التي يقوم بها المسجل والتي تُعقد في الغالب إما في منزل والدي العروس أو في مسجد ويتم منحها فقط الوثيقة المكتملة للتوقيع عليها.

وقد أزالت تونس جميع التحفظات على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2011[71] واعتمدت في عام 2014 دستورا جديدا وتقدميا بأغلبية كبيرة. وتتسم هذه الوثيقة بأهمية خاصة بالنسبة للمرأة التونسية؛ لأن أحكامها تضمن المساواة للمرأة وتلتزم صراحة بالقضاء على العنف ضد المرأة وتشجع تولي المرأة مناصب المسؤولية في جميع القطاعات وتضع أحكامًا لتحقيق التكافؤ في جميع الهيئات المنتخبة داخل البلد.

ومع ذلك، لا تزال مشاركة المرأة التونسية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية منخفضة[72] ولا يزال حصولها على الأراضي والممتلكات محدودًا. وبما أن الميراث هو الوسيلة الأساسية للحصول على حقوق الأراضي في تونس، فإن معايير التوريث التمييزية لها تأثير قوي بشكل خاص على حق المرأة في الملكية والأرض. وقد وجدت دراسة أُجريت على مستوى القرى في منطقة «سيدي بوزيد» أن الميراث يمثل أكثر من 70 في المائة من عمليات الاستحواذ على الأراضي في معظم القرى المشمولة بالبحث، ويمثل في بعض الحالات نسبة 100 في المائة (كما في «مليكت» على سبيل المثال).

كما تكشف الدراسة أن القواعد العرفية التي تستبعد المرأة من الميراث تُتبع في المناطق الريفية. وعندما تتزوج المرأة خارج العشيرة، فإنها لا تطالب بحقوق الميراث القانونية على الأرض. وكثيرا ما تتخلى النساء – خاصةً في المناطق الريفية – عن حقوقهن في الميراث لصالح الأقارب من الذكور من أجل «الاحتفاظ بالأرض داخل الأسرة»[73] ولأنه من غير الملائم ومن أوجه إهانة أفراد العائلة الذكور أن تطالب النساء بحقوقهن في الأرض[74].

ويجب بذل جهود خاصة لتغيير المواقف الأبوية والأعراف الاجتماعية التي تنظم جوانب الحياة الأسرية مثل الميراث ولا سيما في المناطق الريفية. ولا يزال هذا تحديًا صعبًا يتعدى الوصول المباشر إلى تغيير دستوري أو سياسي رفيع المستوى. ويتطلب مجموعة مشتركة من التدخلات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

ويُعتبر الدستور التقدمي والتشريعات الوطنية بمثابة أمرين هامين لخلق بيئةٍ تمكينيةٍ للنساء للمطالبة بحقوقهن والتمتع بها، ولكن هذه الجهود يجب أن تكون مصحوبة بتدخلات ومبادرات تكميليةٍ لإطلاق إمكاناتها التحويلية الكاملة. ومع ذلك، لا تزال تونس مثالًا ملهما للتغيير حيث تُهيئ المشهد لمستقبل أكثر مساواة ومراعاة للناحية الجنسانية للنساء في المنطقة العربية والعالم الإسلامي بشكلٍ عام.

67. إيمان زهواني لحويمل، مدير عام شؤون المرأة والأسرة، مقاربة النوع الاجتماعي في تونس: توطيد المساواة بين الرجل والمرأة، الاجتماع الرابع للجنة المساواة بين المرأة والرجل، المجلس الأوروبي، 15-13 نوفمبر 2013، ستراسبورغ.
68. المساواة بين الجنسين في تونس؛ مؤشر المؤسسات الاجتماعية والجوانب الجنسانية.
69. نظام الملكية المشترك للزوجين كما هو الحال في القانون رقم 94-98، 9 تشرين الثاني / نوفمبر 1998.
70. برنامج يوروميد للمساواة بين الجنسين، تقرير تحليل الوضع الوطني: حقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين في تونس، 2010، ص 22.
71. المجلس الأوروبي، أولويات التعاون في الجوار تونس، 2014-2012، ص 5.
72. «المساواة بين الجنسين والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، «القدرات والفرص والمشاركة»، مشاورة مع تونس، أكتوبر 2011.
73. المساواة بين الجنسين في تونس؛ مؤشر المؤسسات الاجتماعية والاعتبارات الجنسانية.
74. المنظمة العالمية للأغذية والزراعة، النوع الاجتماعي والقانون، حقوق النساء في الزراعة.

المتعلقة بالأراضي مهمة إلا أنها لا تكفي لتحسين وصول المرأة إلى الأرض؛ وثمة حاجة لبذل جهود متضافرة في مختلف المستويات. كما تستدعي الحاجة رفع مستوى الوعي والتعليم وتنمية القدرات فيما يتعلق بالدساتير والسياسات والأطر القانونية المعمول بها لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة التي لها مصلحة في قطاع الأراضي.

6.2 إدارة الأراضي

وفي حين يعطي الدستور والسياسات والقوانين الاتجاه العام لكيفية تنظيم وإدارة الأراضي، فإن إدارة الأراضي تندرج ضمن هذه الأطر وترجمتها إلى واقعٍ عملي. ويوفر نظام إدارة الأراضي للحكومة بنيةً تحتيةً لتأمين حقوق حيازة الأراضي وتحديد قيمة الأراضي والضرائب المستحقة عليها وإدارة استخدام الأراضي وتنمية الأراضي، هذا يندرج ضمن مبادئ الإدارة المسؤولة للأراضي والإطار العام لسياسات الأراضي الوطنية[120]. كما تقلل إدارة الأراضي من النزاعات على الأراضي وتحمي الأراضي العامة وتُسهل إصلاح الأراضي وتُحسن التخطيط الحضري وتطوير البنية التحتية وتدعم حماية البيئة وتُنتج بياناتٍ يمكن استخدامها لتوجيه عملية صنع القرار. وفي البلدان حيث تتواجد التعددية القانونية مثل العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة، يتم تنفيذ بعض وظائف إدارة الأراضي من قبل المؤسسات العرفية أو الدينية.

الشروط العامة لإدارة الأراضي المراعية للمنظور الجنساني

تمثل الإدارة التقليدية للأراضي تحدياتٍ رئيسية بالنسبة للنساء، فهي «محايدة جنسانيًا» على وجه العموم، وبالتالي فهي تتجاهل القيود العملية والثقافية التي تواجهها النساء في الحصول عليها (فيما يتعلق بالقوانين والسياسات المحايدة جنسياً). وثانياً، فهي تتصف بشكلٍ عام بالبيروقراطية المفرطة وتستغرق وقتًا طويلًا وتُعتبر مكلفة بالإضافة إلى جميع الجوانب التي تؤثر بشكلٍ خاص على النساء والفئات الفقيرة والمحرومة التي يُمارس تمييزًا سلبيًا ضدها. وأخيرًا، فإن مشاركة المرأة في عمليات إدارة الأراضي منخفضةٌ للغاية سواء في العالم أو في البلدان الإسلامية، وهذا يؤدي إلى المزيد من الصعوبات أمام النساء للربط بين عمليات إدارة الأراضي والتفاعل معها. وكما هو موضحٌ في قسم الأطر المفاهيمية في مقدمة هذا المنشور، يُعتبر اعتماد نُهج[121] إدارة الأراضي الملائمة للغرض من قبل البلدان الإسلامية خطوةً حاسمةً لتحسين حصول المرأة على الأرض والسكن. تعتبر إدارة الأرض في غاية البيروقراطية ومستنفذة للوقت ومكلفة، جميع الجوانب التي تؤثر بصفة خاصة على المرأة والفقراء والجماعات المحرومة والممارسات التمييزية التي تؤثر عليهم سلبًا بحكم الواقع. علاوة على ذلك، يعتبر تمثيل المرأة في مكاتب إدارة الأراضي والاختصاصات ذات الصلة متدنيًا جدًا في البلدان العالمية والإسلامية وهذا يجعل العملية أقل مراعاة للاعتبارات الجنسية وأقل توفرًا للمرأة.

وعلى النحو المبين في قسم الأطر المفاهيمية في مقدمة هذا التقرير، يعد اعتماد نهج إدارة الأراضي الوافية بالغرض من قبل البلدان الإسلامية خطوة مهمة لتحسين إمكانية وصول المرأة إلى الأرض والمسكن، إن اقترنت بالتزام تعزيز حقوق المرأة في الأرض. وتُعتبر أنظمة إدارة الأراضي الملائمة للغرض بسيطة ويمكن إنشاؤها في إطار زمني قصير نسبيا إلى جانب استخدام نهجٍ مرنٍ وميسور لتحديد طريقة شغل الأرض واستخدامها سواء كانت حقوق الأرض هذه قانونية أو مشروعة محليًا. وقد تم إعداد هذه الأنظمة لتلبية الاحتياجات الحالية لإدارة الأراضي للمجتمع التي يتم إدخالها فيه، ويمكن تحسينها تدريجيًا مع مرور الوقت لتتضمن وظائف إضافية. ولا يتضمن نطاق هذا العمل وصفًا شاملًا لإدارة الأراضي الملائمة للغرض ولكن يوصى بأن تقوم البلدان التي تعتزم الشروع في تحسيناتٍ أو إصلاحاتٍ لإدارة الأراضي بدراستها بعناية. ويجب إجراء تقديرٍ للتكاليف وتحليلٍ لكيفية تمويل خدمات إدارة الأراضي بدعمٍ من الأدوات المتاحة[122].

ويوضح الاتحاد الدولي للمساحين في مبادئه التوجيهية الجنسانية[123] الجوانب الرئيسية التي يتعين النظر فيها من أجل إدارة الأراضي الشاملة للجنسين كالتالي: إنشاء مؤسسات لإدارة الأراضي تراعي وتستوعب النساء والرجال وإنشاء وكالات لا مركزية فاعلة لإدارة الأراضي وتبسيط إجراءات التسجيل، حيث إن النساء – خاصة الأكثر ضعفا – غالبا ما يعجزن عن الامتثال لمتطلبات التوثيق المفرطة، والامتناع عن أو النظر بعناية في تطبيق الإجراءات التي تتطلب التعويض المالي، لأن النساء غالبا ما يكون لديهن قدرة محدودة على الوصول إلى الموارد المالية، ودعم تشغيل النساء في منظمات إدارة الأراضي (إدخال نظام الحصص) وضمان الوصول إلى المعلومات للجميع وتوسيع نطاق فهم أخصائيي الأراضي وممارسيها وتقديرهم لما يحد من مشاركة المرأة في المسائل المتعلقة بالأراضي وإيجاد وسائل لإشراكها في تلك القرارات

120 «إدارة الأراضي الملائمة للغرض: المبادئ التوجيهية للتنفيذ بواسطة الدولة»، موئل الأمم المتحدة، الشبكة العالمية لأدوات الأراضي ومنظمة «داتش كاداستر إنترناشونال»، 2016.

121 «إدارة الأراضي الملائمة للأغراض» والبنك الدولي والاتحاد الدولي للمساحين، 2014؛ «إدارة الأراضي الملائمة للغرض: المبادئ التوجيهية للتنفيذ بواسطة الدولة»، موئل الأمم المتحدة، الشبكة العالمية لأدوات الأراضي ومنظمة «داتش كاداستر إنترناشونال»، 2016.

122 «تقدير تكاليف خدمات إدارة الأراضي وتمويلها: تحديد أولويات خيارات تقديم الخدمات على أساس التكلفة» (2017). موجز السياسات من GLTN ، موئل الأمم المتحدة ، FIG ؛ أداة «خدمات تقدير تكاليف وتمويل الأراضي» هي أداة لدعم القرار. ويساعد صانعو السياسات والمسؤولون عن الأراضي على اعتماد تكنولوجيات ومنهجيات مناسبة لخدمات إدارة الأراضي على نحو أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة وخيارات ملائمة بشكل أفضل للسياقات الوطنية ودون الوطنية.

123 منشور حول النوع الاجتماعي صادر عن الاتحاد الدولي للمساحين.

© Visual News Associates / البنك الدولي

والعمليات والعمل مع المجتمعات المحلية والمؤسسات العرفية (والدينية). وينبغي تبسيط وظائف إدارة الأراضي وجعلها لا مركزية على أساس التفويض ومواءمتها. ويجب أن تربط الأحكام القانونية مع الأحكام والعمليات العرفية والدينية عند الضرورة لضمان توافقها وتعاضدها بدلًا من خلق حالة من الارتباك والتداخل (انظر أيضًا قسم «العمل عبر الأطر» في الوحدة الثانية). وينبغي أن تكون مهام وإجراءات مؤسسات إدارة الأراضي واضحة وبسيطة، وينبغي أيضا توحيد البروتوكولات واستخدام اللغات المحلية. وتشدد مصادر مختلفة على أهمية إزالة الحواجز العملية أمام النساء للوصول إلى خدمات إدارة الأراضي بما في ذلك آليات حل النزاعات (مثل السفر إلى المراكز الحضرية الرئيسية واللغة ومحو الأمية ورعاية الأطفال والحاجة إلى أن يرافقهن ذكر وما إلى ذلك). كما يُشكل عدم وجود وثائق شخصية – مثل شهادات الميلاد ووثائق الهوية الشخصية وشهادات الزواج – عقبةً متكررة. ويمكن النظر في المحاكم المحلية المتنقلة ومكاتب التسجيل التي تُصدر الوثائق القانونية الأساسية (مثل شهادات الزواج والولادة والوفاة) أو إقامة الدعاوى في نظم المحاكم الرسمية في البلدان التي يكون فيها الوصول إلى خدمات إدارة الأرض والخدمات المتعلقة بها منخفضاً للغاية[124]. ويُعتبر إنشاء خدمات متكاملة ومتخصصة مثل مكاتب الأراضي ذات المنفذ الواحد –حيث تكون جميع خدمات الأراضي تحت سقفٍ واحدٍ مما يقلل من عدد الخطوات اللازمة– ممارسة جيدة لمساعدة النساء على التغلب على العوائق المؤسسية والاجتماعية التي تحول دون الوصول إلى العدالة والانخراط في إدارة الأراضي. كما من المفيد وجود نساء يعملن في مكاتب الاستعمالات وفي الإدارات الأخرى في مؤسسات إدارة الأراضي[125]. وتحتاج إمكانات إدارة الأراضي إلى مزيدٍ من التطوير سواء من الناحية التقنية للاستفادة الكاملة من التطورات التكنولوجية الجديدة من حيث برمجيات المصدر المفتوح واستخدام النهج التشاركية والتوظيف الجماعي واستخدام أساليب جمع البيانات المكانية منخفضة التكلفة أو من حيث «الإمكانات الناعمة» مثل توجيه العميل ومهارات التواصل والتعاون. كل هذه التوصيات لها تطبيق عام وتطبيق في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

124 منشور صادر عن منظمة الأغذية والزراعة.

إصلاح الأراضي

يعد إصلاح الأرض أحد السبل الممكنة لمعالجة المشاكل المنهجية والمظالم التاريخية ذات الصلة بملكية الأرض أو الملكية المشتركة أو حقوق الاستخدام لتحقيق الاستفادة المتساوية للرجال والنساء على حد سواء. وقد بدأ العديد من إصلاحات الأراضي في مختلف أنحاء الشرق الأوسط في العقود الماضية، فعلى سبيل المثال، لم يتحقق الكثير بطريقة إعادة التوزيع وبتجاهل معظم النساء بالطبع. وفي واقع الأمر، أدمج تغير الأنماط الاقتصادية- الانتقال من المزارعة إلى أشكال الإنتاج الآلية، فضلًا عن التوسع الحضري- الأرض في ملكية الرجل[126]. كان المستفيدون الرئيسيون من إصلاحات الأراضي في مصر[127] في الخمسينيات رجال الأرياف والرجال من الطبقة المتوسطة، وبدرجة أقل، بعض الرجال من الطبقة الريفية العاملة. وقد اقتصر العدد القليل من النساء اللاتي تمكنّ من الوصول إلى الأرض على الأرامل لكونهن أوصياء على أطفالهن الصغار، ورغم كون المرأة المطلقة بنفس الوضع،

125 حوكمة الأراضي للنساء والرجال: دليل تقني لدعم تحقيق الحوكمة المسؤولة و المراعية للمنظور الجنساني حيازة الأراضي «منظمة الأغذية والزراعة. 2013

126 سايت و ليم 2006

127 الإسلام والنوع الاجتماعي والتغيير الاجتماعي "، أكسفورد صحافة الجامعه

كيف يمكن تصميم خدمات إدارة الأراضي لتلبية الاحتياجات الثقافية الخاصة بالمرأة

تعتبر دبي إمارة في الإمارات العربية المتحدة. وتمتلك قطاعًا عقاريًا مزدهرًا وأسواق تأجير تجذب المستثمرين من جميع أنحاء العالم. توفر دائرة الأراضي والأملاك في دبي خدمة محددة للمرأة تعرف باسم المهارا، والتي تصمم لتلبية احتياجات المرأة في ثقافة الإمارات العربية المتحدة.

يتاح للمرأة إمكانية الوصول الكامل لجميع خدمات دائرة الأراضي والأملاك في دبي والحفاظ على خصوصيتها في الوقت نفسه؛ وليس عليها زيارة مكاتب دائرة الأراضي والأملاك في دبي لاستخدام خدمات إدارة الأراضي الخاصة بهم فثمة خط هاتف مباشر يمكن استخدامه للتحدث مع ممثل المهارا المتخصص. كما يمكنها الوصول إليها من أي مكان في دبي بالسيارة لتسهيل حصولها واستخدامها للخدمات. علاوة على ذلك يمكنها الحصول على النصيحة والدعم من المهارا أو أي استثمار عقاري وأي خدمات متوفرة.

ومنذ إنشائها في عام 2015، تم استخدام المحارة على نطاق واسع: أجرى 136,723 من النساء المستثمرات 316,986 معاملة عقارية. كما تحتفظ المحارة بمعلومات مفصلة جنسيًا فيما يتعلق بمعاملات الأراضي وتدعم المرأة في المشاركة في الأحداث المحلية والدولية. ولكن تم تصميمها للنساء الميسورات، حيث تتصدى المحارة لبعض التحديات التي تواجهها المرأة في سياقات أخرى: محدودية الحركة والحاجة إلى الخصوصية والحاجة إلى قنوات اتصال ومعلومات مخصصة والحاجة إلى مشورة خاصة بشأن إدارة الأراضي ومعاملات الأراضي.

© موئل الأمم المتحدة

75. www.dubailand.gov.ae تاريخ الوصول: يونيو 2017.

ونقلت للاحتجاج على تطبيقه عام ١٩٥٢. وبصورة مشابهة في الأردن وخلال حملات تسجيل الأراضي في الثلاثينيات والأربعينيات[١٢٨]، لجأت النساء إلى المحاكم وإدارة الأراضي للشكوى من أن «الأرض التي يحاول أقاربها الذكور تسجيلها باسمهم أخذت منها بطريقة غير مشروعة؛ وفي معظم الحالات، وقفت إدارة الأراضي والمحاكم على حد سواء إلى جانب النساء، رغم أن هذا لم يؤدِّ إلى زيادة الاستجابة لتنقيح العملية لمصلحة النساء. ولا غرابة في أن هذه الإصلاحات لا تحسن كثيرًا من حقوق المرأة، نظرًا لأن هذا لم يكن غرضها. وفي الآونة الأخيرة، أجريت محاولة في باكستان في إقليم السند لضمان استفادة المرأة ممن إصلاح الأرض وعملية إعادة التوزيع. ففي الماضي لم تسجل النساء مستأجرات أبدًا وبذلك تم استبعادها من الإصلاحات التي تستهدف الأشخاص الذين لا يملكون أرضًا واستفدن من غير قصد من الحد الأقصى لحيازات الأرض، والذي جعل كبار مالكي الأراضي يقسمون ملكيتهم بين الأقارب لحمايتها[١٢٩]. وفي عام ٢٠٠٨، وضعت حكومة إقليم السند برنامجًا لإعادة توزيع الأراضي غير المزروعة، بصفة رئيسية للنساء. يعزى جزء من النجاح إلى حملات التوعية التي أجرتها منظمات المجتمع المدني التي ضمنت إمكانية إدراج نساء الأرياف في برامج توزيع الأراضي الحكومية وتلقي الدعم الاقتصادي لتطوير أراضيهن. بصفة عامة، وحتى إن لم يكن مستخدمًا على نطاق واسع في العالم الإسلامي للاهتمام بحقوق المرأة في الأرض،يعتبر إصلاح الأرض الطريقة الصحيحة لزيادة فرص الوصول المرأة إلى الأرض إن كانت الأحكام المراعية للاعتبارات الجنسية مدرجة بصورة أكثر منهجية لضمان عدم استبعاد المرأة من عمليات إصلاح الأراضي. تعتبر المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات إصلاح السياسة وفي تصميم وتنفيذ العمليات المتعلقة بالأرض أمرًا أساسيًا لضمان مراعاة الاعتبارات الجنسية للعمليات ونتائجها. ويرتبط عدم المساواة بين الجنسين ارتباطًا وثيقًا بفقر المرأة واستبعادها، مع كلا السببين وتاثير استبعاد المرأة من صنع القرار. وتبين دراسات الحالة المعروضة في هذا التقرير والعمل[١٣٠] الآخر ذو الصلة هذه الروابط.

أدوات ونهج إدارة الأراضي المحددة

يجب إدراج الاعتبارات الجنسانية في مختلف العمليات الخاصة لإدارة الأراضي.

و**لتقييم** الأراضي والممتلكات دور مهم في حماية حقوق المرأة في البلدان الإسلامية ولا سيما في سياق الميراث. وكما هو موضح في دراسة الحالة الخاصة بفلسطين، يجب أن يكون التقييم خطوة أساسية بالنسبة للأسر التي تقيم وتوزع أسهم الميراث. ويجب على النساء اللاتي لا يزلن يخترن التنازل عن أسهمهن في الميراث أن يدركوا قيمة الأرض أو الممتلكات التي يتنازلن عنها ويطلبن تعويضا مناسبا (سواء كان نقديا أو غير ذلك). وللتقييم أيضا دور في العمليات الأخرى المتصلة بالأرض مثل إعادة تعديل الأراضي ودمجها ومصادرة ملكيتها وما إلى ذلك. ومن المهم أن يتم أخذ القيمة الاجتماعية والثقافية والدينية والاعتبارات المتعلقة بالهوية وتماسك المجتمع أيضًا بعين الاعتبار جنبًا إلى جنب مع القيمة السوقية للممتلكات[١٣١]. ويجب أن تتطور مهنة التقييم لتساعد على التقييم بدقة الأراضي والممتلكات المسجلة وغير المسجلة[١٣٢]. لأنه عندما لا يتم تسجيل الأراضي، يكون من الأصعب بكثير تقييمها، مما يؤثر سلبًا على قدرة النساء على التفاوض حول حصص الميراث، على سبيل المثال في سياق فلسطين.

ويشكل **التمويل على أساس الأراضي** بما في ذلك فرض الضرائب على الأراضي والممتلكات عنصر رئيسي في إدارة الأراضي، وهو أيضا أداة مهمة للإدارات المحلية من أجل توفير الخدمات للسكان. وللضرائب تأثير كبير على قرارات الأسرة فيما يتعلق بالأرض والممتلكات، ومن ثم فهي لها تأثير ملحوظ على حصول المرأة على الأرض. ويمكن أن تشكل إيصالات الدفع الضريبي باعتبارها مدفوعات عامة دليلا على الملكية والمهنة، وبالتالي فهي تساهم في ضمان الحيازة. وفي ضوء ذلك، لا تساهم آليات تحصيل الضرائب الفعالة والمستدامة في عمل الإدارات المحلية فحسب، بل تعزز أيضا حصول النساء والرجال على الأراضي. ومن المنظور الأوسع، فمن المهم أيضا أن تكون السياسات الضريبية واعيةً ومستنيرة بمخاوف الاستجابة الجنسانية، مثل الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية للعقارات المملوكة بشكلٍ فردي أو مشترك من قبل النساء والضرائب التصاعدية وما إلى ذلك[١٣٣]. وقد ظهرت تجارب مماثلة مع بعض النجاح في عددٍ من الدول الإسلامية.

ويعتبر **تخطيط استخدام الأراضي** أحد العمليات المهمة الأخرى التي يجب أن تشمل النساء وأن تنظر بوعيٍ إلى كيفية استخدام النساء للأرض وإدارتها وأن تحرص على ضمان حماية حقوق المرأة في الأرض. ففي العديد من البلدان، يستخدم الرجل والمرأة الأراضي بطرق مختلفة، ولذلك تتطلب الإدارة المنصفة لحيازة الأراضي تخطيطًا لاستخدام الأراضي يراعى فيه النوع الاجتماعي[١٣٤].

128 المرأة العربية، بينالتحدي وضبط النفس. نيويورك: فرع الزيتون صحافة.
129 سايت و ليم 2006
130 إعمال حقوق المرأة في الأرض وغيرهاالموارد الإنتاجية "،)2013(هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية حقوق الإنسان.
131 حوكمة الأراضي للنساء والرجال: دليل تقني لدعم تحقيق الحوكمة المسؤولة و المراعية للمنظور الجنساني حيازة الأراضي «منظمة الأغذية والزراعة. 2013
132 رابط لأداة الشبكة العالمية لأدوات الأراضي – تقييم الأرض غير المسجلة.
133 رابط لأداة الشبكة العالمية لأدوات الأراضي «فرض الضرائب على الأراضي والممتلكات بطريقةٍ ابتكارية».
134 حوكمة الأراضي للنساء والرجال: دليل تقني لدعم تحقيق الحوكمة المسؤولة و المراعية للمنظور الجنساني حيازة الأراضي «منظمة الأغذية والزراعة. 2013

ولرصد الأراضي دور حاسم يتمثل في تزويد صانعي القرار والأخصائيين في مجال الأراضي بصورة دقيقة لمستوى تمتع المرأة بحقوق الأرض وأنماط استخدام الأراضي المصنفة حسب النوع الاجتماعي. ويحتاج جمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في جميع مؤسسات ومشروعات إدارة الأراضي بما في ذلك الأفراد إلى متابعة من قبل كل بلد بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي وضعت مؤخراً وإطار الرصد الخاص بها. ويجب دمج التصنيف حسب نوع الجنس في تصميم وإنشاء نظم معلومات الأراضي وقواعد البيانات. توضح دراسة الحالة الخاصة بالإمارات العربية المتحدة أن هذا يمكن القيام به في السياقات الإسلامية.

ولعمليتي **دمج وتعديل الأراضي اللتين تراعيان الجوانب الجنسانية** دور مهم في تعزيز حقوق المرأة في الأرض في العالم الإسلامي. ومن المهم وضع آليات فعالة لدمج وتعديل الأراضي في البلدان الإسلامية لأنه غالبا ما يتم الدفاع عن استبعاد المرأة من الميراث بحجج مرتبطة بمنع تجزئة الأراضي وعواقبها السلبية. وقد تم توثيق التجزئة الشديدة للأراضي في العديد من البلدان الإسلامية بشكل جيد. وعلى الرغم من أن تجزئة الأراضي في المناطق الحضرية والريفية يمثل تحديا تواجهه جميع المجتمعات، فإن البلدان الإسلامية تشترك في أسباب مشتركة إضافية لتجزئة الأراضي بما في ذلك قواعد الإرث الإسلامي الإلزامية مما يؤدي إلى تداخل نظم حيازة الأراضي وأنماط الاستخدام الجماعي للأراضي[135]. وقد تم تقويض مشاريع دمج الأراضي في بعض البلدان ذات الأغلبية المسلمة بصورة جزئية من خلال تصورات مفادها أن هذه التدابير تتحايل بطريقة أو بأخرى على الشريعة الإسلامية وتزعزع استقرار النظام الاجتماعي الاقتصادي الإسلامي. ومن ناحية أخرى، هناك أمثلة على ممارسات دمج الأراضي في البلدان الإسلامية (مثل مصر وإيران والأردن وباكستان وإندونيسيا) مما يدعم الحجة القائلة بأن التدخلات العالمية والمهنية تدعمها المفاهيم الإسلامية ويمكن أن تكون فعالة ومبتكرة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تستفيد عمليتي دمج وتعديل الأراضي من أدوات دمج الأراضي المستمدة من قانون الأراضي العرفي أو الإسلامي مثل «الشفعة» التي تعطي الأولوية للمالك المشترك أو الشريك أو الجار في شراء الأراضي.

تعد **الشفافية في إدارة الأراضي** عاملًا مهمًا له تأثيرات على إمكانية وصول المرأة إلى الأرض[136] نظرًا للممارسات الفسادة التي تمس بحقوق الأرض بالنسبة للفئات الأكثر ضعفًا والأقل قدرة على تحمل دفع «المزيد» للحصول على حقوقهم بالأرض. علاوة على ذلك، وعندما تكون إدارة الأرض غير شفافة يصعب معرفة المسؤول عن ما تتطلبه الخطوات والوقت والتكاليف وطرق وسبل الانتصاف في حال عدم مواتاة القرارات. ويؤثر انعدام الوضوح على هذا النحو على المرأة بشكل غير متناسب.

6.3 الوصول إلى الائتمان والتمويل متناهي الصغر

وكما هو الحال بالنسبة للنساء في أنحاء أخرى من العالم، تتمثل إحدى العقبات التي تؤثر على وصول المرأة إلى الأرض والملكية والمسكن في العالم الإسلامي في نقص الموارد المالية اللازمة لشرائها. ويكون هذا نتيجة لأسباب أوسع نطاقًا: البطالة والمعدات المنخفضة للعمالة الرسمية وعمل الكثير من النساء في قطاعات غير رسمية مثل «العاملات المختفيات عن الأنظار» في المشاريع الأسرية أو في المنزل- أصغر مرتبات تتقاضاها النساء مقارنة مع ما يتقاضاه الرجال العاملين في مناصب مشابهة و، أخيرًا وليس آخرًا،الصعوبات في إمكانية الحصول على ائتمان. ويعد التحليل الشامل لكيفية تحسين فرص حصول المرأة على تمويل كطريقة للوصول إلى الأرض والمسكن خارج نطاق هذه الوحدة ولكن تم توثيق العديد من التجارب الإيجابية التي مرت بها النساء في السياقات الإسلامية. وثمة حاجة للاعتراف[137] بالتأثير الاجتماعي والاقتصادي للتعاونيات في تعزيز وتوطيد وصول المرأة إلى الأرض واستخدامها في الإنتاج والاستهلاك والإعاشة. ويمكن للتعاونيات أن تؤدي دورًا مهمًا في زيادة ملكية المرأة وإمكانية وصولها للأرض بتقديم حلول لنقص الأموال لشراء الملكية، أو إمكانية الحصول على التمويل، أو القدرة على استئجار وإدارة الملكية أو الأرض للإنتاج الزراعي والقدرة على تسويق المحصول أو استثمار الملكية.

ويمكن تسوية قضايا تخفيف الفقر والعمالة وإدرار الدخل والأمن الغذائي والإدماج والتمكين الاجتماعي جنبًا إلى جنب مع إمكانية الوصول إلى الأرض بتوفير الائتمان والخدمات المالية وغيرها من الخدمات التكميلية (على سبيل المثال العمالة وتقديم خدمات التسويق وطرق التغلب على العقبات المحلية في إمكانية الوصول إلى الأسواق وتنمية القدرات وما إلى ذلك). وعلى الحكومات أن تشجع على تشكيل التعاونيات النسائية وزيادة إمكانية وصول التعاونيات إلى التمويل والقروض الميسرة والصناديق الدائرة والأسواق. علاوة على ذلك يُعد دور الائتمان الإسلامي والتمويل متناهي الصغر في تمكين المرأة والرجل نحو تحقيق أهداف الحياة بما في ذلك الوصول للأرض والسكن ذات أهمية بالغة. كما يمكن الاطلاع على الوصف الشامل للموضوع بالرجوع إلى كتاب الأرض

135 «تفتيت الأراضي في المجتمعات المسلمة: تحديات عرفية ونُهُج دمج مبتكرة»، سيت، تمبرا، 2015.

136 حزمة التدريب: - أدوات الدعمالشفافية في إدارة الأراضي "(2013). GLTN،موئل الأمم المتحدة ، مركز التجارة الدولية.

137 اعترفت الأمم المتحدة بالتعاونيةالحركة كشريك مهم فيتنفيذ الأمم المتحدة للتنميةجدول الأعمال ، الذي حددته الأمم المتحدة العالميةالمؤتمرات ومؤتمرات القمة منذ 1995 .1990sمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغنشدد على أهمية التعاونيات فيالنهج الذي يركز على الناس للتنمية.

بنجلاديش

كيف مدى حصول الفقراء والنساء على الأرض يتطلب تنظيم المجتمع المدني والحركات النسائية لدعم تنفيذ إصلاحات الأراضي التي تقودها الحكومات.

لقد كان الحصول العادل على الأراضي صراعا طويلا في بنجلاديش، حيث تندر الأراضي الزراعية والحضرية وترتفع أسعار الأراضي. وينص الدستور على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون، ولكن في هذا البلد المسلم بنسبة 90 في المائة، تحكم الشريعة الإسلامية والممارسات التقليدية مسائل قانون الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق والميراث. ومن المعتاد ألا تطالب المرأة بنصيبها من ممتلكات الأسرة إلا إذا أُعطيت عن طيب خاطر، وغالبا ما تتخلى النساء عن حقهن في الملكية مقابل حقهن في زيارة بيت الوالدين والحصول على مساعدة إخوانهن في حالات النزاع الزوجي. ونتيجة لذلك، في عام 1996، بلغت نسبة الأراضي الزراعية التي المسجلة باسم النساء 3.5 في المائة فقط وشكلت أسماء النساء المتضمنة في أي وثائق تتعلق بحقوق الملكية مثل سندات ملكية الأراضي والشهادات والإيجارات والعقود عشرة في المائة فقط. وفي المناطق الريفية، تحصل المرأة على الأرض بشكل حصري تقريبا من خلال علاقاتها مع أفراد الأسرة الذكور مثل الأزواج أو الآباء أو الأخوة[76] على الرغم من حقيقة أن النساء يشكلن أكثر من 54 في المائة من القوة العاملة في أراضي الأسرة. وتعمل 70 في المائة من النساء كعاملات أسريات بدون أجر، وعندما تُفقد المحاصيل التي تُكسب الدخل والعيش بسبب الفيضانات المتكررة وتآكل التربة، لا يحصلن في الغالب على تعويضات عن الخسائر لأن الأرض نادرا ما تُسجل بأسمائهن[77]. وحتى عندما يكون لدى النساء الوثائق والصكوك القانونية الخاصة بملكية أراضيهن، فإن السيطرة على حيازات أراضيهن تبقى بحوزة أقربائهن الذكور، وبالتالي فإن وضعهن الاقتصادي والاجتماعي لا يزال أقل من وضع أصحاب الأراضي الذكور. وتعتبر ملكية المرأة للمسكن أفضل بقليل من ملكيتها للأراضي الزراعية وغالبا ما تتملك المرأة المنزل إذا لم يكن مرتبطا بالأراضي الصالحة للزراعة.

وقد أولت إصلاحات الأراضي التي أُجريت في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات الكثير من الاهتمام للإنصاف والإنتاجية الزراعية وحققت بعض عمليات إعادة توزيع الأراضي على المعدمين. ففي الثمانينيات، أطلقت الحكومة برنامجا لتوزيع الأراضي المملوكة للدولة – المعروفة باسم أراضي «خاس» – على العائلات التي لا تملك أرضا من خلال إعادة توزيع 40 بالمائة من الأراضي المتاحة على مدار عامين ونصف العام، أي ما يعادل 17 ألف فدان تقريبا استفاد منها أكثر من 167 ألف شخص بدون ملكية وتم توفير ملكية مشتركة للأزواج[78]. وقد مُنحت الأولوية للنساء الضعيفات في تخصيص الأراضي. ومع ذلك، فما زال الوصول إلى مخططات تخصيص الأراضي والاحتفاظ بالسيطرة على الأراضي المخصصة والحصول على حقوق الأراضي المعترف بها يمثل صراعًا خاصةً بالنسبة للأسر الضعيفة. ولمعالجة هذه القضايا، انضمت ثلاثمائة منظمة غير حكومية محلية – بما في ذلك منظمات للفلاحين والأشخاص المعدمين – لتشكيل رابطة إصلاح وتنمية الأراضي (ALRD) للعمل على القضايا المتعلقة بحقوق الأرض والحقوق في الغذاء وسبل العيش وحقوق الشعوب الأصلية[79]. واتبعت رابطة إصلاح وتنمية الأراضي عدة مناهج بما في ذلك: (1) الدعوة للإصلاح الزراعي من خلال الندوات وورش العمل والحملات الإعلامية والمنشورات البحثية و(2) إقامة تعاون مع وزارة الإصلاح الزراعي الحكومية لتنفيذ الإصلاحات و(3) تعبئة المنظمات وربط القواعد الشعبية بالقطاعات الأخرى (يتمثل أحد محاور التركيز الحالية في تطوير قدرة النساء المنتخبات حديثًا كأعضاء لمجلس الاتحاد والمجالس بصفة عامة على العمل من أجل إقرار حقوق المرأة في امتلاك الأرض) و (4) توثيق ونشر المعلومات مثل المجلة الشهيرة «لاند» التي ينتجها الممارسون والناشطون في مجال التنمية والبحوث. وضمت الرابطة أيضا مجموعة من الصحفيين من الصحف الرائدة في البلد للتحقيق في الهجمات على الأسر المعدمة بما في ذلك المضايقات والتعذيب والقتل بهدف إخراجهم من أراضيهم. كما وفرت هذه الرابطة المساعدة القانونية للنساء حتى يتمكن من محاربة الفساد المنظم في إدارة الأراضي المحلية وتحميل النخب المحلية المسؤولية من خلال إجراءات المحاكم. وتوثّق القضية الناجحة لـ «بيل كورواليا» كيف نجح الأشخاص الذين لا يملكون أرضاً في المحافظة على الأرض تحت حيازتهم. وتُشكل حركة النساء، اللواتي لا يمكن أراضٍ على وجه الخصوص، مثالًا للتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، فضلًا عن التنفيذ الناجح لسياسة إدارة وتوزيع أراضي «خاس».

ومن الأمثلة الناجحة الأخرى على تعبئة المجتمع المدني لحماية حقوق المرأة في الأرض هي رابطة "مداريبور" للمساعدة القانونية التي تهدف إلى إنشاء شبكة من القادة النساء المسلمات القادرات على معالجة قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق وراثة الممتلكات. وأنشأت الرابطة شبكة موحدة من القيادات النسائية من مجموعات نسائية شعبية بالإضافة إلى تقديم المعلومات والدعم اللوجستي من أجل تعزيز حقوق المرأة. وأجرت الرابطة مسحا ميدانيا لتقييم الوعي بحقوق الملكية والميراث وأحكام الميراث في الشريعة الإسلامية بين النساء المحليات، واستخدمت نتائج المسح لتطوير مواد إعلامية. وقد تم تدريب حوالي 300 قيادة وتوعية 10000 امرأة بحقوقهن. وتأخذ الرابطة العوامل الاجتماعية الاقتصادية بعين الاعتبار، مثلما كان عليها أن تأخذ بعين الاعتبار معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في المناطق المستهدفة حيث تعمل على بناء شبكات من القيادات النسائية في القرى المحلية. وبحسب للرابطة، فإن حوالي 32 في المائة فقط من النساء الريفيات في بنجلاديش متعلمات مما يجعل من الصعب توزيع المواد المكتوبة. وفي الختام ، حتى عندما يتم إنشاء عمليات إصلاح الأراضي المراعية للاعتبارات الجنسانية، فإن إنفاذها بعيد كل البعد عن كونه مضموناً، لا سيما بالنسبة للسكان والنساء الضعفاء، والمشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني أمر حاسم لضمان استفادة المستفيدين المستهدفين من المخططات والخطط. أن المكاسب التي تحققت لا تضيع مع مرور الوقت. وبالنسبة لأكثر الفئات ضعفا، بما في ذلك الفقراء والنساء، فإن الاستيلاء على الممتلكات والميراث يشكلان أخطار ينبغي حمايتها من خلال العمل التعاوني. إن تعبئة القيادات النسائية أمر أساسي لتحقيق التغيير أو لحماية الإنجازات التي تحققت.

76. (GOB: 1972)، كمال 1988، البنك الأسيوي للتنمية 2004 – الربع الأول، البنك الدولي 2008 – الربع الأول)
77. البنك الأسيوي للتنمية، 2004 – الربع الأول.
78. محمد رسول إسلام سوراف، حقوق المرأة غير المتساوية في الأرض في بنجلاديش، المجلة البحثية الدولية للمجالات ذات التخصصات المتداخلة والمتعددة، المجلد الأول، الإصدار الثالث، أبريل 2015، ص 8.
79. (اللجنة القانونية الدولية 2009) وhttp://alrd.org/index.php.

السنغال

كيف يرتبط تعليم المرأة وتمثيلها السياسي بالحصول على الأراضي والموارد الإنتاجية. أهمية الميراث وتخصيص الأراضي من جانب المجالس الريفية وكذلك الحاجة إلى تطوير فهم وقدرات القادة والإدارات المحلية في سياق اللامركزية.

تبلغ نسبة المسمين في السنغال 90 في المائة، وتعتبر السنغال واحدة من أكثر الدول استقرارا في إفريقيا بسجلات جيدة في مجال سيادة القانون والتقاليد الديمقراطية. وعلى الرغم من ذلك، تظل معرفة القراءة والكتابة بين الفتيات محط اهتمام كبير حيث إن نسبة المتعلمين أقل من أربعين بالمائة بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة وأكثر. ومن ناحية أخرى، تشارك المرأة السنغالية مشاركة كبيرة في الحياة الاقتصادية، حيث تبلغ نسبة عمل المرأة حوالي 66 في المائة ولا سيما في الزراعة[80]. وتُعتبر التقاليد السنغالية القانونية مستوحاة من القانون المدني الفرنسي[81]. وبموجب الدستور والقوانين السنغالية، يتمتع النساء والرجال بحقوق ملكية متساوية فيما يتعلق بملكية الأرض. ويحق للمرأة قانونا الحصول على الأراضي وامتلاكها بشكل مستقل عن زوجها أو أقاربها الذكور والاحتفاظ بالملكية والسيطرة على ممتلكاتها بعد الزواج. وكما هو الحال في العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة، فإن نظام الملكية الزوجية الافتراضي للزواج المدني هو فصل الملكية (قانون الأسرة، المادة 368)، حيث يدير المالك الأصلي الممتلكات قانونًا خلال الزواج (المادة 380). ومع ذلك، فإن الرجل هو رب الأسرة من الناحية القانونية وبالتالي لديه قدرة أكبر على الوصول إلى المدخلات الزراعية، وبشكلٍ أعمر، الأرض والموارد الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فحيثما ينطبق نظام مهر الزواج (المادة 385)، ينبغي تسليم أي ممتلكات ومدخرات وحيوانات أو غير ذلك من الأصول الممنوحة للمرأة عند الزواج إلى زوجها[82]. وبوجه عام، يبدو أن هناك فرصة لتحسين ترتيبات الأراضي والممتلكات بين الزوجين وأن خيار الملكية الزوجية المشتركة سيكون مفيداً في ذلك. علاوة على ذلك، ففي بلدٍ يضم العديد من الأعراق والاستخدامات المختلفة للأراضي – من الزراعة إلى الرعي – تتغاضى الممارسات التقليدية باستمرار عن عملية صنع القرار على الأرض من قبل المرأة. ووفقا للتعداد الزراعي في أواخر التسعينات، فإن 9 في المائة فقط من الزراعيين الذين يملكون أرض هم من النساء مقابل 91 في المائة من الرجال. ويبدو أن تمثيل المرأة الضعيف للغاية في هيئات صنع القرار هو أحد الأسباب الرئيسية لهذه التفاوتات. وتتألف المجالس الريفية من مستشارين منتخبين أغلبهم من ملاك الأراضي العرفيين[83] وهي الهيئات التداولية للمجتمعات الريفية التي تنظر في جوانب التخطيط الأرضي والمكاني ضمن قضايا أخرى. وعلى الرغم من أنه يحق للنساء شغل مناصب رسمية في هذه الهيئات، فإن عدد النساء لا يزال يمثل حوالي 11 في المئة فقط. وفي المستويات العليا، يُعتبر الوضع أسوأ بكثير حيث لا يوجد سوى ثلاثة رئيسات للقرى من بين أكثر من 14 ألف قرية. وتبلغ نسبة النساء في المجالس البلدية حوالي 27 في المائة، في حين أن عدد رئيسات البلديات يقل عن 6 في المائة.

وتُظهر دراسة[84] أجريت في الفترة من 2009 إلى 2011 أن النساء والرجال يحصلون على الأراضي بثلاث طرق هي الميراث والتخصيص (من قبل المجالس الريفية) والشراء. ويحصل الغالبية العظمى من الرجال – أكثر من 65 في المئة – على الأرض من خلال الميراث مقابل 25 في المئة من خلال تخصيص وأقل من 5 في المئة من خلال الشراء. ومن ناحية أخرى، فإن 15 في المائة فقط من النساء يرثن الأرض، وتحصل نفس النسبة المئوية تقريبا على الأراضي من خلال التخصيص (وغالبا ما يكون ذلك جماعيا من خلال المجموعات النسائية التي تخصص لها المجالس الريفية عموما قطعا صغيرة)، بينما يبدو أن الشراء ليس خيارا واردا على الإطلاق. ومع ذلك، هناك أيضا تطورات إيجابية يجب ملاحظتها. ففي عام 1964، تم تأميم معظم الأراضي الريفية في السنغال. وفي عام 1996، وكجزء من عملية اللامركزية في الدولة، مُنحت المجالس الريفية سلطة إدارة وتخصيص هذه الأراضي التي تملكها الدولة. ومن خلال جعل عملية صنع القرار قريبة من المواطنين، تم توفير فرصة للنساء للحصول على إمكانية أكبر للوصول إلى الموارد الطبيعية والأكثر من ذلك لإدارتها. واتفقت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في إدراك أن الأطر الدستورية والقانونية التي تراعي الفروق بين الجنسين ضرورية ولكنها ليست كافية لضمان تنفيذ الممارسات التي تراعي النوع الاجتماعي بمفردها. ومن المُسلَّم به أن زيادة الوعي وتعميم الصكوك القانونية والممارسات الإدارية أمران مُهمان من قبل الحكومة وأن الحملات الحكومية قد تم تدشينها لتشجيع القادة في المجتمعات الريفية على ضمان احترام قوانين الدولة. وقد أنشأت وزارة العدل السنغالية موقعا على شبكة الإنترنت[85] يشرح قضايا القوانين المدنية العامة بما في ذلك الزواج والطلاق والميراث وما إلى ذلك. ويمكن تحميل الكتيبات والنماذج الإدارية والرسائل الموحدة إلى المحاكم من خلال الموقع الإلكتروني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حيوية المجتمع المدني السنغالي تدعو بفاعلية لتمكين المرأة. وقد نشرت مجموعة من المنظمات السنغالية غير الحكومية في حزيران / يونية 2013 بتنسيق من رابطة القانونيات السنغاليات تقرير ظل للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة يدعو إلى المساواة في المشاركة في المجالس البلدية والريفية والإقليمية والتوسع في تدريب النساء على تنظيم المشاريع والموازنة القائمة على المشاركة والمراعية للنوع الاجتماعي والقيادة وتعزيز التعليم الرسمي وغير الرسمي. ومن المرجح أن تبدأ هذه الجهود المبذولة في مختلف القطاعات بهدف النهوض بظروف المرأة وإمكانية حصولها على الأراضي والممتلكات في سياقٍ تدعم فيه التشريعات والدساتير الوطنية مساواة المرأة في إحداث تغييرٍ إيجابي إذا زاد تمثيل المرأة وزاد مستوى تعليمها. وهذه الجهود المتعددة القطاعات والرامية إلى النهوض بظروف المرأة وحصولها على الأراضي والممتلكات، في سياق تدعم فيه التشريعات والدساتير الوطنية مساواة المرأة، من المرجح أن تبدأ في إحداث تغيير إيجابي إذا زاد تمثيل المرأة ومستوى تعليمها.

80. المنتدى الاقتصادي الدولي، مؤشر الفجوة الجنسانية، السنغال.
81. فاتو كينيه كامارا، مقدمة في القانون المدني، مصادر حكم القانون، جامعة داكار، 2010/2011.
82. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مؤشر المنظمات الاجتماعية والجوانب الجنسانية، السنغال.
83. لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقارير المقدمة من الدول الأعضاء بموجب المادة (18) من الاتفاقية، السنغال، ديسمبر 2013، ص 59.
84. إندا بروتان (المركز الدولي لأبحاث التنمية 2009 – 2011).
85. /http://justicedeproximite.sn

التمويل الإسلامي وحقوق ملكية المرأة

يعد النظام المالي جيد الأداء عنصرًا أساسيًا للنمو الاقتصادي وإمكانية الوصول إلى الأرض، وبالأخص للفئات المحرومة مثل الفقراء والنساء والشباب والأقليات. وتعتبر العلاقة المتبادلة بين تحسين فرص الحصول على التمويل وتعزيز حقوق المسكن والأرض والملكية معروفة تمامًا. تفيد البيانات المستمدة من 148 بلدًا، بصفة خاصة البلدان النامية، أن امتلاك المرأة وسطيًا لحساب مصرفي رسمي أقل من الرجل بنسبة 20 بالمئة وسطيًا.[86] وتشير إحصاءات صاعقة أن 72 بالمئة تقريبًا من الأشخاص الذين يعيشون في البلدان ذات الأغلبية المسلمة لا يستخدمون الأنظمة المصرفية التقليدية[87]. ما يرسم صورة كئيبة لإمكانية حصول المرأة المسلمة على التمويل التقليدي. وتكمن الأسباب الرئيسة وراء هذا في الأمية المالية والعقبات التي تحول دون مشاركة المرأة وانعدام الثقة بشكل عام في التمويل التقليدي على أساس الفائدة الذي ينظر إليه على أنه يخالف الإسلام. وبالتالي، فإن تمويل الأراضي غير الرسمي والبديل في المجتمعات الإسلامية واسع النطاق ويحتاج إلى دراسة أدق وإلى تكييف التدخلات.

تمتلك معظم البلدان الإسلامية نظام تمويل مزدوج يجتمع فيه التمويل التقليدي والإسلامي. ويستثنى من ذلك إيران والسودان حيث يهيمن التمويل الإسلامي فقط. ومنذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، شهد التمويل الإسلامي نموًا سنويًا بنسبة تتراوح بين 20-15 بالمئة ليصل إلى ما يقدر بـ 2 تريليون دولار أمريكي في حجم الأصول، واتسع في البلدان الإسلامية الجديدة وغير الإسلامية. يشار إلى التمويل الإسلامي باسم التمويل الأخلاقي نظرًا لسمات مميزة مثل حظر الفائدة (الربا) والمقامرة (الميسر) والدرجة المفرطة من عدم اليقين (الغرر) فضلًا عن الاستثمارات في المشاريع اللاأخلاقية أو القائمة على الاستغلال أو المحرمة. علاوة على ذلك،[88] مزايا مثل تقاسم الأرباح والتمويل القائم على المشاركة تجعله تمويل وتنمية أراضي مناسب تمامًا.[89] يتطوي التمويل الإسلامي على إمكانية الإدماج المالي وزيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض والملكية. شهد التمويل الإسلامي تدفقات إيرادات خاصة ابتكارية ومتكافئة جنسيًا فضلًا عن التمويل الحكومي من خلال صكوك (سندات إسلامية).

ففي السنوات الأخيرة، زادت المشاريع النسائية والمنتجات والخدمات الابتكارية وحسنت العروض المالية المتنوعة من الإدماج المالي وتحسنت إمكانية وصول المرأة المسلمة إلى الأرض. فسبعة وتسعون بالمئة من المقترضين من بنك غرمان في بتغلاديش نساء- أكثر من مليون شخص. وفيما يتعلق بالنساء المسلمات الفقيرات، الائتمان الصغير القائم على الفائدة والإسلامي تكافل (تأمين إسلامي) والزكاة (الصدقة) مصادر تمويل حيوية للتخفيف من حدة الفقر وتأمين سبل العيش وتوفير إمكانية الوصول إلى الأرض. وتتمثل إحدى التحديات في ربط الأنماط المبتكرة للحيازة العرفية للأراضي والتدفقات المالية الرامية إلى تحسين إمكانية وصول المرأة إلى الملكية. على سبيل المثال يؤدي التمويل من خلال وقف (الأوقاف) دورًا في تعزيز حقوق الملكية للجميع. ونظرًا لاتساع التمويل الإسلامي في معظم البلدان الإسلامية بشكل أسرع من التمويل التقليدي، تمثل المسعى الملح في استكشاف الطريقة التي يمكن استغلالها لتعزيز إمكانية وصول المرأة إلى الأرض.

86. قاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية (2014) مؤسسة بيل وملينداغيتس.
87. باتريك أونوهان (2007). "الاختلافات الموجودة عبر البلدان في فرص وصول الأسر للخدمات المالية." جرى تقديمه في المؤتمر الذي عقده البنك الدولي بشأن الوصول للتمويل، واشنطن العاصمة، بتاريخ 15 مارس.
88. محمود محيي الدين وإقبال سمير وأحمد رستم وشياوشن فو. (2011). "دور التمويل الإسلامي في تعزيز الإدماج المالي داخل دول منظمة التعاون الإسلامي". ورقة عمل بحثية رقم 4435، البنك الدولي. واشنطن العاصمة.
89. سراج سيت (2015) تمكين المرأة وتمكين التمويل الإسلامي: الإماج المالي ومشاركة المراة في تحديات رأس المال البشري وفقًا للشريعة المجردة: تحديد المستقبل، لندن: 2015.

والقانـون في الإسـلام لـسراج سـعيد وهيـلاري ليـم: حقـوق المليكـة وحقـوق الإنسـان في العالـم الإسـلامي.

6.4 توصيات

يتعـين وجـود عمليـات الإصـلاح الخاصـة بالأطـر القانونيـة والإداريـة لتحقيـق التكافـؤ للمـرأة المسـلمة وغير المسـلمة بالإضافـة إلى وصولهم لـلأرض. وفيمـا يـلي نـص هـذه التوصيـات:

١- تطويـر وإصـلاح الدسـاتير والسياسـات والقوانـين الوطنيـة عـلى نحـو يراعـي الاعتبـارات الجنسـانية وذلـك مـن خـلال العمليـات الشـاملة الـتي يشـارك فيهـا الرجـل والمـرأة. كمـا يتعـين وجـود إدراج واضـح للإجـراءات والأحـكام الإيجابيـة بغيـة زيـادة وصـول المـرأة لـلأرض.

٢- إلغاء التشريعات التمييزية.

٣- ترجمـة الدسـاتير والسياسـات والقوانـين إلى نظـم الإدارة الـتي تراعـي الاعتبـارات الجنسـانية الـتي تتميـز بأنهـا أقـل بيروقراطيـة وأسرع وأقـل في التكلفـة ولا تتطلـب وجـود زيـادة مفرطـة في كميـة الوثائـق (تفـي بغـرض إدارة الأرض).

٤- إزالـة العقبـات العمليـة الـتي تحـول بـين وصـول المـرأة لخدمـات إدارة الأرض (عـلى سـبيل المثـال ضرورة السـفر للمراكـز الحضريـة الرئيسـة بجانـب اللغـة وتعليـم القـراءة والكتابـة وضرورة أن يكـون بصحبتهـا رجـل وغيرهـا). وإنشـاء المكاتـب اللامركزيـة في إدارة الأرض وخدمـات الهاتـف المحمـول والخدمـات المخصصـة للمـرأة.

٥- تبسـيط الوثائـق وتعميمهـا وترجمتهـا للغـات المحليـة بالإضافـة إلى نـشر المعلومـات الخاصـة بالقوانـين والإجـراءات.

٦- دعم عمالة المرأة في وظائف ومنظمات إدارة الأرض.

٧- تطويـر نظـم إدارة الأرض بالإضافـة إلى قـدرات موظفيهـا في الجانـب الفـني بغيـة الاسـتفادة مـن التطـورات التقنيـة في برمجيـات المصـدر المفتـوح واسـتخدام نهـج الاسـتعانة بمصـادر خارجيـة والتشـاركية واسـتخدام أسـاليب جمـع البيانـات المكانيـة ذات التكلفـة المنخفضـة بالإضافـة إلى «القـدرات الناعمـة» عـلى سـبيل المثـال التوجـه نحـو العمـلاء ومهـارات التواصـل والتعـاون.

٨- وضـع أدوات ونهـج محـددة لإدارة الأرض عـلى نحـو يراعـي الاعتبـارات الجنسـانية واسـتهداف احتياجـات المـرأة بصـورة واضحـة بمـا في ذلـك عمليـة التقييـم والتمويـل القائـم عـلى اسـتغلال الأرض بجانـب تخطيـط اسـتخدام الأرض ورصـد اسـتخدام الأرض وتجميـع الأرض وإعـادة إصـلاح الأرض.

٩- تعزيز مبدأ الشفافية في إدارة الأرض.

١٠- زيـادة عمليـة الوصـول للائتمـان والتمويـل متناهـي الصغـر للمـرأة بمـا في ذلـك مـن خـلال التمويـل الإسـلامي ومـن خـلال إنشـاء وتعزيـز أوجـه التعـاون.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ أومبرطا تمبرا

7 النساء النازحات- التركيز على إمكانية وصولهن إلى الأرض

لا تقدم هذه الوحدة تحليلًا شاملًا لظروف المرأة في أوضاع النزوح وكيفية التغلب عليها، إلا أنها تقدم بدلًا من ذلك لمحة موجزة عن التحديات ومجموعة من التوصيات القائمة على النهج والتي أثبتت نجاحها في زيادة فرص وصول النساء النازحات داخليًا إلى الأرض.

7.1 الحاجة إلى التركيز بصورة خاصة على النساء النازحات

يمثل الوصول إلى الأرض والمسكن في أثناء النزوح تحدٍ للجميع. فبالنسبة للنساء يكون الأمر أكثر صعوبة نظرًا لتفاقم الصراع والنزوح وأوجه عدم المساواة القائمة والتمييز ضد المرأة والتحديات العملية. وتعد النساء النازحات والنساء اللاتي يعشن في سياقات متأثرة بالنزاعات من بين الفئات الأكثر ضعفًا وما يرتبط بوصولهن إلى الأرض والمسكن والملكية. وتنتهك حقوقهن بالمسكن والأرض والملكية من قبل أطراف النزاع ومن قبل قوانينهن الوطنية في بعض الأحيان ومن قبل مجتمعاتهن وأسرهن. كما يواجهن أشكالًا متعددة من التمييز: باعتبارهن نساءً أو لاجئات أو مشردات داخليًا أو أفرادًا في مجموعات محرومة اقتصاديًا أو أفرادًا أقليات إثنية ودينية. كما تحد طبقات التمييز هذه من إمكانية اللجوء إلى القضاء[138] أو السفر للمثول أمام المحاكم أو تحمل تكلفة جلسات الاستماع. كما يعوق الافتقار إلى الوثائق المدنية أو عدم التمكن من الحصول عليها ومشاكل الإقامة القانونية وحالات انعدام الجنسية من إمكانية الوصول إلى الأرض.

تعد حماية حقوق المرأة بالمسكن والأرض والملكية في سياقات النزوح والنزاع أمرًا صعبًا جدًا، لكنه يتسم بنفس القدر من الأهمية. عند الحاجة الملحة للتدخل في حالات الطوارئ، لا تبدي الجهات الإنسانية الفاعلة اهتمامًا كافيًا لتدخلات حقوق المسكن والأرض والملكية. فالوصول إلى الأرض والمسكن بدلًا من مساعدة المرأة من النجاة من النزوح بتقليل التعرض للعنف الجسدي وانتهاكات الحقوق الأخرى، يخرج من الهشاشة الإنسانية التي طال أمدها ويبدأ المسير نحو التعافي والاعتماد على الذات.

يتيح زيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض في السياقات الإسلامية إمكانية تمكين المرأة. وعلى الرغم من الظروف بالغة القسوة التي تعاني منها النساء، تتيح النزاعات أيضًا فرصًا للتغيير. فيمكن إعادة بناء المؤسسات ويمكن الاضطلاع بالأدوار التقليدية المنوطة بالجنسين أو المنوطة بالمرأة. والتي تصبح في كثير من الأحيان المعيل الوحيد لأسرتها بتولي مهام الرجل. ويجبر عدم وجودهم في مجتمعاتهم المرأة على تأدية أدوار اتخاذ القرار في داخل المنزل وخارجه. تتعرض النساء اللاتي اضطررن للنزوح في كثير من الأحيان لوسائل معيشو متنوعة ويتعلمن عادات وتقاليد ومعتقدات وطرقًا جديدة للقيام بالأعمال ما يعمل على إثراء وتنويع مجتمعاتهن ويمكن أن يؤدي إلى تحسيم ظروف المرأة بما في ذلك إمكانية وصولها إلى الأرض.

7.2 ما يجب فعله

لضمان إمكانية وصول النساء النازحات إلى الأرض والمسكن، تستدعي الحاجة لإلقاء نظرة شاملة على خيارات الحيازة المختلفة المعروضة في هذه الوحدة أو التي توجد في سياق نزوح محدد،وتقييم أكثرها عملية، والتي يمكنها الوصول لعدد أكبر من النساء، والتي يمكن توفيرها في وقت أقل بقواد وإجراءات مبسطة وبتكلفة محدودة وتقييم أيها توفر مستوى أعلى من الحماية من الإجلاء والمخاطر الأخرى.

لا تختلف وسائل واعتبارات ضمان وصول النساء النازحات إلى الأرض بصورة جوهرية عن الوسائل والاعتبارات الخاصة بالنساء والرجال في سياقات أخرى، ربما باستثناء مخيمات اللاجئين. إلا أنه لا بد من إيلاء اهتمام لتقييم المخاطر والتحفيف من حدتها والتي يكون لها أثر سلبي خاص على تمتع المرأة التي تعيش في حالة تشرد بحقوق المسكن والأرض والملكية.

تستضيف مخيمات اللاجئين والمشردين داخليًا في الوقت الراهن عددًا كبيرًا من المشردين داخليًا بما في ذلك النساء اللاتي يحتجن لدعم خاص للوصول إلى هذه الأماكن بأمان واستيعابهم بصورة كافية. وفي معظم الحالات، يتمتع السكان الذين يقيمون في مخيمات من بحقوق جماعية ومؤقتة في استخدام الأرض حيث يوجد المخيم.

138 «الحياة يمكن أن تتغير: تأمين السكن والأرض وحقوق الملكية للنازحات «، (2014)

©هيئة الأمم المتحدة للمرأة

ومـن الـضروري أن لا تكـون الأرض خاليـة مـن المخاطـر الطبيعيـة فحسـب، بـل أن تكـون بعيـدة أيضًـا عـن هجمـات الأطـراف المتحاربـة أو المجتمعـات المحليـة المجـاورة. ويلـزم التفـاوض بعنايـة بشـأن شروط اسـتخدام الأرض مـن قبـل المنظمـات أو المؤسسـات الـتي تقيـم المخيمـات مـع مراعـاة أن مـا تـم تصميمـه عـلى المـدى القصـير يمكـن في نهايـة المطـاف أن يمتـد لعقـود، وإن تـم تحديـد الـشروط الآن تحديـدًا جيـدًا، قـد نتـج مخاطـر الإجـلاء والمزيـد مـن الـنزوح.

إلا أن عـددًا كبـيرًا مـن النسـاء النازحـات يعشـن خـارج المخيمـات. وفي هـذه الحـالات، يبـدو تعزيـز حقـوق اسـتخدام المـرأة نهجًـا أكـثر جـدوى لضمـان وصـول المـرأة إلى الأرض والمسـكن لا سـيما في المديـين القصـير والمتوسـط. وهـذا يشـمل العوائـق القانونيـة والإداريـة الـتي تمنـع المشرديـن مـن اسـتئجار الأرض أو المسـكن، وتسـهل وتدعـم الاسـتئجار وعقـود الإيجـار (عـلى النحـو المبـين في دراسـة جـدوى لبنـان).

يلـزم وضـع مجموعـة كبـيرة مـن خيـارات حقـوق الاسـتخدام لتلبيـة الاحتياجـات المبـاشرة والمتوقعـة. وأكثرهـا اسـتخدامًا الإيجـارات وعقـود الإيجـار الـتي سـلف ذكرهـا وتوفـير الأرض/ المسـكن في أماكـنَ ومبـانٍ مخصصـة عـلى وجـه التحديـد (عـلى سـبيل المثـال برامـج الإسكان العامـة)، والتوسـط في اتفاقيـات الاسـتضافة مـع المجتمعـات المحليـة ووضـع المخططـات موضـع التنفيـذ لتسـهيل الوصـول إلى الأرض والمسـكن في أماكـن محـددة ومـا إلى ذلـك.

وتسـتدعي الحاجـة إلى إنشـاء مراكـز المعلومـات والدعـم الـتي تسـاعد النسـاء عـلى معرفـة خياراتهـن المختلفـة وكيفيـة الوصـول إليهـا

ومـع تعزيـز حقـوق اسـتخدام المـرأة في المديـين القصـير والمتوسـط، مـن المهـم العمـل عـلى إزالـة العوائـق القانونيـة أو العمليـة الـتي تعـوق وصـول المـرأة إلى ملكيـة الأرض. وقـد يختلـف الوضـع بالنسـبة للنسـاء النازحـات خـارج بلـد منشـئهن والنسـاء النازحـات داخليًـا. ومـن المحتمـل أن تواجـه الفئـة الأولى قوانـين لا تسـمح للأجانـب بـشراء الأراضي أو المسـاكن في البلـد المضيـف. وينبغـي للبلـدان بدعـم مـن المجتمـع الـدولي إزالـة هـذه السياسـة أو العوائـق القانونيـة أو التخفيـف منهـا.

ومـا زال الحصـول عـلى وثائـق السـجل المـدني بالنسـبة للنسـاء النازحـات عائقًـا خطـيرًا ينبغـي التخلـص منـه لضمـان الوصـول إلى الأرض والمسـكن والكثـير مـن الخدمـات الأخـرى، في مناطـق المنشـأ ومحـل الـنزوح عـلى حـد سـواء. وقـد تفقـد النسـاء بطاقـات الهويـة وشـهادات الميـلاد أو وثائـق الـزواج الخاصـة بهـن أثنـاء فرارهـن مـن ديارهـن، أو قـد لا يكُـن حصلـن عـلى وثائـق قـط. وتعتـبر الآليـات الـتي تضمـن إصـدار أو إعـادة إصـدار هـذه الوثائـق أمـرًا أساسـيًا ويتطلـب التنسـيق بـين المنظمـات والمؤسسـات. ويعـد الحصـول عـلى وثائـق السـجل المـدني بالنسـبة للنسـاء عديمـات الجنسـية وأطفالهـن أمـرًا بالـغ الصعوبـة ولا بـد مـن بـذل جهـود متضافـرة لمواجهـة ذلـك.

دعـم إمكانيـة لجـوء المـرأة إلى القضـاء، بمـا في ذلـك تقديـم المسـاعدة القانونيـة وتقديـم المشـورة والتمثيـل والوسـاطة ويعـد التشـجيع عـلى اسـتخدام عقـود الإيجـار الكتابيـة وإزالـة العوائـق العمليـة واللوجسـتية جوانـب بالغـة الأهميـة مـن الجهـود الراميـة إلى زيـادة فـرص الوصـول إلى الأرض بالنسـبة للنسـاء[139] النازحـات عـلى النحـو المبـين بشـكل أكـثر تفصيـلًا في الوحـدة ٢.

أمـا بالنسـبة لفقـدان وثائـق السـجل المـدني وفقـدان المسـكن والأرض والملكيـة بالنسـبة للنسـاء والرجـال المشرديـن. فحينمـا ترحـل المجتمعـات قسـرًا مـن ديارهـم، لا يكـون لديهـم في كثـير مـن الأحيـان وقـت لجمـع سـندات ملكيـة الأرض والمسـكن أو فواتـير المرافـق أو الإثباتـات المسـتندية الأخـرى لملكيـة الأرض. وفي بعـض الأحيـان يتلـف مرتكـبي مخالفـات حقـوق المسـكن والأرض والملكيـة هـذه المسـتندات عمـدًا، الـتي يحتفـظ بهـا الضحايـا والمحفوظـة أيضًـا في سـجلات الأراضي العامـة. كمـا يشـكل فقـدان وثائـق المسـكن والأرض والملكيـة عقبـة مهمـة أمـام العـودة وإعـادة الإعمـار، وهـذا قـد يطيـل مـدة تـشرد العديـد مـن المجتمعـات. لذلـك مـن المهـم وضـع آليـات لحمايـة مسـتندات المسـكن والأرض والملكيـة مـن التلـف ودعـم النسـاء

139 تقارير مجلس اللاجئين النرويجي

والرجال لاستعادتها موضع التنفيذ. إذ تسهل هذه المستندات عملية الاسترجاع في السياقات التي يتم فيها شغل أرض ومساكن السكان المشردين من قبل الأفراد أو المجموعات التي تسببت في الإخلاء أو الذين يتبعون لمرتكبي عمليات الإخلاء.

ولا يعد استرجاع مستندات الأراضي والمساكن القائمة أمرًا ممكنًا دائمًا. ففي معظم الحالات لا تكون لدى المشردين أبدًا للبدء بها. وبدلًا من ذلك، يمكن وضع العمليات التي تقودها المجتمعات المحلية والتي يمكنها استعادة حقوق المسكن والأرض والملكية للمجتمعات النازحة وتقديم إثبات لها موضع التنفيذ. وأظهرت دراسة الجدوى في العراق، على سبيل المثال، الطريقة التي تخضع فيها الطائفة اليزيدية النازحة لعملية العد التشاركية بدعم من أداة مبتكرة لإدارة الأراضي لتسجيل ملكية أرضهم والحصول على شهادات حيازة والتي يمكن تحديثها مع مرور الوقت إلى سندات ملكية أرض كاملة.

وفي كلتا الحالتين، وعند توفر وعدم توفر مستندات المسكن والأرض والملكية، يعتبر إعادة المساكن والأراضي للمشردين عملية أساسية يلزم إجراؤها في المديين المتوسط والطويل، ولكن تستدعي الحاجة لإعداد الأعمال التحضيرية الخاصة بذلك في مراحل مبكرة من الأزمة. وتعد مبادئ الأمم المتحدة لإعادة المساكن والملكية للاجئين والمشردين داخليًا المعروفة باسم مبادئ بنهيرو والمبينة في الوحدة ٢، الإطار الدولي الرئيسي الذي يقدم إرشادات بهذا الخصوص. وتجدر الإشارة إلى أنه لا تختلف هذه الديناميات التي يتم مواجهتها في الحصول على خدمات إدارة الأراضي في السياقات غير المتأثرة بالنزاع، وتميل المرأة لأن تستبعد من عمليات الاستعادة التي تحدث بعد النزاعات والكوارث. حيث يكاد يكون من المستحيل التغلب على مجموعة التحديات العملية والقانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تم مواجهتها بالفعل في أوقات السلم.[140] لذا من الضروري جدًا إيلاء اهتمام خاص لضمان عدم التمييز ضد المرأة في عمليات الاسترداد.

ومن أجل المعالجة الفعالة لحقوق المسكن والأرض والملكية بالنسبة للنساء النازحات من المفيد أيضًا تحديد سياق تدخلات معينة في ديناميات أوسع.

ويلزم أخذ الطابع الحضري وطويل الأمد المتزايد لحالة النزوح بعين الاعتبار. فأكثر من نصف سكان العالم المشردين مشردون حاليًا في المراكز الحضرية[141] وعند التعامل مع حقوق المسكن والأرض والملكية الخاصة بالنساء النازحات، فلا بد من أخذ حالة النزوح التي يغلب عليها الطابع الحضري بعين الاعتبار لصياغة أنسب الخيارات للوصول إلى الأرض والمسكن. على سبيل المثال، قد يكون وضع خيارات تسهل وصول الأشخاص المشردين إلى الهياكل القائمة وترتيبات التبادل مع المجتمعات المستضيفة أكثر أهمية بدلًا من إيجاد حلول مستقلة وجديدة

تحتاج حلول المسكن والأرض والملكية للنساء والرجال المشردين التركيز أكثر على النساء لموازنة احتياجات المشردين والمجتمعات المستضيفة. المساكن التأجيرية ميسورة التكلفة وانفتاح الأراضي المزودة بالخدمات والاستثمار في الهياكل الأساسية وتوفير الائتمانات الميسورة وترميم الممتلكات المهجورة والسماح بطوابق إضافية في الهياكل السكنية القائمة،وإعادة تقسيم الأرض للاستخدام السكني.[142]

ولا ينفك أمد النزوح يطول وبذلك تقتصر الحلول قصيرة الأمد التي تتطلب دعمًا خارجيًا كبيرًا ومستدامًا على تقديم إجابات مجدية للنساء والرجال المشردين.كما تستدعي الحاجة إلى تقييم توفر الحلول قصيرة الأمد مقابل القيمة التي يمكنها توفيرها في المديين المتوسط والطويل كما ينبغي وضع سيناريوهات لتقييم الخيارات التي قد تكون أكثر شمولًا وملائمة مع مرور الوقت.

وتستدعي الحاجة للاعتراف بالنزوح بوصفه قضية من القضايا الإنسانية والقضايا الإنمائية، وقد تقدم بعض الحلول والنهج التي يتم وضعها للسكان المشردين والنساء النازحات إجابات للمهاجرين، والمجتمعات المحلية الفقيرة والمجتمعات التي تحولت إلى حضرية مؤخرًا، وما إلى ذلك، وبذلك ينبغي النظر إليها بصورة شاملة

تحتاج أنظمة إدارة الأراضي للإصلاح لتكون قادرة على التكيف والاستجابة لوتيرة التغيير الأسرع المطلوبة، لا سيما في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. ويمكن أن يشمل ذلك تبسيط القواعد والإجراءات فيما يتعلق بمعاملات الأراضي وتنمية الأراضي. [143]

تحتاج ترتيبات حيازة الأراضي وديناميات ملكية الأراضي لأن تقترن بالتخطيط العمراني ومجالات التدخل واسعة النطاق لضمان ملائمة واستدامة الحلول المقترحة.

140 «حقوق المرأة في الأرض والإسكان والممتلكاتفي حالات ما بعد الصراع وخلال إعادة الإعمار:نظرة عامة عالمية «، سلسلة إدارة الأراضي رقم9 ، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)1999)

141 تقرير المقرر الخاص المعني بالنازحين داخليًاحقوق الإنسان ، 2011 (/ A / HCR 19/54).

142 هوم سويت هوم: ممارسات الإسكان والأدوات التي تدعم الحلول الدائمة للمشردين داخليًا في المناطق الحضرية "(2015). معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا / DUSP ، شبكة بحوث النزوح ، مجلس اللاجئين النرويجي و IDMC.

143 R ،Tuts. ملاحظات للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين الرابعةمناقشة: «نحو ميثاق عالمي حول اللاجئين.التدابير التي يتعين اتخاذها في البحث عن حلول «، غير مستقر ،تشرين الثاني 2017.

ريان براون/ ©هيئة الأمم المتحدة للمرأة

ثمة حاجة للنظر إلى الأراضي من منظور مستند إلى المساحة ومتعدد القطاعات بالتزامن مع الاحتياجات الأخرى بما في ذلك الخدمات والفرص المدرة للدخل لزيادة القدرة على تحمل التكاليف ومرونة المجتمعات. كما يتعين إدماج بعض التدخلات المتعلقة بالأرض في استراتيجيات حضرية واستراتيجيات نمو أوسع نطاقًا، بالتعاون مع السلطات البلدية، وغيرها من الإدارات الحكومية ذات الصلة ولإضفاء المزيد من الطابع المؤسسي على الممارسات.

وثمة حاجة للتنسيق بين القطاعات ونوع الجهات الفاعلة[١٤٤]

وفي جميع هذه التدابير والتدخلات، يعد استهداف المرأة صراحة أمرًا مهمًا لمنع التدخلات الإنسانية والتدخلات لأغراض الإنعاش المبكر من إغفال المرأة أو الفئات الضعيفة أو التمييز ضدها، واستمرارية أو تعزيز أنماط الضعف والحرمان الموجودة سابقًا، وتعزيز حقوق الأفضل حالًا وبصورة أوضح الفقراء المهمشين.[١٤٥]

7.3 التوصيات

يمكن تعزيز وصول المرأة النازحة إلى الأرض والمسكن من خلال نهج سالمة لا تنظر في بعض احتياجات المرأة فحسب، بل تنظر أيضًا في الطابع الحضري المتزايد وطويل الأمد لحالة النزوح، وموازنة احتياجات المشردين والمجتمعات المستضيفة، والتي تقيم توفر الحلول قصيرة الأمد إزاء القيمة التي يمكنها تحقيقها في المدين المتوسط والطويل. ولتوفير الحماية الكافية للنساء والرجال المشردين، ثمة حاجة أيضًا لضمان التنسيق الكافي بين أصحاب المصلحة بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وتشمل التوصيات المحددة الآتي:

١ تقييم وتحديد خيار الحيازة الأكثر عملية، وإمكانية وصوله لعدد أكبر من النساء في فترة قصيرة، مع قواعد وإجراءات مبسطة ومحدودة التكلفة، في أثناء تقديم الحماية اللازمة من الإجلاء والمخاطر الأخرى.

٢ التقييم والتخفيف من حدة المخاطر الناجمة عن خيار الحيازة المنتقى.

٣ التركيز على تعزيز حقوق الاستخدام الجماعية والفردية.

٤ إزالة العوائق القانونية أو الإدارية التي تمنع المشردين من استئجار الأرض أو المسكن، وتيسير ودعم استخدام الاستئجار وعقود الإيجار.

٥ العمل على مجموعة من الخيارات قصيرة/ طويلة الأمد الإضافية: توفير مأوى في أماكنَ ومبانٍ مخصصة بالتحديد، وإبرام اتفاقيات استضافة مع المجتمعات المحلية وتسهيل الوصول إلى الأرض والمسكن في أماكن معينة وما إلى ذلك.

٦ إنشاء مراكز معلومات ودعم لمساعدة النساء على اكتشاف الخيارات المختلفة وكيفية الحصول عليها.

٧ دعم إصدار وثائق السجل المدني مثل بطاقات الهوية وشهادات الزواج وما إلى ذلك.

٨ دعم لجوء المرأة إلى القضاء بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة القانونية والمشورة والتمثيل والوساطة والتشجيع على استخدام عقود الإيجار الكتابية وإزالة العوائق العملية واللوجستية.

٩ دعم استعادة مستندات المسكن والأرض والملكية وإعادة تشكيل حقوق المسكن والأرض والملكية في مناطق المنشأ، كترتيب للعودة

١٠ ضمان عدم التمييز ضد المرأة في عمليات الإعادة.

144 هوم سويت هوم: ممارسات الإسكان والأدوات التي تدعم الحلول الدائمة للمشردين داخليًا في المناطق الحضرية «(2015). معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا / DUSP ، شبكة بحوث النزوح ، مجلس اللاجئين النرويجي و IDMC

145 (J.J.Telford & R. Cosgrove (2006. «مشترك تقييم الاستجابة الدولية للمحيط الهندي تسونامي". لندن: تقييم تسونامي الائتلاف

جان دو بليس/© برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

العراق

طريقة تمهيد الطريق للسلام والاستقرار بدعم عودة اليزيديين في قضاء سنجار وبمساعدة إدارة الأراضي الوافية بالغرض

شهدت الطائفة اليزيدية في قضاء سنجار في العراق تشريدًا جماعيًا في العقود الماضية، بسبب المظالم التاريخية والاحتلال الأخير من ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). فقد حرمتهم سياسات التمييز التي يعود تاريخها إلى 40 سنة من الحصول على أراضي أجدادهم أو أي إثبات رسمي للملكية وأجبرتهم على الانتقال إلى مدن جماعية في السبعينات. ولم يصدر لمعظم اليزيديين شهادات ملكية. وفي عالم 2014، أدى تصعيد العنف المسلح والتدمير واسع النطاق للبيوت والبنى التحتية إلى تشريد أكثر من 3.2 مليون شخص. وبعد غزو سنجار أجبر 250,000 يزيدي تقريبًا على ترك ديارهم وعدم شغل المستوطنات اليزيدية التي دمرت أو استولي عليها بصورة منهجية وشغلها مقاتلو داعش. للتصدي لهذه القضايا المعقدة والمساهمة في العودة الطوعية والآمنة والكريمة وإعادة إدماج اليزيديين بصورة مستدامة في المقاطعة الفرعية سينوني في قضاء سنجار، وفي عام 2015، اشتركت بلدية سينوني ومختار ومحافظتا نينوى ودهوك ووزارة التخطيط مع موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشبكة الدولية لأدوات الأراضي في مشروع يعالج تدريجيًا التمييز التاريخي ضد اليزيديين فيما يتعلق بحقوق المسكن والأرض والملكية وتدمير البيوت بسبب النزاع. وقد اتبع المشروع نهجًا متعدد الأبعاد تناول الخدمات الأساسية وملاجئ الطوارئ وإصلاح المنازل وتنمية قدرات السلطات المحلية والوطنية.

دمج وجمع وتحليل المستندات البديلة وغير الرسمية التي تثبت الحيازة باستخدام نموذج مجال الحيازة الجماعية، نظام بسيط يدعم جمع والتحقق وتسجيل حقوق الحيازة على أساس تشاركي قائم على المجتمع. وتم التأكد من حقوق الحيازة وضمان عدم وجود مطالبات ملكية متداخلة تتطلب الفصل بها على المنازل التي جرى تخطيطها وإعادة تأهيلها.[90] وأجريت دراسات استقصائية فيما يتعلق بمستندات الملكية البديلة مع أفراد المجتمع المحلي والسلطات المحلية في بداية المشروع. وتم الاضطلاع بأنشطة التعبئة المجتمعية في القرى المستهدفة، نتيجة ارتفاع مستويات التشريد، وأجريت زيارات في المخيمات لإبلاغ المستفيدين عن المشروع، ولتحديد الأسر المعيشية التي دمرت بيوتهم، ولإجراء تقييمات جوانب الضعف لتحسين الاستهداف. وأجري إعادة التأهيل التقني من خلال مقاولين محليين وبمشاركة مباشرة من العائدين في عملية البناء . كما توصل أفراد المجتمع المحلي والسلطات المحلية لفهم أفضل للحيازة الاجتماعية وحقوق الحيازة ومنع المنازعات المتعلقة بالأراضي والمعايير التقنية المتعلقة بإعادة تأهيل البيوت.

وفي عام 2017، أصدر شهادات حيازة لـ 300 أسرة معيشية ما يمثل مستندات الحيازة الأولى التي قدمت للمجتمع المحلي هذا منذ استقرارهم في المنطقة في السبعينيات. وقد يسر ذلك ازدياد العودة الطوعية والآمنة والكريمة لليزيديين. ومن خلال العمليات التي يقودها المجتمع للتحقق من المطالبات وإصدار شهادات ورسم خرائط لقطع الأرض تم التصدي لمطالبات الأراضي المتعارضة بصورة سلمية ومنع المنازعات المتعلقة بالاراضي. علاوة على ذلك، اختيرت الأسر النعيشية التي تعيلها امرأة بما في ذلك الأرامل والأسر المعيشية التي تضم شابات حوامل، لتكون جهات مستفيدة ذات أولوية وذاب هذا في المفهوم الأبوي للمجتمع المحلي للنساء اليزيديات نظرًا للاعتراف بهن أصحاب منازل. وفي نهاية المطاف دعم إدراج الأعمال التجارية الخاصة والمستفيدين في أثناء إعادة التأهيل الانتعاش الاقتصادي على الصعيد المحلي وأوجد فرص عمل وقدم تدريبًا للعائدين على المهارات في أثناء مزاولة العمل ليمنع بذلك من حالات النزوح المستقبلية ذات الصلة بالأمن الاقتصادي. العمل مع السلطات المحلية والقادة المحليين فيما يتعلق بحلول المسكن والأرض والملكية وصوغ معايير مشتركة لتأكيد الحيازة قبل إعادة التأهيل التي تعزز قدرة البلدية والمختار على إدارة والتخفيف من المظالم المتعلقة بالملكية التحكيم في المطالبات المتداخلة، ومناصرة نهج الحيازة الاجتماعية بوصفه حلًا لمعالجة عدم وجود سندات ملكية للأراضي في سنجار مقارنة بالسلطات الإقليمية والوطنية. يسهم النهج في منع النزاع المتعلق بحقوق الأرض بضمان أن يكون العائدين المالكون الحقيقيون للمنازل والاعتراف بمطالباتهم بصورة رسمية من قبل السلطات المحلية، وبذلك منع الاستيلاء على الأراضي مستقبلًا وعمليات الإخلاء القسري والمهن الثانوية وغير المشروعة. يعمل موئل الأمم المتحدة في الوقت الراهن مع وزارة العدل لضمان تحويل هذه الشهادات إلى سندات ملكية كاملة باتباع العملية المؤسسية اللازمة وتوسيع مطاق النهج في المحافظة.

90. www.gltn.net/home/land-administration-and -information-2/ جرى الوصول إليها بتاريخ يناير 2018.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ جو سعد©

8 طرق زيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض في العالم الإسلامي: ملخص التوصيات

يبين ويوجز القسم الأخير هذا التوصيات المقدمة لزيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض في العالم الإسلامي المستمدة من الوحدات السابقة ودراسات البلدان المبينة. لا تقتصر بعض التوصيات على النساء في العالم الإسلامي فقط وتنطبق أيضًا على النساء اللاتي يعشن في أنحاء أخرى من العالم. وتعود بعض التوصيات إن تم تنفيذها بالفائدة للرجال فضلًا عن الأسر والمجتمع برمته، وتزيد من تعزيز صحة وأهمية هذه النتائج.

8.1 التوصيات

يعد وصول المرأة إلى الأرض أحد العناصر الرئيسة التي تفضي إلى إعمال حقوق الإنسان على نحو كامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وسلام استقرار المرأة وأفراد المجتمع الآخرين. وصِيغَ هذا التقرير بهذا المنظور والتركيز ومع مراعاة حقيقة أنه لا ينبغي النظر إلى وصول المرأة إلى الأرض بمعزل عن الجوانب الأخرى بالغة الأهمية، مثل تعليم المرأة وتمكينها وإمكانية اللجوء إلى القضاء وفرص العمل وسيادة القانون وما إلى ذلك.

يمكن ترتيب الإجراءات الموصي بها بطريقة مختلفة في سياقات مختلفة، إذ يتعلق بعضها بالتدخلات ذات المستوى العالي وواسع النطاق (نطاق البلد وأصحاب المصلحة المتعددين ومتعددة السنوات) ويمكن تنفيذ البعض الآخر من قبل فئات مجتمعية صغيرة على المستوى المحلي وفي فترة قصيرة وبموارد مالية قليلة.

وفي هذه الوحدة، تدرج التوصيات التي يمكن تنفيذها في فترة زمنية قصيرة بموارد محدودة وبمشاركة عدد أصغر من أصحاب المصلحة أولًا. قائمة تقدم التوصيات لتحديد التغييرات الأعمق والأوسع نطاقًا التي يلزم إجراؤها في المجتمع لضمان حماية وصول المرأة لحقوق الأرض والملكية. وتبعًا للسياق ونوع الجهة الفاعلة المشاركة يمكن أن تحظى مجموعة من التوصيات بالقبول ويتم العمل بها بشكل طبيعي في الوقت نفسه. وتتمثل المجالات الرئيسة للتوصيات في الآتي:

- الدفاع والتوعية بشأن المرأة والأرض
- تعلم العمل في سياقات ذات نظم قانونية متعددة
- حماية حقوق المرأة بالأرض عند الزواج
- حماية حقوق المرأة بالميراث
- تعزيز حقوق المرأة في استخدام الأرض والمسكن
- توفير الدعم العملي للنساء ومجموعات النساء الذي يزيد من إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء وآليات تسوية المنازعات
- التركيز على الحلول فيما يتعلق بالنساء النازحات داخليًا
- إصلاح الدستور والسياسات والقوانين

الدعوة والتوعية فيما يتعلق بالمرأة والأرض

ثمة حاجة للدعوة والتوعية في قضايا مختلفة ولكنها مترابطة. ومن بين القضايا الرئيسة التي تتطلب الدعوة والتوعية:

١ رفع مستوى الوعي على المستويين الوطني والدولي فيما يتعلق بأهمية زيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية واسعة النطاق وإعمال حقوق الإنسان وزيادة تمكين المرأة ومشاركتها وحمايتها من العنف الجنساني والمخاطر الصحية ولتحقيق استقرار المجتمعات المتأثرة بالنزاعات.

٢ تعزيز الفهم والوعي بالأطر الدولية ذات الصلة على الصعيدين الدولي والوطني لتحفيز النقاش وحشد التغيير

٣ رفع مستوى الوعي بأهمية حماية وتعزيز حقوق المرأة في الميراث

٤ الدعوة ضد التنازل عن حقوق الميراث من قبل النساء ومكافحة النظرة السلبية للنساء اللاتي يطالبن بحوقهن بالميراث.

٥ الدعوة إلى تسجيل الزيجات واستخدام عقود الزواج الكتابية التي تحدد نظام الملكية الذي يختاره الزوجان.

٦ تعزيز مستندات تسجيل الملكية المشتركة أو عقود الإيجار باسم الزوج والزوجة

© مؤئل الأمم المتحدة

٧- الدعـوة للملكيـة الزوجيـة المشـتركة لتكـون خيـار نظـام الملكيـة المفضـل (أو الخيـار الافـتراض) للشـخصين الذيـن سـيتزوجان.

٨ الدعـوة للتغيـير المراعـي للمنظـور الجنسـاني في قوانـين وممارسـات الأرض العرفيـة.

تعلم العمل في سياقات ذات نظم قانونية متعددة

١ فهـم تعدديـة النظـم القانونيـة الموجـودة في السـياق والسـعي ومواءمتهـا وتوفيقهـا، ومـن المهـم بصفـة خاصـة توضيـح العلاقـة بـين النظـم المختلفـة وصلتهـا وإمكانيـة اسـتخدامها في مختلـف الظـروف لتجنـب المفاضلـة بـين المحاكـم والتداخـل في الولايـات

٢ فهـم المفاهيـم والممارسـات المتعلقـة بوصـول المـرأة إلى الأرض لإشراك القوانـين والسـلطات العرفيـة بصـورة كافيـة؛

٣ .فهـم المفاهيـم والممارسـات لزيـادة فـرص وصـول المـرأة إلى الأرض في السـياقات الـتي تتواجـد فيهـا تعدديـة قانونيـة؛

٤ التقييـم الـذي يقـدم النظـام القانـوني الحـالي مـن خلالـه آفاقًـا أفضـل مـن حيـث الوقـت والنطـاق والاسـتدامة ومسـتوى المعرفـة واعـتراف الجهـات الفاعلـة المحليـة واعتبـارات الإنفـاذ ومـا إلى ذلـك. وعنـد اختيـار الإطـار الأفضـل كمدخـل لاتخـاذ الإجـراءات، ينبغـي للجهـات الفاعلـة الإنسـانية الـتي تخطـط المبـادرات قصـيرة الأمـد أن تفكـر في التأثـير طويـل الأمـد لقرارهـا في قضايـا التنميـة (عـلى سـبيل المثـال عنـد العمـل بـالأراضي العرفيـة تقـوض هيـاكل تسـوية الـنزاع النظـام القضـائي الرسـمي عـلى المـدى الطويـل).

٥ عدم تقويض مؤسسات وقوانين الدولة

٦ تنميـة قـدرات وفهـم مجموعـات الجهـات الفاعلـة المشـاركة في تعزيـز حقـوق المـرأة في الأرض في سـياقات ذات تعدديـة قانونيـة لفهـم الطابـع المعقـد للنظـم المختلفـة والتفاعـل فيمـا بينهـا.

حماية حقوق المرأة بالأرض عند الزواج

يتعـين عـلى العمليـات المتعلقـة بالـزواج الاضطـلاع بـدور في تحديـد وتحسـين فـرص وصـول المـرأة إلى الأرض والمسـكن والملكيـة. ومـن الـضروري رفـع مسـتوى الوعـي إزاء ذلـك، وتنميـة القـدرات وفهـم الجهـات الفاعلـة الرئيسـة المشـاركة فيهـا، وضمـان وضـع وتنفيـذ الأطـر التنظيميـة والإداريـة الـتي تنظـم الـزواج بصـورة كافيـة. وتشـمل التوصيـات المحـددة الآتي:

١ رفـع مسـتوى الوعـي بـين النسـاء والأسر والمجتمعـات بشـأن أهميـة الـزواج في تحديـد الأرض ونظـم ملكيـة الأسرة، وأهميـة الحصـول عليهـا مـن قبـل الأزواج وأطفالهـم، والخيـارات المتوفـرة في سـياقها المحـدد والآثـار المترتبـة عـلى الزوجـين. يمكـن إجـراء ذلـك مـن خـلال مختلـف الجهـات الفاعلـة المشـاركة في المناقشـات والمـداولات العامـة ومـواد التوعيـة والـدورات التحضيريـة ومـا إلى ذلـك؛

٢ ضمـان أن يكـون للزوجـين وثائـق هويـة أساسـية، والتشـجيع عـلى تسـجيل الـزواج واسـتخدام عقـود الـزواج الكتابيـة وجعلهـا إلزاميـة إن أمكـن ذلـك؛

٣ وضـع نمـاذج موحـدة مراعيـة للمنظـور الجنسـاني في عقـود الـزواج تقـدم خيـارات أراضي ونظـم ملكيـة مختلفـة متوفـرة منهـا يمكـن للزوجـين اختيارهـا ووصفهـا وتسـجيل الخيـار الـذي انتقـوه، وترتيبـات الأرامـل وتحديـد شروط تسـوية الطـلاق ومـا إلى ذلـك.

٤ التشـجيع عـلى التسـجيل المشـترك لـلأرض والمسـكن باسـم كلا الزوجـين

٥ تعزيز نظام الملكية الزوجية المشتركة.

٦ تشـجيع البلـدان عـلى إدمـاج نظـم الملكيـة الزوجيـة المشـتركة في أطرهـم القانونيـة والإداريـة، إن لـم يكـن هـذا قـد تحقـق بعـد؛

٧ النظـر في تحديـد الملكيـة الزوجيـة المشـتركة كخيـار افـتراضي إذا لـم يـشر الزوجـان صراحـة إلى نظـم الملكيـة المفضلـة لديهـم ولـم يـشر عقـد الـزواج إلى خـلاف ذلـك؛

٨ تنميـة قـدرات القضـاة وأمنـاء السـجل وغيرهـم مـن الشـخصيات

العامة المشاركين في إبرام عقد الزواج في كيفية الشرح وتوجيه الزوجين فيما يتعلق بنظم الملكية المتوفرة وطريقة التسجيل المناسب لأحكام الأرض في عقود الزواج؛

٩ تنمية قدرات السلطات القضائية وسلطات تسوية النزاع التقليدية/ الدينية في فهم وتسوية قضايا الأرض المرتبطة بالزواج والطلاق.

حماية حقوق المرأة في الميراث

يشكل الميراث الوسيلة الرئيسة التي يمكن للمرأة في العالم الإسلامي من خلالها الوصول إلى ملكية الأرض. لذا من المهم جدًا حماية حقوق المرأة في الميراث ولا سيما مكافحة التنازل عن حقوق الميراث من قبل المرأة. وتشمل التوصيات المحددة الآتي:

١ رفع مستوى الوعي بين الجهات الفاعلة لضمان فهم قضية الميراث وإيلاء اهتمام كاف لحماية وتعزيز حقوق المرأة في الميراث؛

٢ تنمية قدرات أصحاب المصلحة الذين يتعاملون مع قضايا الميراث لفهم أحكام الميراث المتعلقة بالمرأة بموجب مختلف النظم القانونية التي تتعايش مع سياقها بصورة أفضل. ومن بين أصحاب المصلحة الرئيسيين النساء والأسر برمتها والقضاة وكبار الدين وقادة المجتمع والمجتمع المدني ومنظمات المرأة.

٣ توفيق ومواءمة وتوضيح ترابط وترتيب مختلف النظم القانونية المتعايشة إزاء حقوق المرأة في الميراث؛

٤ تعزيز الإصلاحات القانونية والإدارية لمواءمة الأطر الوطنية مع القانون الوطني في المسائل المتعلقة بالميراث ووصول المرأة إلى الأرض؛

٥ تسهيل ودعم لجوء المرأة إلى القضاء، وتقديم المعلومات والمساعدة المالية والمساعدة القانونية والدعم العملي للنساء للمطالبة بحقوقهن في الميراث من خلال المحاكم أو نظم تسوية المنازعات البديلة؛

٦ تعزيز المساواة بين الجنسين في إرث حقوق مستخدمي الأراضي؛

٧ تعزيز النظرة الشمولية لتخطيط التركة وتعزيز الآليات التكميلية لزيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض والمسكن وموازنة حقوق المرأة الأدنى في الميراث، بما في ذلك استخدام الوصايا والهبات والمهور وما إلى ذلك.

٨ مكافحة التنازل عن الميراث وممارسات استبعاد الإناث في الأسرة من الميراث، من خلال زيادة الوعي واللجوء إلى القضاء، ومن خلال تطبيق عملية إدارة صارمة لتنظيم متطلبات وخطوات التنازل (بما في ذلك تحديد متطلبات واضحة ومواعيد زمنية وإجراءات مثل التقييم المهني لممتلكات المتوفى)؛

٩ إجراء الاتصالات والحملات الإعلامية لتغيير الموقف السلبي تجاه المرأة التي تطالب بحقوقها في الميراث؛

١٠ دعم الجمعيات النسائية ومنظمات المجتمع المحلي والمجتمع المدني برفع مستوى الوعي وتنمية القدرات والتمويل

تعزيز حقوق المرأة في استخدام الأرض والمسكن

يمكن لنسبة كبيرة من النساء الوصول إلى الأرض فقط من خلال علاقتهن مع الأقارب (الذكور) لذا من الضروري تعزيز حقوق المرأة في استهدام الأرض والمسكن لتحسين أمن حيازتها في المدين القصير والمتوسط. وتشمل التوصيات المحددة الآتي:

١ تحليل حقوق الاستخدام المتوفرة في سياق معين وكيف يمكن تعزيزها بشكل سريع ومستدام؛

٢ وضع تقدير أفضل لأهمية حقوق الاستخدام لزيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض وتقديم الحلول فيما يتعلق بالانتقالات السكانية وحالات النزوح السريعة والهائلة؛

٣ تحسين فهم كيفية زيادة مزايا وتقليل عيوب حقوق الاستخدام لمصلحة مختلف فئات النساء؛

٤ إضفاء الطابع الرسمي وتسجيل حقوق الاستخدام عند الإمكان

٥ رفع مستوى الوعي والمعرفة بمشاركة النساء في دخل ورفاهية الأسر المعيشية وارتباط هذه المساهمة بحماية حقوقها في الأرض وحقوق ملكيتها والوضع داخل الأسرة المعيشية؛

٦ تحسين أو تطوير قوانين الإيجار لضمان أن تقدم أفضل الحلول للنساء وللرجال بما في ذلك المشردين داخليًا وأن توجد حلولًا مستدامة وتعود بالنفع للطرفين بين المؤجر والمستأجر؛

٧ تعزيز وتنظيم المزيد من عقود الإيجار، وتبسيط وتوسيع نطاق متطلبات إبرام هذه العقود وتوفير الدعم القانوني والوساطة لإنفاذها؛

٨ تعزيز عقود الإيجار الكتابية ودعم المجتمعات في الحصول على معلومات وإرشادات بشأن طريقة استخدامها، وضمان العمل بآليات تسوية النزاع المتوفرة والمنصفة وضمان دعم المرأة في الوصول إليها؛

٩ تعزيز إدراج اسم المرأة (وأعضاء الأسرة الآخرين) في جميع أنواع سندات ملكية الأراضي (الملكية والاستئجار والحيازة وما إلى ذلك)

١٠ استكشاف وتعزيز الاستخدام الجماعي للأراضي بالنسبة للنساء أو مجموعات النساء لا سيما في المجتمعات الريفية؛

١١ استكشاف ترتيبات وقف في بعض البلدان على أنها سبيل لزيادة فرص وصول المرأة المستضعفة إلى الأرض

١٢ دعم ترتيبات تسوية الطلاق التي تتضمن حماية وصول المرأة المطلقة إلى المسكن والأرض؛

١٣ تسهيل ودعم لجوء المرأة إلى القضاء؛

توفير الدعم العملي للمرأة ومجموعات المرأة

ينبغي عدم التقليل من أهمية توفير الدعم المباشر والعملي على المستوى الشعبي للمرأة ومنظمات المرأة ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في دعم قضايا المرأة. وفيما يلي بعض التوصيات:

١ على المستوى المحلي، إنشاء ودعم مجموعات ومنظمات المرأة التي يمكنها تقديم المعلومات والإرشادات والنصائح المتعلقة بالوصول إلى الأرض والمسكن وأشكال وغيرها من أشكال دعم المرأة؛

٢ تنمية قدرات المجموعات والمنظمات القائمة لمواجهة القضايا المتعلقة بالأرض؛

توفير أشكال مختلفة من الدعم العملي للمرأة التي تشرع في عملية المطالبة بحقوقها في الأرض مثل دعم رعاية الطفل عند حضور المرأة جلسات الاستماع او جلسات تسوية النزاع والسفر واصطحاب الأقارب أو المعارف الذكور لتمكين المرأة من الحصول على خدمات إدارة الأراضي وما إلى ذلك؛

٤ توفير مأوى أو مكان آمن للنساء اللاتي يتعرضن للعنف أو الطرد فيما يتعلق بقضايا الأرض.

زيادة إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء وآليات تسوية النزاع

من الضروري جدًا لحماية حقوق المرأة في المسكن والأرض والملكية، توفير اللجوء للقضاء وآليات تسوية النزاع. وفيما يلي بعض التوصيات:

١ حشد الموارد البشرية والمالية والقانونية والفنية الكافية لإعمال القضاء وآليات تسوية النزاع ؛

٢ تنمية القدرات فيما يتعلق بقضايا الأرض ومراعاة الاعتبارات الجنسية وحماية الأقليات وما إلى ذلك لمختلف مديري وموظفي القضاء بما في ذلك الرسمية والدينية والعرفية؛

٣ تحسين إمكانية الوصول القانوني وزيادة المعرفة بالقانون وتبسيط وترويج النصوص القانونية وزيادة استخدام اللغات المحلية في الوثائق القانونية وما إلى ذلك؛

٤ إنشاء آليات تسوية نزاع بديلة عند الضرورة؛

٥ توفير إمكانية الوصول إلى آليات تسوية منازعات الأرض القائمة على المجابهة التي لا تضر أو تعرض العلاقات الأسرية للخطر؛

٦ وفي السياقات التي تتواجد فيها آليات قضائية وآليات تسوية منازعات مختلفة، توفيق ومواءمة وتوضيح ترابط وترتيب مختلف النظم القانونية ونظم تسوية النزاع؛

٧ تحديد أنسب الحلول الانتقالية في البلدان المتأثرة بالنزاع والتي تمتلك مؤسسات هشة؛

٨ رصد وجمع البيانات المفصلة جنسيًا فيما يتعلق بالنتائج التي تحققها آليات تسوية النزاع المختلفة واستخدامها لتوجيه الإصلاحات واتخاذ القرار، بما في ذلك إيجاد طريقة لتنسيق ودعم مختلف آليات تسوية النزاع لتجنب تشتيت الموارد وتقويض النظام القضائي الرسمي؛

٩ وضع مجموعة شاملة من المبادرات التكميلية موضع التنفيذ لمواكبة المحاكم الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك المساعدة القانونية ميسورة التكلفة والمعلومات والمشورة القانونية والمساعدة القانونية والتمثيل والوساطة ومراكز الاستماع أو المحال القانونية وما إلى ذلك؛

١٠ وضع مختلف أنواع الدعم العملي التي تسهل لجوء المرأة إلى القضاء موضع التنفيذ (على سبيل المثال الدعم المالي والمبادرات المحلية المخصصة وإزالة العوائق التي تعترض السفر أو التماس القضاء القانوني المستقل والتمثيل في المحاكم وما إلى ذلك).

١١ تعزيز ودعم وتنمية قدرات الجمعيات النسائية للتعامل مع القضايا الإنمائية والمتعلقة بالأرض والأوسع نطاقًا وقضايا التمكين.

التركيز على الحلول فيما يتعلق بالنساء النازحات

تشمل بعض التوصيات التي تزيد من فرصة وصول المرأة إلى الأرض والمسكن الآتي:

١ تقييم وتحديد خيار الحيازة الأكثر عملية، وإمكانية وصوله لعدد أكبر من النساء في فترة قصيرة بقواعد وإجراءات مبسطة وبتكلفة محدودة عند عرض الحماية اللازمة من الإخلاء والمخاطر الأخرى وتقييم والتخفيف من حدة المخاطر المترتبة على خيار الحيازة المنقى؛

٢ تعزيز حقوق الاستخدام الجماهية والفردية؛

٣ إزالة العقبات القانونية والإدارية التي تمنع المشردين من استئجار الأرض أو المسكن وتسهل وتدعم استخدام عقود الإيجار؛

٤ العمل على مجموعة من الخيارات قصيرة/ طويلة الأمد

الإضافية: توفير مأوى في أماكنَ ومبانٍ مخصصة بالتحديد، وإبرام اتفاقيات استضافة مع المجتمعات المحلية وتسهيل الوصول إلى الأرض والمسكن في أماكن معينة وما إلى ذلك.

٥ إنشاء مراكز معلومات ودعم لمساعدة النساء على اكتشاف الخيارات المختلفة وكيفية الحصول عليها.

٦ دعم إصدار وثائق السجل المدني مثل بطاقات الهوية وشهادات الزواج وما إلى ذلك.

٧ دعم لجوء المرأة إلى القضاء بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة القانونية والمشورة والتمثيل والوساطة والتشجيع على استخدام عقود الإيجار الكتابية وإزالة العوائق العملية واللوجستية.

٨ دعم استعادة مستندات المسكن والأرض والملكية وإعادة تشكيل حقوق المسكن والأرض والملكية في مناطق المنشأ، كترتيب للعودة

٩ ضمان عدم التمييز ضد المرأة في عمليات الإعادة

تحسين إدارة الأراضي

يعد تحسين نظم إدارة الأراضي على نحو يراعي الاعتبارات الجنسية أمرًا بالغ الأهمية لضمان توفير إمكانية وصول أفضل إلى الأرض والمسكن للنساء (والرجال). وتشمل التوصيات الرئيسية المنطبقة على البلدان ذات الأغلبية المسلمة وذات الأغلبية غير المسلمة الآتي:

١ تقديم وإدارة أكثر فعالية وأبسط وأسرع وأرخص (ملائمة للغرض) ومتوفرة أكثر للنساء عمومًا؛

٢ إزالة العوائق العملية التي تحول دون وصول المرأة إلى خدمات إدارة الأراضي (على سبيل المثال الحاجة للسفر إلى المراكز الحضرية الرئيسة واللغة ومحو الأمية ورعاية الأطفال والحاجة إلى اصطحاب رجل وما إلى ذلك). إنشاء مكاتب إدارة أراضي لا مركزية وخدمات متنقلة وخدمات مخصصة للنساء وما إلى ذلك.

٣ تبسيط وترويج وترجمة الوثائق إلى اللغات المحلية ونشر معلومات عن القوانين والإجراءات

٤ توفيق ومواءمة وتوضيح العلاقة وربط إدارة الأراضي الرسمية وغير الرسمية؛

٥ دعم تمكين المرأة في مهام ومنظمات إدارة الأراضي

٦ تطوير نظم إدارة الأراضي وقدرات موظفيها من الناحية الفنية للاستفادة الكاملة من التطورات التكنولوجية الجديدة فيما يتعلق ببرمجيات المصادر المفتوحة واستخدام النهج التشاركية ونهج المصادر المستقاة واستخدام طرق جمع بيانات حيزية منخفضة التكلفة، ومن ناحية القدرات الإجرائية مثل التوجه نحو العملاء ومهارات الاتصال والتعاون؛

٧ إنشاء مجموعات بيانات مفصلة جنسيًا في عمليات إدارة الأراضي؛

٨ جعل أدوات ونهج محددة لإدارة الأراضي أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسية واستهداف احتياجات المرأة صراحة بما في ذلك: التقييم والتمويل القائم على استغلال الأراضي وتخطيط استخدام الأراضي ومراقبة الأراضي وتجميعها وإعادة تكييفها وما إلى ذلك؛

٩ رصد وتقييم أثر تغيير ممارسات إدارة الأراضي العرفية فيما يتعلق بوصول المرأة إلى الارض لا سيما في السياقات المتأثرة إلى حد كبير بالتغييرات المتعلقة بالأرض (على سبيل المثال المناطق شبه الحضرية والأراضي المنتقلة من إدارات الأراضي العرفية إلى إدارات الأراضي الرسمية والأماكن التي تجرى فيها استثمارات كبيرة وما إلى ذلك).

١٠ ضمان الشفافية، والطرق الشاملة والمراعية للاعتبارات الجنسية لإضفاء الطابع الرسمي على الحقوق العرفية؛

١١ تعزيز الشفافية في إدارة الأراضي

١٢ زيادة فرص الوصول إلى الائتمان والتمويل متناهي الصغر بالنسبة للنساء بما في ذلك من خلال التمويل الإسلامي ومن خلال إنشاء وتعزيز التعاونيات.

إصلاح الدستور والسياسة والقانون

يعد تطوير وإصلاح الدساتير والسياسات والقوانين الوطنية على نحو يراعي الاعتبارات الجنسية جانبًا بالغ الأهمية لزيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض وتحسين ظروف المرأة. كما تتسم القدرة على العمل في السياقات ذات التعددية القانونية بنفس القدر من الأهمية. وتشمل التوصيات الرئيسة الآتي:

١ تطوير وإصلاح الدساتير والسياسات والقوانين الوطنية بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسية، من خلال إدراج عمليات شاملة يشارك فيها النساء والرجال وقطاعات مختلفة من المجتمع. ويطلب الإدماج الصريح للإجراءات والأحكام الإيجابية لزيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض.

٢ إلغاء التشريعات التمييزية

٣ تعزيز ومواءمة الدساتير والسياسات والقوانين الوطنية مع الأطر الدولية لحقوق الإنسان من خلال جهود متضافرة وحوار سياسي؛

٤ تعديل قوانين المواطنة والولاية لضمان أن لا تشكل عقبات في وصول المرأة وأطفالها إلى الأرض؛

٥ نجنب استقطاب المناقشة في مصادر قانونية مختلفة، وبدلًا من ذلك تعزيز النهج العملية وتشجيع الحوار بين المجتمعات

أو المجموعـات الـتي ترمـي إلى تحقيـق هـدف مشـترك يتمثـل في زيـادة فـرص وصـول المـرأة إلى الأرض وتحسـين ظـروف المـرأة عمومًـا؛

٦ زيـادة المعرفـة بقانـون الأراضي في الشريعـة الإسـلامية في السـياقات الـتي يشـكل فيهـا عنـصرًا مهمًـا لتخصيـص حقـوق المسـكن والأرض والملكيـة؛ ويتسـم ذلـك بأهميـة خاصـة بالنسـبة للأشـخاص الذيـن يضطلعـون بـأدوار صنـع القـرار مثـل القضاة أو قـادة المجتمـع وللأسر كذلـك والمجتمعـات ومنظمـات المجتمـع المـدني ومجموعـات المـرأة الـتي تشـير إلى قانـون الأراضي في الشريعـة الإسـلامية في إدارة ممتلكاتهـم.

المراجع الرئيسية

سيت إس آند إتش ليمد (٢٠٠٦). الأرض والقانون والإسلام: حقوق الملكية وحقوق الإنسان في العالم الإسلامي. لندن: زد بوكس

دورة تدريبية بخصوص حقوق الأرض والملكية والمسكن في العالم الإسلامي. (٢٠١٠) موئل الأمم المتحدة، جامعة شرق لندن والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي.

موئل الأمم المتحدة، جامعة شرق لندن والشبكة الدولية لأدوات الأراضي (٢٠١١). مبادئ الشريعة الإسلامية والأرض: فرص المشاركة

موئل الأمم المتحدة والشبكة الدولية لأدوات الأراضي والمعهد الدولي لتعريف الريف (٢٠١٢) التعامل مع الأرض: الأدوات المبتكرة لإدارة الاراضي وضمان الحيازة

موئل الأمم المتحدة (٢٠٠٧). الدليل الإرشادي بشأن إدارة الأراضي التالية للصراعات وبناء السلام، المجلد ١: البدات مع سجلات الأراضي

هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (٢٠١٣) الاعتراف بحقوق المرأة في الأرض والموارد الإنتاجية الأخرى

مركز حقوق الإسكان وحالات الإخلاء (٢٠٠٤). تحديث المساواة في المسكن: تعزيز وحماية حقوق المرأة في الميراث

مجلس اللاجئين النرويجي: تأمين المسكن والأرض وحقوق الملكية للمشردين

معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا/ قسم الدراسات والتخطيط في المجال الحضري: شبكة إجراءات والبحوث حول النزوح، مجلس اللاجئين النرويجي ومركز رصد النزوح الداخلي (٢٠١٥)

هوم سويت هوم: ممارسات وأدوات الإسكان التي تدعم الحلول الدائمة لصالح المشردين داخليًا في الأوسط الحضرية.

قوانين الميراث في الشريعة الإسلامية وتأثيرها على المرأة في الريف (٢٠١٦). روما: الائتلاف الدولي للأراضي

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (٢٠١٣). إدارة الأرض بين الرجل والمرأة: دليل في لدعم تحقيق إدارة الأراضي المنصة للجنسين لحيازة الأرض. روما

الشبكة الدولية لأدوات الأراضي وموئل الأمم المتحدة، جامعة شرق لندن ولجنة هويرو والاتحاد الدولي للمساحين (٢٠٠٨). معايير التقييم الجنساني لوسائل استغلال الأراضي على نطاق واسع. حيازة الأرض والتنمية الريفية (٢٠٠٢). روما: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

وصول المرأة إلى الأرض، مبادئ الإدماج الجنسي المنصف في إدارة الأراضي. منشور الاتحاد الدولي للمساحين ٢٤.

هاتشر جيه إل ميجيولارو آند سي إس فيرر (٢٠٠٥). حقوق المرأة المزارعة في الوصول إلى الأرض. منظمة العمل والشبكة الدولية للأمن الغذائي

تأمين حقوق المرأة في الارض والملكية: خطوة مهمة لمواجهة الإيدز والعنف والأمن الغذائي (٢٠١٠). مؤسسة المجتمع المفتوح.

دليل سريع للماهية والطريقة: زيادة فرص وصول المرأة إلى الأرض. سلسلة التمكين الاقتصادي للمرأة (٢٠١٠). سيدا

المرأة وحقوق الأرض: العقبات القانونية التي تعوق وصول المرأة إلى الموارد. واشنطن العاصمة: البنك الدولي (٢٠١٣).

حالة المرأة الريفية في سوق العبيد، مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. مركز حقوق الإنسان المعني بالأراضي. الإصدار رقم ٤٨ القاهرة (٢٠٠٦).

الهيبـيري أيـه (١٩٩٧). الإسـلام والقانـون والعـرف. إعـادة تحديـد حقـوق المـرأة المسـلمة. الجامعـة الأمريكيـة صحيفـة القانـون والسياسـة الدوليـة.

أمـاوي أيـه (١٩٩٩٦). «المـرأة وحقـوق الملكيـة في الإسـلام) في سـاباغ إس. النسـاء العربيـات بـين المواجهـة وضبـط النفـس. الأمـم المتحـدة: صحيفـة غصـن الزيتـون

كورهيـل سوسـانا إل (٢٠٠٦) وصـول المـرأة وحقوقهـا في الأرض: العلاقـات الجنسـانية في الحيـازة. المعهـد الـدولي للبحـوث والتنميـة والائتـلاف الـدولي لـلأراضي

دراسـة اسـتقصائية عـن القوانـين والممارسـات المتعلقـة بحقـوق المـرأة في المـيراث في منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، مركـز حقـوق الإسـكان وحـالات الإخـلاء. ٢٠٠٦.

أغـراوال بـي (١٩٩٤) الأرض الـتي ينتمـي إليهـا الفـرد: الجنـس وحقـوق الأرض في جنـوب آسـيا. دار النـشر التابعـة لجامعـة كامـبردج

الفـاروقي إم (٢٠٠٠). هويـة المـرأة في القـرآن والشريعـة الإسـلامية. عـبر نوافـذ الإيمـان: أنشـطة الباحثـين في المـرأة المسـلمة في شـمال أمريـكا، نيويـورك، دار النـشر التابعـة لجامعـة سـيراكيوز.

المـرأة والوصـول إلى الأرض والائتمـان: المناقشـات والنتائـج الرئيسـة للدليـل الأفريقـي للجنسـية والتنميـة في البلـدان الأفريقيـة المحـددة (٢٢٠٧) لجنـة الأمـم المتحـدة الاقتصاديـة لإفريقيـا، المركـز الإفريقـي للمسـائل الجنسـانية والتنميـة الاجتماعيـة.

صديقـي إم (١٩٩٥). المهـر والالـتزام القانـوني أو المطالـب المحقـة. في يفـة أكسـفورد للدراسـات الإسـلامية.

أمـاوي أيـه (١٩٩٦). المـرأة وحقـوق الملكيـة في الإسـلام. النسـاء العربيـات بـين المواجهـة وضبـط النفـس. الأمـم المتحـدة: صحيفـة غضـن الزيتـون.

راجـا دافاسـيش روي (٢٠٠٥). فريـق العمـل الـدولي المعـني بشـؤون الشـعوب الأصليـة في آسـيا. الأمـم المتحـدة: التجمـع الـدولي لحقـوق الأقليـات.

بدلينـدر دي إس مجويـا كيـه موتسـيب آنـد إل ويليامـس (٢٠١١). المـرأة والأرض والقانـون العـرفي. جوهانسـبورغ: الوكالـة المجتمعيـة للبحـوث الاجتماعية.

النعيـم (٢٠٠٢) قانـون الأسـرة الإسـلامي في العالـم المتغـير. لنـدن: زد بوكـس

هولـدن سي جـي وآر ميـس (٢٠٠٣). انتشـار المـواشي أدى إلى فقـدان النسـب الأمـوي في إفريقيـا. تحليـل متقـدم. لنـدن: قسـم الأنثروبولوجيـا، كليـة لنـدن الجامعيـة.

وايـت هيـد أيـه ودزودزي (٢٠٠٣) حـوار السياسـة العامـة المتعلقـة بالمـرأة وحـق ملكيـة الأرض في جنـوب الصحـراء الكـبرى وإفريقيـا: الآثـار المترتبـة عـلى العـودة للعـرف. مجلـة التغيـير الزراعـي، المجلـد ٣.

حسـان آر (١٩٨٢). في حقـوق الإنسـان والمنظـورات القرآنيـة» في سـوبندلر إل حقـوق الإنسـان في التقاليـد الدينيـة. الأمـم المتحـدة: صحيفـة بيلغريـم

بـارلاس أيـه (٢٠٠٢) التفسـيرات الذكوريـة في القـرآن. دار نـشر جامعـة تكسـاس.

تشـاراد إم (٢٠٠١) الـدول وحقـوق المـرأة. الوضـع بعـد الاسـتعمار في تونـس والجزائـر والمغـرب. دار نـشر جامعـة كاليفورنيـا.

الأليمـي إس ودي هينشـكليف (١٩٩٦). قوانـين الـزواج والطلاق الإسـلامي عنـد العـرب. كلـوار الـدولي للقانون.

هودفـار إتـش (١٩٩٨) المـرأة المسـلمة في أعتـاب القـرن الواحـد والعشريـن. النسـاء الـلاتي يعشـن في ظـل القوانـين الإسـلامية، دوسـيير، بي بي: ١١٢-١٢٣

مينولـت جـي (١٩٩٧). المـرأة والإصـلاح القانـوني والهويـة الإسـلامية. في الدراسـات المقارنـة لجنـوب آسـيا وإفريقيـا والـشرق الأوسـط المجلـدات ١٧ و٢ الصفحـات مـن ١-١٠.

نـاصر جيـه جيـه (٢٠٠٢) قانـون الأحـوال الشـخصية الإسـلامي. كلـوار الـدولي للقانـون

ودود أيـه (١٩٩٩) القـرآن والمـرأة: إعـادة قـراءة النصـوص المقدسـة مـن منظـور المـرأة. دار نـشر جامعة أكسـفورد.

ديينجـير كيـه وأيـه جويـال وإتـش ناجاراجيـان (٢٠١٠) إصـلاح قانـون المـيراث وحصـول المـرأة عـلى رأس المـال. دليـل مـن قانـون الوراثـة الهنـدوسي

ملامح بوركينا فاسو لحيازة الأرض (٢٠١٠) وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية

أمن حيازة الأرض ومساهمته في الأمن الغذائي. التركيز على الأرض في إفريقيا (٢٠١٣).

مقال عن العلاقات الجنسانية: نحو المساواة بين الرجل والمرأة في بوركينا فاسو (٢٠٠٤). سيدا.

استعراض منشورات حيازة الأرض في النيجر، بوركينا فاسو ومالي: السياق والفرص. (٢٠١٤). خدمات الإغاثة الكاثوليكية. وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية

الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية (٢٠١٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

تقرير التنمية البشرية ١٠/٢٠٠٠٩: الأراضي الفلسطينية المحتلة (٢٠١٠). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الاستراتيجية الوطنية الجنسية الشاملة لعدة قطاعات: تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين (٢٠١٣). وزارة شؤون المرأة في السلطة الوطنية الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

حقائق من أرض الواقع: إسكان المرأ ةوحقوق ملكيتها في قطاع غزة (٢٠١٣) ممجلس اللاجئين النرويجي.

زيادة تأمين الحيازة من خلال بناء علاقة وعقود إيجار كتابية في لبنان (٢٠١٤) مجلس اللاجئين النرويجي.

المرأة والميراث في قطاع غزة (٢٠٠٦) مركز شؤون المرأة، غزة، بالعربي.

تعزيز حقوق المسكن والأرض والملكية للنساء النازحات في أفغانستان (٢٠١٤) مجلس اللاجئين النرويجي.

دليل لقانون الملكية في أفغانستان (٢٠٠٥) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

حقوق الملكية وإدارة الموارد: ملف دولة أفغانستان (٢٠١٠). وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية

ويلي إل (٢٠٠٣) حقوق الأرض في الأزمات: استعادة أمن الحيازة في أفغانستان. وحدة البحث والتقييم في أفغانستان.

كاتاوازي إن (٢٠١٣) النزاعات والحوكمة في أفغانستان.التعامل مع النزاعات. إدارة المياه والثروة الحيوانية وصناعة الأفيون: خيارات تسجيل الأرض (٢٠٠٧) اللجنة الأوروبية

حقوق الملكية وإدارة الموارد: ملف بنجلادش (٢٠١٠) وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية

هوشور كيه (٢٠١٢) تقويض التنمية . الإخلاء القسري في بنجلادش. مشروع المساءلة الدولية

جينا إس (٢٠١٣). الأرض وحقوق الملكية للمرأة الريفية في بنجلادش. مخطوطات لم تنشر ومتوفرة على الموقع www.ohchr.org.

موئل الأمم المتحدة

يساعد موئل الأمم المتحدة سكان المدن الفقراء بتحويل المدن إلى أماكن أكثر أمانًا وأكثر صحة وأكثر مراعاة للبيئة مع إتاحة فرص أفضل تمكن الجميع من العيش بكرامة. يعمل موئل الأمم المتحدة مع المنظمات على جميع المستويات، بما في ذلك جميع الدوائر الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص للمساعدة في بناء وإدارة وتخطيط وتمويل التنمية الحضرية المستدامة. وتتمثل مهمتنا في تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية اجتماعيًا وبيئيًا وتحقيق هدف الموئل المناسب للجميع. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لموئل الأمم المتحدة www.unhabitat.org

الشبكة الدولية لأدوات الأراضي

تعد الشبكة الدولية لأدوات الأراضي اتحادًا من الشركاء الدوليين يسهم في زيادة فرص الوصول إلى الأرض وأمن الحيازة للجميع. مع التركيز الخاص على الفقراء والنساء. وللشبكة شراكات أراضٍ عالمية راسخة مستخلصة من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية والمراكز الدولية للبحث والتدريب والجهات المانحة والهيئات المهنية. كما تطور الشبكة الدولية لأدوات الأراضي وتعمم وتنفذ وسائل استغلال الأراضي المناصرة للفقراء والمراعية للاعتبارات الجنسية. حيث تسهم هذه الوسائل النهج في إصلاح الأرض والحوكمة الرشيدة للأرض والإدارة الشاملة للأرض والإدارة المستدامة للأرض والتنسيق العملي لقطاعات الأرض. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع الشبكة الدولية لأدوات الأراضي الإلكتروني www.gltn.com

المرأة والأرض في العالم الإسلامي

طرق زيادة إمكانية الوصول إلى الأرض لتحقيق التنمية والسلام وإعمال حقوق الإنسان

يقدم هذا المنشور إرشادات عملية وقائمة على الأدلة لكيفية تحسين وصول المرأة إلى الأرض بوصفه عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتمتع بحقوق الإنسان والسلام والاستقرار في السياق الخاص في العالم الإسلامي. ولا تختلف التحديات التي تواجهها المرأة التي تعيش في السياقات الإسلامية اختلافًا كبيرًا عن التحديات التي تواجهها النساء في أنحاء أخرى من العالم: وأكثرها شيوعًا الأدوار الجنسية المحددة اجتماعيًا واللامساواة في ديناميات السلطة والممارسات الأسرية التمييزية وعدم المساواة في فرص اللجوء إلى القضاء. إلا أن، ٢٠٪ من سكان العالم مسلمون وتعكس الأنماط الخاصة المتعلقة بالأراضي ممارسات عرفية ودينية تنشأ كعنصر مشترك يخلق فرصًا محددة السياق لمواجهة هذه التحديات. يبحث هذا المنشور في العناصر المشتركة هذه ويستعرض الأطر الدولية والقوانين الوطنية ويحلل مجموعة واسعة من تجارب البلدان. كما يتم مقارنة خيارات الحيازة المختلفة ويولى اهتمام خاص لحماية حقوق المرأة في الأرض من خلال الميراث وعند الزواج، وعند إعادة تحديد نظام الأرض والملكية الخاص بالأسرة. وتعرض الإصلاحات القانونية والإدارية والوصول للقضاء والائتمان والتمويل متناهي الصغر على أنها شروط رئيسة للتغيير. ويوجه التركيز بصفة خاصة لحماية حقوق النساء النازحات في الأرض والمسكن.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

موئل الأمم المتحدة

فرع التشريعات الحضرية والأرض والحوكمة

وحدة الأرض والشبكة الدولية لأدوات الأراضي

ص.ب: ٣٠٠٣٠، نيروبي ٠٠١٠٠، كينيا

هاتف: ٢٠٧٦٢٣١٢٠ ٢٥٤+؛ فاكس: ٢٠٧٦٢٤٢٦٦ ٢٥٤+

الموقع الإلكتروني: org.unhabitat.www

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بنا:

الأمانة العامة للشبكة الدولية لأدوات الأراضي

بتيسير من موئل الأمم المتحدة

ص.ب: ٣٠٠٣٠، نيروبي ٠٠١٠٠، كينيا

هاتف: ٢٠٧٦٥١٩٩ ٢٥٤+؛ فاكس: ٢٠٧٦٢٤٢٥٦ ٢٥٤+

الموقع الإلكتروني: net.gltn.www